شؤون إيرانية

IranianAffairsMagazine - No.13 - July 2022

العدد 13 - ذو الحجة 1443 - يوليو/ تموز 2022م

عام على صدورها

«شؤون إيرانية»..

ضد التغوّل الفارسي

ثمن النسخة: مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5 دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهماً – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات.
Austria,France,Germany and Italy: EURO 10 – United Kingdom £5 – USA $10.

صدر حديثًا

الناتو الشيعي.. وأحلام «إيران الكبرى»

د. سعيد الصباغ

وضع نظام الملالي الحاكم في إيران استراتيجية كبرى، بعيدة المدى، لبناء قوس من النفوذ «الجيوشيعي» في بلدان العالميّن العربي والإسلامي، بهدف الترويج لثورة 1979 باعتبارها النموذج الأمثل للشعوب، والسعي إلى تحقيق مبدأ «تصدير الثورة» المنصوص عليه في الدستور الإيراني، ونشر المعتقدات المذهبية بين شعوب المنطقة، تحت شعارات مثل «نصرة المستضعفين في الأرض»، والوقوف في وجه «الاستكبار العالمي»، وغير ذلك من الشعارات التي ثبت بالدليل القاطع أنها محض أكاذيب!

وفي أول عدد من سلسلة «أوراق إيرانية» التي يصدرها «مركز الخليج للدراسات الإيرانية»، تكشف الدراسة كيف دشنت إيران جهودها في سبيل بناء النفوذ «الجيوشيعي»، على أربعة مكونات أو محددات، هي: المكون الثقافي، والمكون الدعوي، والمكون التعليمي، والمكون الإعلامي، التي تضافرت معًا في تناغم تام على مدار الأربعة عقود الماضية، لخدمة أغراض المشروع الإمبراطوري الإيراني الهادف لاستعادة الأمجاد الفارسية الغابرة.

شؤون إيرانية

مجلة تصدر عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن / القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 13

السنة الثانية

ذو الحجة 1443هـ - يوليو/ تموز 2022م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر:400 جنيه مصري – اتحاد بريد عربي: 100 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وأفريقيا: 120 دولارًا أمريكيًا – أمريكا وكندا: 130 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 150 دولار أمريكي.

الاشتراكات
باسم رئيس التحرير: sherif5566@gmail.com

هاتف: 201002686541+
واتس آب (المركز): 201015039040+
واتس آب (المجلة): 201145773008+

شكلاً ومضموناً..
"شؤون إيرانية" في ثوب جديد

تبدأ أسرة تحرير «شؤون إيرانية» في تطوير المجلة، بدءًا من هذا العدد، وذلك في إطار حرصنا المستمر على التجديد في محتويات المجلة شكلًا ومضمونًا، من حيث الإخراج الفني والأخبار وطبيعة الموضوعات الصحفية والملفات التي تنشرها، لكي تتواكب مع التطورات الراهنة في عالم الصحافة الجديدة.

وتظهر «شؤون إيرانية» الصادرة عن مركز الخليج للدراسات الإيرانية، لقارئها الكريم في إخراج جديد، وشكل جديد، ولوجو جديد أيضًا، لكي تكون على قدر الحدث والتحدي، باعتبارها رائدة «الإعلام المقاوم» في وجه إمبراطورية إعلام الملالي التي تُرصد لها ملايين الدولارات سنويًا.

ويحتل الإعلام مكانة متقدمة في أولويات النظام الإيراني، الذي يعتمد على آلة ضخمة من الوكالات الإخبارية والصحف اليومية المطبوعة والمواقع الإلكترونية والقنوات الفضائية، في مصفوفة سياساته الداخلية والخارجية على حد سواء، ويأخذ الإعلام موقعه في صدارة تراتبية صنع القرار داخل هذا النظام، كما أن موقعه أكثر تقدمًا خاصة في رسائله الخبيثة تجاه العالم العربي.

ومنذ البداية، حملت مجلة «شؤون إيرانية» على عاتقها قضية مواجهة الإعلام الإيراني، خصوصًا أن استراتيجية طهران الإعلامية في الشرق الأوسط، تعد جزءًا لا يتجزأ من جهودها لتبرير مشروعها التوسعي الإقليمي، وتعزيزه بين جمهور واسع.

ويستمد الإعلام الإيراني السلطوي وجوده من الأيديولوجيا المغذيّة له، ولذلك يبدو خطابه صراعًا على الوجود. وهذه النزعة المذهبية مغلّفة بترسيخ أوهام عديدة، من بينها الاعتقاد الراسخ في تفوق «العرق الفارسي» على العرب!

ويأتي هذا التطوير في شكل المجلة ومضمونها، بعد مرور عام على صدورها، نشرت خلاله «شؤون إيرانية» عشرات الموضوعات والملفات، التي كشفت فيها زيف نظام الملالي، وألقت الضوء الكاشف على ما يحدث داخل إيران، وما يستجد من مستجدات وأمور من شأنها التأثير على حاضر ومستقبل النظام الإيراني.

ويذكر أن العدد الأول من مجلة «شؤون إيرانية»، صدر في يوليو/تموز من العام الماضي 2021، وذلك بهدف الوقوف في وجه أطماع ملالي طهران في المنطقة العربية، ومن أجل قطع الطريق على المشروع الطائفي التوسعي لـ «ذوي العمائم السوداء» في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

شؤون إيرانية

- 2800 فنان ومحام وناشط بيئي يطالبون النظام الإيراني بإطلاق سراح ناشطين بيئيين 6
- صادرات إيران غير النفطية إلى سلطنة عمان ترتفع أكثر من 160% 6
- بعد اعتقال 10 أشخاص بتهمة الانفصالية والتخريب الديمقراطي الكردستاني: الاستخبارات الإيرانية تنشر أخبارًا مزيفة لتنفيذ المزيد من الإعدامات 7
- تداولته مواقع التواصل الاجتماعي 7
- تسجيل مسرب.. المالكي يصف الصدر بالجبان 7
- حريق هائل يلتهم 6 معامل في مدينة شمس آباد الصناعية في إيران 8
- صحف إيران: زيارة بوتين لطهران ردًا على جولة بايدن بالمنطقة 8
- لاتهامه بـ«العمل ضد الأمن القومي» إيران تعتقل أحد أبرز وجوه التيار الإصلاحي 8
- بعد أيام من اعتقال المخرجين محمد رسولوف ومصطفى آل أحمد توقيف المخرج السينمائي المعارض جعفر بناهي في إيران 9
- وسائل إعلام عالمية: الحكم بالمؤبد على "حميد نوري" إجراء تاريخي 10
- أسرار مجبولة بالدم.. لماذا لا تزال مجازر السجون الإيرانية في 1988 جرائم مستمرة ضد الإنسانية؟ 10
- «مركز الخليج» يُطلق سلسلة بحثية تحت اسم «أوراق إيرانية» 11
- التواصل الدولي مع النظام الإيراني مضيعة للوقت 11
- إيران على عتبة «القنبلة النووية».. السيناريو الكابوسي 12
- مدرسة قائمة بذاتها في فن الخط الفنان خضير البورسعيدي.. شيخ «الخطّاطين العرب» 14
- د. جهاد عودة لـ«شؤون إيرانية»: أمريكا ودول الإقليم تجهّز لـ«انقلاب دستوري» في إيران 16
- بعد إقالة رئيس استخبارات الجهاز ماذا وراء التصفيات الجسدية لضباط «الحرس»؟ 20
- بموافقة إسرائيلية.. «صفقة سرية» لإمداد سوريا بالنفط الإيراني 23
- تحتفل بمرور عام على صدورها «شؤون إيرانية».. ضد التغوّل الفارسي.. 26
- سبعة أعوام على توقيع «الاتفاق» 28
- «مفاوضات النووي» في الدوحة.. إيران تريد كل شيء أو لا شيء! 29
- حبيب الله البلوشي لـ«شؤون إيرانية»: «المقاومة المسلحة» للاحتلال الفارسي ظهرت في إقليم بلوشستان 32
- شنق 100 سجين خلال شهر واحد موسم «الإعدامات الجماعية» في إيران 36
- عام من حكم «رئيسي».. الحصاد المرير 38
- لماذا تشن إيران «حرب تعطيش» ضد العراق؟ 41
- ميليشيات إيران تقود الدولة العراقية للمجهول 44
- هل يتم «إعلان وفاة» الاتفاق النووي الإيراني؟ 46
- يقع نشاطهم في العالم الافتراضي قراصنة «العصفور المفترس».. وحريق مصنع الصلب في إيران 49
- الأردن وإيران وكبوة بشـــــــر الخصاونة 52

■ د. جهاد عودة لـ «شؤون إيرانية»: أمريكا ودول الإقليم تجهّز لـ «انقلاب دستوري» في إيران

■ عام من حكم «رئيسي».. الحصاد المرير

■ ميليشيات إيران تقود الدولة العراقية للمجهول

كاريكاتير

2800 فنان ومحام وناشط بيئي يطالبون النظام الإيراني بإطلاق سراح ناشطين بيئيين

■ بعث نحو 2800 أستاذ وناشط ومحام وفنان برسالة مفتوحة إلى رئيس السلطة القضائية الإيرانية، غلام حسين محسني إجه إي، طالبوه فيها بإعادة النظر في قضية السجناء البيئيين المسجونين.

كما طالبوا القضاء الإيراني السماح للنشطاء البيئيين المسجونين باستخدام الإمكانيات القانونية بالإفراج المشروط.

وأكد الموقعون على الرسالة أن اللجنة المكونة من 4 أعضاء في الحكومة السابقة لمتابعة قضية هؤلاء، والتي تضم وزير الداخلية والاستخبارات والعدل والمساعد القانوني في الرئاسة الجمهورية، أكدت أنه لا توجد وثيقة تثبت تجسس النشطاء المسجونين.

يشار إلى أن الموقعين على هذه الرسالة هم عدد غفير من أساتذة البيئة في إيران وشخصيات أكاديمية وقانونية واجتماعية وفنية.

ومن بين أساتذة ونشطاء البيئة الموقعين: إسماعيل كهرم، ومحمود كرمي، وعبد الحسين وهاب زاده، وبيجن فرهنك دره شوري، وهوشنك ضيائي، وبهرام زهزاد، وأصغر محمدي فاضل.

ومن بين الفنانين الموقعين على الرسالة: هديه طهراني، ورضا كيانيان، ورخشان بني اعتماد، ومجتبى ميرطهماسب.

كما وقع الرسالة عدد من المحامين والنواب السابقين في البرلمان الإيراني، بمن فيهم، صالح نيكبخت، والبرلمانية بروانه سلحشوري.

وكانت منظمة استخبارات الحرس الثوري الإيراني قد اعتقلت في فبراير/شباط 2018، تسعة من نشطاء البيئة، هم: أمير حسين خالقي، طاهر قديريان، نيلوفر بياني، سبيده كاشاني، هومن جوكار، سام رجبي، مراد طاهباز، عبد الرضا كوهبايه، كاووس سيد إمامي.

وبعد أسبوعين من هذه الاعتقالات، أعلنت السلطات الإيرانية أن كاووس سيد إمامي، انتحر في السجن بعد مشاهدته وثائق ضده، لكن أسرته ومحاميه نفيا مرارا هذه الرواية، وطالبوا بالتحقيق في قتله أثناء الاحتجاز.

وتزامنا مع إطلاق سراح البريطانيين نازنين زاغري وأنوشه أشوري في مارس/آذار الماضي، أعلن وزير الخارجية البريطاني عن منح طاهباز إجازة من السجن، واستمرار الجهود لإخراجه من إيران. ومع ذلك، أعيد هذا الناشط البيئي البالغ من العمر 66 عامًا إلى السجن مجددا.

وانتقدت ركسان طاهباز ابنة مراد طاهباز، الناشط البيئي الذي يحمل 3 جنسيات والمعتقل في إيران، في مقابلة لها مع صحيفة «الغارديان»، انتقدت أداء الحكومة البريطانية بعدم العمل على الإفراج عن والدها.

وشددت ركسان طاهباز على أنها لا تستطيع تصديق أن الحكومة البريطانية قد تخلت عن قضية والدها، مضيفة: "كان قلقنا الأكبر هو أننا سننسى لأننا من أسرة غير مشهورة"، كما قالت لندن أن ملفه "مشكلة أميركا". ■

صادرات إيران غير النفطية إلى سلطنة عمان ترتفع أكثر من 160%

■ ارتفعت صادرات إيران غير النفطية إلى سلطنة عمان بنسبة 168 بالمائة في الربع الأول من السنة التقويمية الإيرانية الحالية من (21 مارس/آذار – 21 يونيو/حزيران) ، مقارنة بالربع نفسه من العام السابق.

ونقلت وكالة ايرنا عن إدارة الجمارك الإيرانية تأكيدها أن إيران صدرت سلعًا بقيمة 331 مليون دولار إلى سلطنة عمان، في فترة الثلاثة أشهر من هذا العام.

وذكرت أن زيادة الصادرات غير النفطية إلى سلطنة عمان هي واحدة من الخطط الرئيسية التي تتبعها الحكومة الإيرانية في السنوات الأخيرة.

وأشارت إلى أنه في الشهر الماضي، قال رئيس غرفة التجارة الإيرانية العمانية المشتركة محسن زرابي إنه سيتم إنشاء نظام مقايضة خاص في التجارة بين إيران وسلطنة عمان، مشيرًا إلى نمو التجارة بين البلدين بنسبة 145٪ في الشهرين الأولين من السنة التقويمية الإيرانية الحالية. ■

بعد اعتقال 10 أشخاص بتهمة الانفصالية والتخريب

الديمقراطي الكردستاني: الاستخبارات الإيرانية تنشر أخبارًا مزيفة لتنفيذ المزيد من الإعدامات

■ وصف القيادي بقوات البيشمركة في الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، كاوه بهرامي، مزاعم الاستخبارات الإيرانية بـ«الأخبار المزيفة» و«محاولة لخلق أجواء من الضغط والتهديد والمزيد من عمليات الإعدام».

وذلك بعد أن أعلنت وسائل إعلام إيرانية، الأربعاء 13 يوليو/تموز، نقلًا عن وزارة الاستخبارات، عن اعتقال «شبكة تتكون من 10 أشخاص» كانوا «بصدد تنفيذ عمليات مخربة ذات أبعاد مختلفة، بما في ذلك استهداف المراكز والمؤسسات الحيوية والاقتصادية داخل البلاد، وإثارة الفوضى داخل الطرقات وابتزاز المواطنين، ولا سيما رواد الأعمال الناجحين المحليين».

القيادي بقوات البيشمركة في الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، كاوه بهرامي

ورفضت الاستخبارات الإيرانية الإعلان عن هوية المعتقلين ومكان وتوقيت اعتقالهم.

ونفى حزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب كوملة، اعتقال عناصرهما، وأعلنا أن أيا من أعضائهما لم يدخلوا إيران.

ونفى القيادي بقوات البيشمركة في الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، كاوه بهرامي، ما جاء في بيان وزارة الاستخبارات الإيرانية بشأن اعتقال عناصر تابعين للحزب، وحسب موقع «إيران إنترناشيونال»، قال إن إيران تحاول خلق أجواء من الضغط والتهديد لتنفيذ المزيد من عمليات الإعدام عبر نشرها لهذه الأخبار المزيفة.

وجاء في بيان الاستخبارات الإيرانية أن هذه الشبكة كانت تتلقى الدعم من أشخاص «في إقليم كردستان العراق، وقام أعضاؤها بدخول الأراضي الإيرانية عبر حدود أذربيجان الغربية»، شمال غربي إيران.

وزعمت الاستخبارات الإيرانية أن الأشخاص كان بحوزتهم «أسلحة حربية».

ويوم الثلاثاء 12 يوليو/تموز، أعلنت شبكة كردستان لحقوق الإنسان أن القوات الأمنية الإيرانية اعتقلت في مدينة «بانه» بمحافظة كردستان، غربي إيران، 8 مواطنين أكراد على الأقل، ونقلتهم إلى مكان مجهول.

وقبل 4 أيام أيضًا، أعلنت القوات البرية في الحرس الثوري الإيراني عن تفكيك شبكة «إرهابية» على حدود مدينة سلماس، وقالت إن قوات الحرس الثوري لم تتكبد خسائر بالأرواح في هذه العمليات.

يذكر أن النظام الإيراني يعتبر المواطنين والجماعات الكردية المعارضة بأنها «مجموعات إرهابية»، ويتم قمعهم بشدة. وسبق أن قام النظام الإيراني باعتقال الكثير من المواطنين الأكراد بهذه التهم المزعومة وأعدم العديد منهم.

وأعلنت مصادر حقوقية في الأيام الأخيرة عن انتحار ووفاة متين حسنوند، السجين السياسي الذي يبلغ من العمر 22 عامًا، بعد يوم من منحه إجازة من سجن ماكو.

ولم ترد حتى مثول المجلة للطبع تفاصيل عن سبب انتحاره، لكنه حسنوند كان قد تم اعتقاله عام 2020 أثناء خدمته العسكرية، واتهم بالتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني. ■

تداولته مواقع التواصل الاجتماعي

تسجيل مسرب.. المالكي يصف الصدر بالجبان

■ تداولت مواقع التواصل الاجتماعي تسجيلًا مسربًا لرئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي يهاجم فيه التيار الصدري وقائده مقتدى الصدر ويصفهم بـ "الجبناء".

بالمقابل نفى مكتب نوري المالكي التسجيل الصوتي المنسوب، وقال في بيان إن «بعض مواقع التواصل الاجتماعي تداولت تسجيلًا صوتيًا مفبركًا يتميز بتقليد مقبول لصوت نوري المالكي يتحدث فيه عن جملة من القضايا السياسية».

وأكد البيان أن «ما جاء في التسجيل الصوتي المنشور لا يعود لنوري المالكي، وما نشر هو تسجيل تم توليفه عبر تقنيات الصوت الحديثة مستخدمين تقنية Deep Fake، التي أصبحت متوفرة بسهولة، لتقليد صوت شخص ما بدرجة من الدقة يمكن أن تخدع الجمهور بواسطة الأجهزة الذكية المتوفرة في الأسواق».

البيان لفت إلى أن «تداول وبث هذا التسجيل يأتي في وقت ومنعطف حساس جدًا تمرّ فيه العملية السياسية والواقع العراقي ويعطي مؤشرًا على أن الإعداد له كان إعدادًا مسبقًا».

ودعاء البيان وسائل الإعلام «الحذر من الوقوع في كمائن الأخبار الملفقة التي تروج لها بعض القنوات المشبوهة، واستقاء المعلومات من مصادرها الرسمية». ■

حريق هائل يلتهم 6 معامل في مدينة شمس آباد الصناعية في إيران

■ التهم حريق هائل أجزاء واسعة من مدينة «شمس آباد الصناعية» الإيرانية الكبرى، والتي تقع في جنوب محافظة طهران وتتد على مساحة تزيد عن 3 آلاف هكتار.

عضو مجلس إدارة المدينة «داود ولي» أوضح بحسب وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إيرنا»، أن «الحريق الهائل اندلع في الساعة الثامنة صباح الأربعاء 13 يوليو/تموز الجاري، وكانت بدايته في مصنع الأثاث»، مشيرًا إلى أنه: «تم إرسال 30 سيارة إطفاء من عدة مدن ومحطات تعمل حاليًا على إخماد حريق مصنع الأثاث في المدينة».

الحريق بحسب وكالة أنباء «مهر» الإيرانية دمر 6 مصانع داخل مدينة شمس آباد الصناعية، والتي تستخدم لإنتاج الأرائك المصنوعة من مواد البوليمر والتي تتمتع بقوة اشتعال عالية، فيما كشف المتحدث باسم منظمة الإطفاء في بلدية طهران، جلال ملكي، إن الحريق أسفر عن إصابة ثلاثة بجروح، اثنين منهم في حالة خطيرة.

يشار أن مدينة شمس آباد الصناعية تأسست في العام 1993، ويعمل بها قرابة 50 ألف شخص بمختلف وحداتها الصناعية المختلفة، بمساحة تزيد عن ثلاثة آلاف هكتار كأكبر مدينة صناعية في إيران والشرق الأوسط.

وتضم المدينة الصناعات الكيماوية والبلاستيكية والسليلوز والتبغ والمنسوجات والملابس والأغذية والمشروبات والكهرباء والإلكترونيات والمعادن وصناعات الخدمات والمعادن غير المعدنية والصناعات الخدمية من بين الصناعات التي تعمل في مدينة شمس آباد الصناعية. ■

لاتهامه بـ«العمل ضد الأمن القومي»

إيران تعتقل أحد أبرز وجوه التيار الإصلاحي

■ أوقفت السلطات الإيرانية السياسي مصطفى تاج زاده، أحد أبرز وجوه التيار الإصلاحي الذي سبق له أن شغل منصبًا حكوميًا، على خلفية اتهام بـ«العمل ضد الأمن القومي»، وفق وسائل إعلام محلية. وأوضحت وكالة «مهر» مساء الجمعة (8 يوليو/تموز)، أن تاج زاده يواجه أيضًا تهمة «نشر أكاذيب لتضليل الرأي العام»، مشيرة إلى أن «مذكرة توقيفه صدرت عن السلطة القضائية». وتقدم تاج زاده، وهو ستيني، بطلب ترشح إلى الانتخابات الرئاسية لعام 2021 إلا أن مجلس صيانة الدستور لم يصادق على ترشحه، ما حال بالتالي دون خوضه السباق الرئاسي الذي انتهى لصالح المحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي.

وشغل تاج زاده منصب نائب وزير الداخلية في عهد الرئيس الإصلاحي السابق محمد خاتمي بين عامي 1997 و2005 إلا أنه أدخل السجن في 2009 على هامش الاحتجاجات التي تلت إعادة انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد، وتمت إدانته بالمس بالأمن القومي والدعاية ضد النظام السياسي في البلاد، وأفرج عنه في 2016. ومنذ خروجه من السجن، طالب تاج زاده السلطات الإيرانية مرارًا بمنح الحرية لقائدَي احتجاجات 2009 مهدي كروبي ومير حسين موسوي الخاضعَين للإقامة الجبرية منذ أكثر من عشرة أعوام، وفق ما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية.

وخلال الأعوام الماضية، عمل تاج زاده للدفع من أجل إجراء «تغييرات هيكلية» وإجراءات لتعزيز الديمقراطية في إيران. وعلى هامش ترشحه لانتخابات 2021، قدم تاج زاده نفسه على أنه «مواطن وإصلاحي» و«سجين سياسي لسبع سنوات»، ودان «التمييز» و«حجب الإنترنت» و«تدخل العسكريين في السياسة والاقتصاد والانتخابات». ويأتي توقيفه بعد نحو أسبوع من إعلان السلطة القضائية توجيه الاتهام لفائزة هاشمي، كريمة الرئيس الأسبق أكبر هاشمي رفسنجاني، بالنشاط الدعائي ضد إيران والتجديف. وترتبط الاتهامات الموجهة لهاشمي، وهي نائبة سابقة وناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة، بتعليقات أدلت بها خلال نقاش على إحدى منصات التواصل الاجتماعي في أبريل/نيسان. وسبق لهاشمي أن أدينت بـ«الدعاية» ضد إيران وحكم عليها بالسجن ستة أشهر في نهاية 2012. ■

صحف إيران:

زيارة بوتين لطهران ردًا على جولة بايدن بالمنطقة

■ اهتمت الصحف الإيرانية الصادرة، الأربعاء 13 يوليو/تموز، بشكل لافت بزيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى المنطقة، والإعلان عن زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى طهران، بالإضافة إلى تداعيات أزمة الحجاب في المجتمع الإيراني.

وتناولت صحيفة «ستاره صبح» في مقالها الافتتاحي أهداف زيارة كل من الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى المنطقة والرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى إيران، وذكرت

بعد أيام من اعتقال المخرجين محمد رسولوف ومصطفى آل أحمد

توقيف المخرج السينمائي المعارض جعفر بناهي في إيران

■ أوقف النظام الإيراني، الإثنين 12 يوليو/تموز الجاري، المخرج المعارض جعفر بناهي، أحد أبرز الأسماء في السينما الإيرانية المعاصرة، وذلك بعد أيام من اعتقال المخرجين محمد رسولوف ومصطفى آل أحمد.

وجرى «توقيف جعفر بناهي أثناء حضوره إلى النيابة العامة في طهران لمتابعة ملف المخرج رسولوف» الذي أكد الإعلام المحلي الجمعة (9 يوليو/تموز) توقيفه وزميله آل أحمد بتهمة «الإخلال بالنظام العام»؛ حسبما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن إعلام النظام الإيراني.

وكان بناهي من بين 300 ناشط سينمائي وثقافي وقعوا على بيان احتجاجي على اعتقال رسولوف وآل أحمد. ويصف البيان اعتقال المخرجين بأنه «هجوم معدّ سلفًا»، متهماً الأجهزة الأمنية بـ«قمع وممارسة الضغط على صانعي السينما المستقلين، وذوي التفكير الحر، وعدم احترام الحقوق الفردية والاجتماعية الأساسية».

يعدّ بناهي، البالغ 62 عامًا، من أبرز المخرجين الإيرانيين، وقد نال جوائز دولية عدة؛ أهمها «جائزة الدب الذهبي» لـ«أفضل فيلم» في «مهرجان برلين السينمائي» عام 2015 عن «تاكسي طهران»، وتشارك «جائزة أفضل سيناريو» في «مهرجان كان السينمائي» في 2018 عن فيلمه «ثلاثة وجوه».

وعرفت عن بناهي مواقفه المعارضة للسلطات في بلاده. وسجن بعد احتجاجات «الثورة الخضراء» التي خرجت بعد الانتخابات الرئاسية عام 2009 ضد ما عدّه التيار الإصلاحي «تزوير الانتخابات»، وأصدر القضاء الإيراني في عام 2010 حكمًا بالسجن 6 أعوام ضد بناهي بتهمة «الدعاية ضد النظام»؛ المؤسسة الحاكمة، والمنع من إخراج الأفلام أو كتابتها لمدة 20 عامًا، وعدم السفر أو التحدث إلى وسائل الإعلام.

ويأتي توقيف بناهي بعد كشف الإعلام الرسمي الإيراني، الجمعة، عن توقيف زميليه رسولوف وآل أحمد بتهمة الارتباط بجماعات مناهضة للحكومة و«الإخلال بالنظام العام» بعد مساندتهما تحركات احتجاجية شهدتها مناطق إيرانية بسبب تدهور الوضع المعيشي واحتجاجات متزامنة

على خلفية انهيار مبنى بجنوب غربي البلاد في مايو/أيار، في حادثة أودت بحياة 43 شخصًا.

وتسبب انهيار مبنى «متروبول» الذي كان قيد الإنشاء في عبادان في جنوب محافظة الأحواز ذات الأغلبية العربية، في كارثة تعدّ من الأسوأ في البلاد خلال الأعوام الماضية، وتلته تحركات في مدن عدة تضامنًا مع عائلات الضحايا، واحتجاجًا على الفساد وعدم الكفاءة، ومطالبة بمحاسبة المسؤولين عن الحادث.

ونشرت مجموعة من السينمائيين الإيرانيين بقيادة رسولوف رسالة مفتوحة في أواخر مايو/أيار دعت فيها قوات الأمن إلى «إلقاء أسلحتكم والعودة إلى حضن الأمة» في مواجهة الغضب من «الفساد والسرقة وعدم الكفاءة والقمع».

نال رسولوف (50 عامًا) «جائزة الدب الذهبي» في برلين عام 2020 عن فيلمه «لا وجود للشيطان»، لكنه لم يستطع التوجه إلى ألمانيا بعدما صادرت طهران جواز سفره إثر فيلمه الروائي الطويل السابق عام 2017 بعنوان «رجل نزيه» الذي عُرض في «مهرجان كان» وحصل على جائزة في فئة «نظرة ما».■

أن زيارة بوتين إلى طهران يمكن اعتبارها أنها تأتي ردًا على زيارة بايدن، حيث يحاول الرئيس الروسي أن يضع نفسه أمام رئيس أكبر قوة في العالم، ويظهر أن دور روسيا في منطقة الشرق الأوسط لا يقل عن الدور الأمريكي.

في سياق آخر احتفت الصحف الأصولية والموالية لسياسات إيران الخارجية بالخبر الذي تم تداوله أمس حول استعداد طهران لتزويد موسكو بعدة مئات من الطائرات المسيرة، منها طائرات ذات قدرة على حمل أسلحة لاستخدامها في الحرب ضد أوكرانيا.

ولفتت صحيفة «جوان»، المقربة من الحرس الثوري، إلى الموضوع، وكتبت متفاخرة: «طائرات إيران المسيرة في جدل القوتين العالميتين»، وفي نفس الاتجاه سارت «كيهان» وعنونت في صفحتها الأولى؛ ناقلة كلام مستشار الأمن القومي الأمريكي: «إيران تبيع طائرات مسيرة إلى روسيا».

في المقابل أشار المسؤول الإيراني السابق، علي جنتي، في مقابلة مع صحيفة «اعتماد» إلى ضرورة أن تبادر إيران بخفض مستوى خصومتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتحسين علاقاتها بدول الجوار التي تشعر بأن إيران تشكل عليها تهديدًا وخطرًا.

وحمّل جنتي سوء العلاقات بين إيران وجيرانها على الشعارات التي تظهر من طهران حول تصدير الثورة، مؤكدًا أن دول الجوار الإيراني تشعر بالخطر الإيراني تجاهها.

وانتقد المسؤول الإيراني السابق سياسات بلاده الخارجية، وأكد على تراجع شعبية إيران بين الدول الإسلامية. ■

وسائل إعلام عالمية:

الحكم بالمؤبد على "حميد نوري" إجراء تاريخي

تناولت وسائل إعلام عالمية بشكل واسع، أنباء الحكم بالسجن المؤبد ضد حميد نوري، المسؤول الإيراني السابق والمتورط في تنفيذ إعدامات جماعية لسجناء سياسيين عام 1988 في إيران، ووصفته بالإجراء التاريخي الذي لم يسبق له مثيل.

وعقب الإعلان عن حكم «نوري» المعروف بـ«حميد عباسي» من قبل محكمة سويدية، وصفت معظم وسائل الإعلام العالمية، الجمعة (14 يوليو/تموز)، الحكم بـ«غير مسبوق»، وأشارت إلى تأثيره على تعكير العلاقات بين «ستوكهولم» و«طهران».

ولفتت وكالة أنباء «أسوشيتد برس» في خبر نشرته صحيفة «واشنطن بوست» أيضًا إلى اعتقال المواطنين الأجانب في إيران خلال الأشهر الأخيرة من قبل قوات الأمن الإيرانية، وكتبت أن حكم «نوري» يأتي في فترة زمنية تشهد فيها العلاقات بين إيران والسويد توترًا كبيرًا.

من جهتها، كتبت وكالة الصحافة الفرنسية أن محاكمة «نوري» التي بدأت الصيف الماضي، تسببت في توتر العلاقات بين السويد وإيران، وأثارت مخاوف بشأن الإجراءات الانتقامية التي ستتخذها «طهران» ضد السجناء الغربيين في إيران، بمن فيهم أحمد رضا جلالي، الباحث الإيراني- السويدي المحكوم عليه بالإعدام.

كما نشرت صحيفة «لو موند» الفرنسية تقريرًا مفصلًا عن كيفية الحكم على حميد نوري بالسجن المؤبد.

وأصدر توماس ساندر، قاضي محكمة حميد نوري، المسؤول الإيراني السابق، حكمًا عليه بالسجن المؤبد، الخميس 14 يوليو/تموز، بعد إدانته بالمشاركة في إعدامات جماعية طالت سجناء سياسيين إيرانيين في صيف عام 1988، عندما كان مسؤولًا في سجن «كوهردشت» غرب العاصمة «طهران».

يُشار إلى أن السجن المؤبد في السويد يساوي (25 سنة) من السجن، ويمكن إطلاق سراح المحكوم عليه بالإفراج المشروط بعد أن يقضي ثلثي مدة الحكم.

كما يُشار إلى أن حميد نوري (61 عامًا) مساعد المدعي العام السابق في سجن «كوهردشت»، كان يواجه تهمتي: «جريمة حرب» و«قتل متعمد»، وطالبت المدعية العامة كريستينا ليندهوف كارلسون، في لائحة الاتهام النهائية، بسجنه مدى الحياة.

وتم اعتقال «نوري» فور وصوله إلى مطار «ستوكهولم» في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

ووصف «نوري» جميع الأحداث المتعلقة بإعدامات عام 1988 والاتهامات الموجهة إليه بـ«مسرحية» و«قصة خيالية وهمية ومزيفة وغير موثقة».

جدير بالذكر أن هذه هي المرة الأولى التي يُحاكم فيها مسؤول إيراني ويُدان في قضية إعدامات عام 1988، والتي أعلنت منظمة العفو الدولية أن عدد ضحاياها بلغ نحو 5 آلاف شخص.

وكتبت وكالة الصحافة الفرنسية أن معارضي النظام الإيراني يأملون -بعد هذا الحكم- في إجراء محاكمات أخرى ضد كبار المسؤولين الآخرين، بمن فيهم الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، الذي شارك في الإعدامات.

ونقلت الصحافة الفرنسية عن أحد شهود محكمة «نوري» قوله: هذا بداية الطريق.

كما نقل موقع الجزيرة باللغة الإنجليزية عن هادي قائمي، مدير حملة حقوق الإنسان في إيران، وصفه لإدانة نوري بأنها «تاريخية»، وكتب أن هذه هي المرة الأولى منذ 43 عامًا التي يحاكم فيها مسؤول إيراني بسبب الجرائم الجماعية.

إلى ذلك، وصفت منظمة العفو الدولية الحكم بالسجن المؤبد على حميد نوري لارتكابه جرائم تتعلق بقتل سجناء سياسيين عام 1988، بأنه خطوة غير مسبوقة لتحقيق العدالة، مؤكدة أن هذه رسالة واضحة -وإن كانت متأخرة- للسلطات الإيرانية؛ بأنه لا يمكن لمرتكبي الجرائم ضد الإنسانية الهروب من العدالة.

وقالت ديانا الطحاوي، نائبة مدير مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية، عن حكم محكمة ستوكهولم بإدانة نوري: «بعد هذه الخطوة المهمة، من الضروري أن تطبق جميع البلدان مبدأ الصلاحية القضائية العالمية، وتعاقب سائر المسؤولين السابقين والحاليين في إيران، الذين توجد أدلة على تورطهم في جرائم سابقة وحالية ضد الإنسانية، بما في ذلك إبراهيم رئيسي، رئيس الجمهورية.

وردًا على هذا الحكم، استدعت الخارجية الإيرانية القائم بالأعمال بالسفارة السويدية، وسلمته مذكرة احتجاج رسمية.

ووصف ناصر كنعاني، المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، الحكم الصادر بحق حميد نوري، بأنه «مرفوض وغير مقبول».

أسرار مجبولة بالدم.. لماذا لا تزال مجازر السجون الإيرانية في 1988 جرائم مستمرة ضد الإنسانية؟

صدر تقرير عام 2018 بعنوان «أسرار مجبولة بالدم.. لماذا لا تزال مجازر السجون الإيرانية في 1988 جرائم مستمرة ضد الإنسانية»، خلصت منظمة العفو الدولية إلى أنه بالإضافة إلى ارتكاب جريمة القتل ضد الإنسانية في 1988 من خلال إعدامها آلاف المعارضين السياسيين سرًا خارج نطاق القضاء، فإن السلطات الإيرانية ترتكب الجرائم المستمرة ضد الإنسانية المتمثلة في الاختفاء القسري والاضطهاد والتعذيب وغيره من الأعمال اللاإنسانية، بما في ذلك عن طريق الإخفاء المنهجي لمصير الضحايا وأماكن وجود رفاتهم.

«مركز الخليج» يُطلق سلسلة بحثية تحت اسم «أوراق إيرانية»

■ يطلق «مركز الخليج للدراسات الإيرانية»، خلال الأيام المقبلة، سلسلة بحثية جديدة تحت اسم «أوراق إيرانية»، وهي سلسلة تعالج قضايا الشأن الإيراني الداخلي والخارجي، من جوانبه كافة، يكتبها باحثون مختصون في هذا الشأن، وترصد مستجدات الوضع في إيران من منظور بحثي أكاديمي، بهدف سد النقص في الدراسات العربية المُعمقة لهذا الجانب المهم من جوانب الشؤون الإيرانية.

وباكورة هذه الأوراق، هي بحث بعنوان «الناتو الشيعي.. وأحلام إيران الكبرى»، للأستاذ الدكتور سعيد الصباغ، الخبير الأول بالشؤون الإيرانية على مستوى مصر والعالم العربي، الذي يكشف في هذا البحث المهم، كيف دشنت إيران جهودها في سبيل بناء النفوذ «الجيوشيعي»، على أربعة مكونات أو محددات، هي: المكون الثقافي، والمكون الدعوي، والمكون التعليمي، والمكون الإعلامي، التي تضافرت معًا في تناغم تام على مدار الأربعة عقود الماضية، لخدمة أغراض المشروع الإمبراطوري الإيراني الهادف لاستعادة الأمجاد الفارسية الغابرة.

ويرصد «الصباغ» في الورقة البحثية «الناتو الشيعي.. وأحلام إيران الكبرى»، عددًا من المنطلقات الفكرية والمحددات التاريخية التي قام عليها نظام «ولاية الفقيه» في إيران ما بعد ثورة 1979، انطلاقًا من العهد البهلوي، ووصولًا إلى وضع «قراءة شيعية» للإسلام، وتفسيره بشكل راديكالي، لجعله مكونًا جوهريًا لهياكل الدولة ومؤسساتها العامة، وأساسًا لعلاقات البلاد الخارجية.

ويبيّن الأكاديمي المرموق، كيف كان لهذه المنطلقات بالغ الأثر في نجاح إيران في بناء نفوذها «الجيوشيعي» في الشرق الأوسط، بناء على أسس فكرية متينة من الوجهة الفكرية الشيعية، لكنها أسس متهافتة إذا ما تم النظر إليها عن كثب، وتمحيصها بدقة، خصوصًا أنه جرى التدليل على مبدأ «ولاية الفقيه» بأدلة نقلية، استند فيها زعيم الثورة موسوي الخميني إلى آيات قرآنية مؤولة وأحاديث ذات رواية شيعية، كرست لهذا المبدأ الذي يعد استجلابًا لأفكار غير عصرية، عفى عليها الزمن. ■

التواصل الدولي مع النظام الإيراني مضيعة للوقت

نزار جاف

■ منذ أن شرعت البلدان الغربية في السعي من أجل احتواء النظام الإيراني بغية تغيير نهجه وسلوكه وذلك لإعادة تأهيله، فإن الحقيقة التي لايمكن لأحد وبشكل خاص الدول الغربية التهرب منها، هو إن هذا النظام لم يقم بأي تغيير في نهجه وسلوكه فقط بل وإنه تمادى أكثر من السابق وازداد شرًا وعدوانية، حتى إنه أصبح عامًا بعد عام أسوأ من السابق، وهذه حقيقة تثبتها تصرفاته العملية المتجسدة على أرض الواقع.

السؤال الذي يجب يوجه إلى أي طرف أو دولة يتوقع إمكانية أن يغير نظام ولاية الفقيه في طهران من سلوكه ونهجه هو؛ ما الذي قد تغير في سلوك ونهج النظام الإيراني بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود من المراهنة على سياسة الاسترضاء والمهادنة مع هذا النظام؟

هل كان قبل عشرين عامًا مثلاً مهيمنًا بنفوذه على أربعة دول عربية؟ هل كان قبل عقدين مثلاً يهجم على ناقلات النفط ويهاجم مطارات بلدان المنطقة كما يفعل الآن؟ هل كان قبل ثلاثة عقود يمتلك أذرعًا عميلة له في بلدان المنطقة كما هو الحال الآن؟ وإن هذه الأذرع امتداد لشره وعدوانيته ويقوم باستخدامها ضد أمن واستقرار الدول والسعي من أجل ابتزازها، ولما يعرف العالم كله وليس هذا الطرف أو تلك الدولة التي تعقد الأمل على النظام الإيراني إجابة هذه الاسئلة، فإن هناك سؤال أهم وهو؛ إذن مافائدة هذا الأسلوب من التعامل مع النظام الإيراني طالما ثبت عدم جدواه؟!

الكذب والخداع واللف والدوران والتمويه وتحريف وتزييف الحقائق، هي من السمات الأساسية للنظام القائم في إيران والتي لايمكن أن يتخلى عنها فهو بدون ذلك لايمكن أن يستمر، وهناك الآلاف من الأمثلة التي تثبت ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، زعم هذا النظام من إنه سيعمل من أجل الوحدة الإسلامية، فهل كانت الأمة الإسلامية قبل هذا النظام أم بعده أحسن حالًا من حيث وحدة صفه وكلمته؟

قطعًا قبل هذا النظام حيث لم تكن هناك فتن طائفية وتدخلات هنا وهناك وتصدير للتطرف الديني والإرهاب. كما إننا نسأل؛ مالذي حققه وأنجزه هذا النظام بشأن وعوده بخصوص الاعتدال والإصلاح؟ هل حقق وأنجز ولو خطوة واحدة مثلًا؟ بالطبع كلا!

لن يغير نظام الملالي سلوكه ونهجه العدواني أبدًا، هذه هي الحقيقة التي لايجب التهرب منها أو تجاهلها إذ أن ذلك أشبه مايكون بعملية خداع للذات أو أن تضحك دولة ما بإرادة منها على ذقنها! إلقاء نظرة على تجارب هذا النظام العدواني منذ تأسيسه لحد يومنا هذا تتضح حقيقة واحدة وهي إنه دائمًا يعد بشئ ويعمل بخلافه، وهو قد أثبت ذلك وصار معروفًا للجميع، إذ لاهو يتمسك بالاتفاقيات التي يقوم بتوقيعها ويلتزم بها كما فعل مع الاتفاق الذي أبرمه مع وفد الترويكا الأوربية بشأن برنامجه النووي عام 2004 ونفس الشئ بالنسبة للاتفاق النووي الذي أبرمه في 2015، بل وحتى مافائدة محادثات فيينا وكيف إن هذا النظام يقوم في ظل المحادثات بمساعي السرية من أجل حيازة القنبلة النووية، ومن هنا يحق لنا التساؤل؛ ما الفائدة من التواصل الدولي مع النظام الإيراني؟ أليس مجرد مضيعة للوقت والجهد؟■

إيران على عتبة «القنبلة النووية».. السيناريو الكابوسي

شريف عبد الحميد

■ فيما ظهرت مؤشرات على فشل «مفاوضات الدوحة» بشأن البرنامج النووي الإيراني، دخل هذا البرنامج خلال الآونة الأخيرة منعطفًا خطيرًا، حيث بات لدى طهران الآن حسب تقديرات المختصين، كميات كافية من عنصر «اليورانيوم» عالي التخصيب اللازم لصُنع قنبلة نووية، وستكون هذه المادة المُخصَّبة حاليًا بنسبة 60% بحاجة إلى المزيد من التخصيب إلى 90% تقريبًا، قبل الشروع في استخدامها لصناعة سلاح نووي.

وكشف مصدر رفيع المستوى في «منظمة الطاقة الذرية» الإيرانية، أن برنامج بلاده النووي عبَر «خط اللاعودة» فيما يخص تصنيع القنبلة، وأن العلماء الإيرانيين اجتازوا ما يسمى «العتبة النووية» وقاموا بتخصيب كمية صغيرة من اليورانيوم في منشأة «فوردو»، بنسبة تفوق الـ 90% الضرورية للاستخدام العسكري.

ويؤكد المختصون أن هذه العملية لن تستغرق سوى أسابيع من الآن، نظرًا إلى التقدُّم الذي حقَّقته إيران على الصعيد النووي ضمن جهودها الحثيثة في هذا المجال منذ عام 2019؛ حينما بدأت تتحلَّل من قيود الاتفاق النووي المُوَقَّع عام 2015 بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية. ورغم أن هذا التطور وحده لا يمنح إيران القنبلةَ النووية، فإنه الخطوة الأهم على طريق «صناعة القنبلة».

ودقت «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، في تقريرها الفصلي الأخير، الذي نشرته مطلع يونيو/حزيران الماضي، ناقوس الخطر، معلنة أن مخزون اليورانيوم المخصب لدى إيران قد تجاوز الحد المسموح به (202.8 كيلو جرام) بموجب الاتفاق النووي المبرم عام 2015 بين طهران والمجموعة السداسية، بأكثر من 18 مرة.

تجاوز «الخط الأحمر»

على الرغم من النفي الرسمي، ومزاعم المرشد علي خامنئي بأن طهران لن تسعى لامتلاك القنبلة، فإن إيران قررت - بالفعل- كما يقول المراقبون إنتاج أسلحة نووية، وهي ستفعل ذلك حتمًا. ولم تفعل الدبلوماسية ولا العمل السري ولا التهديد باستخدام القوة العسكرية، الكثير لإبطاء مسيرة إيران نحو القنبلة، ناهيك بإيقافها. إن تشكيك إيران في الولايات المتحدة وطموحاتها ومساعيها للهيمنة الإقليمية، تعني أنها لا تستطيع التوقف ببساطة عند أعتاب الحصول على القنبلة، بل إنها ستمضي قُدمًا إلى نهاية الشوط، مهما كانت العواقب.

■ «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»: طهران أصبحت الآن قادرة على إنتاج مكونات لتصنيع 4 قنابل

وإن الخطة الإيرانية في هذا الصدد واضحة وضوح الشمس، وكل من تعامل مع إيران يعي أنها تقول الشيء وتفعل نقيضه، ويعي أن النظام الإيراني مبني ومصمم للوصول إلى الهدف النووي، حتى لو قال المرشد الأعلى إن هناك «فتوى» بتحريم الحصول على القنبلة النووية!

والحقيقة التي يعلمها الجميع داخل إيران، أن «خامنئي» طلب من رئيس منظمة الطاقة الذرية، قبل فترة، العمل بأقصى قدرة من أجل تجاوز «الخط الأحمر»، وأن يصبح لدى البلاد القدرة الكاملة عمليًا لصناعة القنبلة النووية، والتوقف عند تلك النقطة؛ لكي تكون تلك الجاهزية ورقة ضغط في المفاوضات مع الولايات المتحدة.

ولقد اعترف وكيل مجلس الشورى الإيراني السابق، علي مطهري، في أبريل/نيسان الماضي، بأن «المشروع النووي لطهران كان يهدف لإنتاج قنبلة نووية منذ البداية، ورفع القوة الدفاعية لبلادنا، لكن لم نفلح في كتمانه وتسربت التقارير النووية السرية إلى الخارج».

وقال «مطهري» في مقابلة مع وكالة «إيسكا» الإيرانية: «عندما دخلنا النشاط النووي، كان هدفنا صنع القنابل وتقوية الردع، لكننا لم نتمكن من إبقاء الأمر سرًا، ولو تمكّنا كباكستان

من صنع القنابل بشكل سري وتجربتها لكانت رادعة للغاية».

وإلى ذلك، حذرت «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات» في تقرير لها صدر مؤخرًا، من أن إيران أصبحت الآن قادرة على إنتاج مكونات لتصنيع 4 قنابل نووية، وأنها تقوم بتطوير أنظمتها الصاروخية لحمل الرؤوس النووية. وهو تطور خطير بكل المقاييس خصوصًا، في ظل التوتر الإقليمي المتصاعد بشأن البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل.

وأكدت المؤسسة، أنه «في الوقت الحالي، إذا قرر النظام الإيراني صنع سلاحه النووي الأول، فقد يحتاج إلى أقل من ثلاثة أسابيع لإنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية. عندئذ تصبح إيران دولة عتبة نووية. ومع اقتراب طهران من هذا الحد، ستواجه الولايات المتحدة خيارًا صعبًا بشكل متزايد بين السماح للنظام بتجاوزها أو اتخاذ إجراءات حازمة، بما فيها الضربات العسكرية لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية».

السيناريو الكابوسي

فيما أصبحت إيران حاليًا على أعتاب صنع قنبلة نووية، لابد أن تشرّع دول المنطقة، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، جهود التحصُّن النووي الخاصة بها، أو تبدأ في برامج لحيازة القنبلة، وهو ما يُشكّل تحديًا إضافيًا لنظام حظر انتشار السلاح النووي دوليًا.

ولا جدال أن خطوة طهران الخاصة بزيادة نسبة تخصيب اليورانيوم، تحمل مخاطر عديدة من شأنها أن تزيد من تأجيج سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط. وقد أكد الرئيس الأمريكي جو بايدن، أنه «في حال حازت طهران القنبلة النووية سيكون هناك سباق على التسلح النووي في الشرق الأوسط، وهو آخر شيء نحتاج إليه في هذا الجزء من العالم».

وسبق لوزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية، عادل الجبير، أن أكد في حوار مع وكالة الأنباء الألمانية، أن بلاده تحتفظ بالحق في تسليح نفسها بأسلحة نووية إذا لم يكن بالإمكان منع إيران من صنع تلك الأسلحة. وأضاف «الجبير» أنه «إذا أصبحت إيران قوة نووية فإن مزيدًا من الدول ستحذو حذوها. ولقد أوضحت السعودية أنها ستبذل قصارى جهدها لحماية شعبها وحماية أراضيها».

ولعل حلفاء الولايات المتحدة وشركاءها يحاولون التهديد بأنهم سيتسلّحون نوويا للضغط على واشنطن من أجل ضمانات أمنية ومُساعَدات دفاعية أقوى، وهي استراتيجية اتَّبعها حلفاء الولايات المتحدة في آسيا. وقد تجدُ واشنطن نفسها عالقة بين خيارين أحلاهما مُرٌّ؛ إمَّا المزيد من الالتزام العسكري تجاه الشرق الأوسط في وقت تُفضِّل فيه الانصراف إلى مكان آخر، وإما البقاء على مسافة من المنطقة، ومن ثمَّ المُخاطرة بمزيد من انتشار السلاح النووي والصاروخي حول العالم.

■ مصدر بمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية: البرنامج عبر "خط اللاعودة" فيما يخص تصنيع القنبلة

■ وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية: إذا أصبحت إيران "قوة نووية" فإن مزيدًا من الدول ستحذو حذوها

وعلى عكس ما يتوقعه نظام الملالي، ترى مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية المتخصصة في الشؤون الخارجية، أن الحصول على القنبلة النووية سيساهم في تقويض مساعي إيران للهيمنة الإقليمية، فالسلاح الذي سيشيد به الملالي باعتباره الخلاص الاستراتيجي للبلاد يمكن أن يؤدي بدلًا من ذلك إلى سباق تسلح نووي في جوار إيران. فمن الصعب وقوف السعوديين مكتوفي الأيدي بينما يلوح نظام الملالي بترسانة نووية. كما أن تركيا قد تشارك أيضًا في هذا الفعل. وسيصبح الشرق الأوسط فجأة أكثر تقلبًا، وستكون إيران أقل أمنًا مما هي عليه الآن.

وليس من الصعب رسم السيناريو الكابوسي الذي يمكن أن تتسبّب به حيازة إيران الأسلحة النووية. فمن شأن (إسرائيل) أن تدخل حالة تأهّب قصوى، فتصبح جاهزة لإطلاق سلاح نووي في أي لحظة، مما يجعل البلدَين على بعد دقائق فقط من الإبادة الكاملة. وسوف تتدافع مصر والسعودية وتركيا للانضمام إلى النادي النووي. وسوف تنهار معاهدة حظر الانتشار، ما يطلق موجة من الانتشار النووي في مختلف أنحاء الكرة الأرضية.■

مدرسة قائمة بذاتها في فن الخط

الفنان خضير البورسعيدي.. شيخ «الخطّاطين العرب»

■ هذه السطور، في حضرة مولانا الفنان خضير البورسعيدي، كبير خطاطي مصر، وشيخ الخطّاطين العرب، داخل محرابه، ووسط لوحاته ونياشينه وشهادات التكريم التي حصل عليها، والتي كان أرفعها قدرًا تكريم الرئيس عبد الفتاح السيسي له، احتفالًا بمحافظة «بورسعيد عاصمة للثقافة المصرية»، تقديرًا وعرفانًا بدوره المتميز في الحفاظ على الهوية المصرية ونشر الوعي الثقافي بأهمية فن الخط العربي.

وفي تقرير لها، قالت شبكة «سي إن إن»الأمريكية إن البورسعيدي «استطاع أن يخط اسمه بحروف من ذهب ضمن قائمة أبرز الخطاطين في الوطن العربي بلوحاته المميزة وأعماله الخالدة»

ويُعد الخطّاط القدير خضير البورسعيدي «مدرسة مصرية»في الخط العربي، وهو نقيب خطاطي مصر، وأحد الحراس القدامى والبارزين لواحد من أعرق الفنون التى تمثل الهوية العربية، كما يعتبره كثيرون قائدًا لفيلق الخطاطين في المواجهة الضارية مع مدارس الخط الإلكترونية، التى أصابت قواعد هذا الفن بالتشوه الحاد خلال العقود الأخيرة.

مَلكة فنية من الله

وُلد الفنان مسعد مصطفى محمد خضير في 17 أكتوبر/تشرين الأول عام 1942 في بورسعيد، المدينة الباسلة التى شكلت وجدان وعقل الفنان، فتعلق بها تعلقًا جعله يطلق على نفسه اسم «خضير البورسعيدي».

وافتتن البورسعيدي منذ نعومة أظافره بالفن عمومًا، وبالخط العربي خصوصًا، منذ صغره. وبدأ منذ حداثته يُبدي ميلًا ملموسًا إلى الخط العربي وإلى التقاط كل ما يشاهده أو

يصادفه من لوحات خطيّة.

تعلم الخط العربي على يد شقيقه الأكبر الفنان محمد خضير، وهو أستاذه الأول في تعلم الخط. وكان البورسعيدي يقوم بكتابة الشعارات المناهضة لقوات الاحتلال البريطاني على جدران المنازل والأبنية وعلى الإسفلت، ثم بدأ في سن العاشرة بالاستقلال في كتابة الإعلانات.

درس في مدارس بورسعيد الأولية، وظهرت موهبته في أول أيام دراسته. وشارك منذ سن العاشرة في كتابة الإعلانات التجارية وواجهات المحلات التجارية في أسواق وأحياء مدينة بورسعيد بشكل فعال، وكان يكتب بكلتا يديه في الوقت نفسه، وهو ما يعتبره «مَلكة فنية من الله».

شارك في تزيين آخر كسوة للكعبة أرسلتها مصر للسعودية عام 1962، بصحبة خمسين خطاطًا آخرين قاموا بإعدادها، وكانت الكسوة تصنع بحي الخرنفش بجوار مكتبه. وبعد عشرين عامًا في عام 1982 تم تكليفه بكتابة الأدعية والآيات القرآنية التي تزين كسوة وستارة الكعبة، وكان الهدف - كما قال- هو الاهتمام بشكل الخط أكبر من الاهتمام بالكتابة نفسها من أجل عدم إشغال الحاج أو المعتمر بقراءة

تعلّم الخط على يد شقيقه الأكبر.. وكان في صباه يكتب الشعارات المناهضة للاحتلال البريطاني

المكتوب بقدر ما هو تأكيد وترسيخ للحالة الروحية.

وأقام أكثر من 70 معرضًا في مصر، بالإضافة إلى عشرات المعارض خارجها، قدم فيها لوحات يغلب عليها الخط التشكيلي والخط الأكاديمي المدروس واستخدمت فيها الزخارف العربية والتركية وخط الثلث، ومن أهم معارضه المعرض الرمضاني بقاعة بيكاسو الذي يقام كل عامين، وله معرض بمتحفه الخاص بحي الحسين الشهير، كما أقام معارض دولية فى الشارقة ودبي والكويت والبحرين وبغداد والرياض وفرنسا والجزائر وبلغاريا وفرانكفورت وأكاديمية الفنون بروما ولوس أنجلوس.

واقتنت بعض المتاحف العالمية العديد من لوحاته، مثل متحف لاهور بباكستان وكلية الفنون الجميلة بجامعة بغداد ودار الأوبرا المصرية، ومتحف الشارقة ووزارة الأوقاف الكويتية ومقتنيات فنية بالأكاديمية المصرية للفنون بروما، ومكتبة مبارك العامة، ومكتبة طلعت حرب.

كما حصل البورسعيدي على العديد من الجوائز، منها جائزة الدولة التشجيعية في مصر عام 1984 وكرمته دار الأوبرا المصرية في مهرجان الموسيقى العربية السادس عام 1997 وكرمته وزارة الثقافة في مهرجان الخط العربي عام 2000 بقصر الفنون.

وحصل على جائزة الكوفة التقديرية في الخط العربي عام 1995، والوسام الذهبي لمهرجان كاظمة العالمي بالكويت عام 1996 كما مُنح جائزة الصين في الفن الإسلامي عام 1996، وقد زاره في متحفه الخاص بالحسين الرئيس مأمون عبد القيوم رئيس دولة المالديف.

البورسعيدي.. «علامة مسجلة»

في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أعلنت الدكتورة إيناس عبد الدايم، وزيرة الثقافة المصرية، عن تدشين «مدرسة خضير البورسعيدي لفنون الخط العربي والزخرفة»، تحت إشراف الفنان الكبير، في بيت السحيمي التابع لقطاع صندوق التنمية الثقافية.

وبدأت الدراسة في المدرسة التي تحمل اسم الفنان القدير، في فبراير/شباط الماضي، وهي مجانية لمدة عامين، حيث يتم خلالها تدريس أنواع الخطوط المختلفة مثل، الديواني، الحر، الإعلان، وتركيبات الخط الثلث، الإجازة، الزخرفة، الفارسي، الرقعة، الكوفي، وغيرها من الخطوط، على يد نخبة من فناني الخط العربي.

ويقول نقاد الفن التشكيلي إنه رغم تمسكه الشديد بأصول الخط العربي، فإن البورسعيدي هو «أول المجددين»، باتجاه الجديد والحداثي، الأمر الذي ظهر جليًا في خطوط مقدمات البرامج والمسلسلات التليفزيونية، تلك المساحة المميزة التي كانت المعرض الدائم لفنونه على مدى سنوات طويلة، حتى أصبح «علامة مسجلة» في فن الخط.

وفي دراسة له، يقول الناقد محمود فتحي «لقد استطاع الفنان مسعد خضير أن يفرض خصوصيته وشخصيته على واقع الخط العربي التقليدي الأكاديمي، كما استطاع أن يجعل من الثوابت والتقليد رؤية فيها إبداع وابتكار في شكل الحرف وتوظيفه، بشكل يخدم الاتجاه إلى الكتابة الإعلامية، التي تخضع للشكل الجمالي والإخراج المبهر وفق أنماط جمالية مبتكرة».

وفي حوار صحفي معه، يقول «إن الخط العربي يختلف عن كل الخطوط لارتباطه بالقرآن الكريم، فالجمال في الخط يرتبط بقيمة روحية وعقائدية، والفنان يرتبط بآيات القرآن والأحاديث النبوية أو الحكم والمأثورات التراثية، كما أن الخط العربي يتميز بالتنوع في الشكل والحروف، والتشكيل حتى يبرز القيمة الجمالية في اللوحة، ويضيف الفنان إليها تشكيلات من التراث الزخرفي الإسلامي في استخدام الألوان في الخطوط والخلفيات، فالخط هو حالة مزاجية، وأتمنى أن يأخذ مكانته خلال الدراسة في المدارس والجامعات، فهو تراث ضخم من الأفكار والطموحات والفن والجمال».

وعن تجربته الفنية، قال البورسعيدى إنه «فن يعرضه ولا يفرضه»، فدشن بتلك الجملة دورًا جديدًا لفنه ولفن الخط العربي بشكل عام، عبر قصة حب مع هذا الخط، وصفها الرجل بتلقائية شديدة قائلًا: «الخط العربي هو كل حياتي».

ويضيف: «نلت شهرة واسعة في بلدي بورسعيد منذ الصغر، وكتبت أغلب لافتاتها بتشجيع جماهيري كبير، ثم جئت إلى القاهرة سفيرًا لبورسعيد أحلم بتحقيق الكثير من التقدم والرقي في مجال الخط العربي، وغيّرت اسمي من مسعد خضير إلى خضير البورسعيدى اعتزازًا ببلدي، وقد وفقني الله تعالى وقمت بتمثيلها خير قيام، وأضفت إلى مجال الخط العربي إضافات مهمة أرجو أن تسهم في تطوره الفني».

ويُشار، أخيرًا، إلى أن البورسعيدي أبدع في كتابة لوجو «شؤون إيرانية»، وقدمّه هدية ثمينة منه إلى المجلة، وهو اللوجو الذي أشاد به الكثير من الصحفيين عشاق فن الخط، على اعتبار أنه أحدث ما خطّته أنامل الفنان القدير من إبداع خطّي متفرد.■

د. جهاد عودة لـ «شؤون إيرانية»:

أمريكا ودول الإقليم تجهّز لـ «انقلاب دستوري» في إيران

أجرى الحوار:
شريف عبد الحميد

كشف الدكتور جهاد عودة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان، والمفكر السياسي المعروف، عن أن الولايات المتحدة ودولًا كبرى في الإقليم العربي، تجهّز لتنفيذ «انقلاب دستوري» في إيران، بحيث تحرر البلاد من حكم الملالي بطريقة سلمية، معتبرًا أننا نعيش مرحلة «الخسوف الإيراني» على كافة المستويات في كل أنحاء المنطقة العربية، خصوصًا أن طهران مُنيت بهزائم سياسية في كل من سوريا والعراق ولبنان واليمن، وأن نموذج «الوكلاء» بات منتهي الصلاحية.

وأضاف «عودة» في حوار لـ «شؤون إيرانية» أن مشكلة إيران الحقيقية هي أن «مراكز القوى» داخل البلاد في حالة صراع شديدة، مشيرًا إلى أن الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لم يفعل أي شيء منذ توليه منصبه، وعندما يقول إنه سيحل أزمة الفقر خلال أسبوعين يبقى «مجنون»!

وتوقع «عودة» أن تفشل القمة المرتقبة بين الرئيس الأمريكي جو بايدن وقادة دول «مجلس التعاون الخليجي»، ومصر، والأردن، والعراق، والتي ستستضيفها السعودية، موضحًا أن مساعي إنشاء «ناتو عربي» ضد إيران، وهو الهدف من هذه القمة، عليه تحفظات من عدة دول في المنطقة، أولها مصر، وبالتالي فإن هذه المساعي لن يُكتب لها النجاح.. **وإلى نص الحوار:**

• الحرب الأوكرانية- الروسية هي "قضية الساعة" عالميًا في الوقت الراهن.. هل ترون نهاية قريبة لهذه الحرب؟

- أعتقد أن النظام الدولي داخل في عملية تحول عميق، لأنه لوقت قصير كنا نعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي «السوبر باور» الوحيدة في العالم، «وبتعمل اللي على مزاجها»، لكن بزوغ دولتين مهمتيّن هما روسيا والصين يعني شيئًا آخر تمامًا، وخصوصًا في إطار عجز السياسات الأمريكية، لأن أمريكا أبدت عجزًا كبيرًا في إدارة شؤون العالم، وهذا سمح لروسيا والصين أن يبزغا بأشكال مختلفة.

وهذا البزوغ جاء نتيجة أمرين، عجز أمريكي على إدارة العالم، وظهر هذا في عهد الرئيس الأسبق ترامب، وفي أشياء كثيرة، وظهر كذلك في عهد بايدن، وفي عصر أوباما، العجز الأمريكي في إدارة شؤون العالم والسيطرة على ما يطلق عليه «مصادر القوة الدولية»، وبالتالي بزوغ الدولتين الكبار كانت نتيجة العجز الأمريكي.

بقي أن نعرف أن تحول أي نظام دولي يحدث نتيجة حرب، لابد أن يأتي في سياق حرب، وبالتالي الحرب الأوكرانية الروسية فيها تحالفات مع الصين، هذا يوفر المجال والتحول الحقيقي في النظام الدولي.

• إذًا كيف تؤثر الحرب على موازين القوى في العالم؟

- يبزغ لنا نظام مختلف وهو نظام دولي جديد، وهذا النظام الدولي الجديد لا نعرف شكله حتى الآن، أتوقع أننا داخلين في صراعات شديدة وداخلين في تحالفات قديمة أصبحت في شكل قلق، يعني التحالفات الخليجية القديمة والتحالفات الأمريكية مع المملكة السعودية، وتحالفات الخليج أصبحت قلقة جدًا، وأصبحوا ينظرون في الخليج إلى تحالفات أخرى للحفاظ على مصادر القوة.

• تستضيف السعودية قمة مرتقبة بين قادة "مجلس التعاون الخليجي"، ومصر، والأردن، والعراق، والولايات المتحدة.. فما هي توقعاتكم بشأن تأثير هذه القمة على الملفات الإقليمية؟

- لا أتوقع أن تكون ناجحة، لأن الأداء الأمريكي الآن أداء ضعيف، وأعتقد أنها ستفشل، لأن هذه القمة هدفها إنشاء «ناتو عربي» ضد إيران. هناك مؤشرات على ضعف إيران داخليًا والاختراقات الإسرائيلية، ولن أتحدث عن الاختراقات التركية والاختراقات الهندية أيضًا، فالاختراقات ليست فقط من إسرائيل، الاختراقات من دول الإقليم، إيران صارت ضعيفة جدًا في مواجهة دول الإقليم.

■ نعيش مرحلة "الخسوف الإيراني" على كافة المستويات وفي كل أنحاء المنطقة العربية

■ هناك استراتيجية إسرائيلية بعيدة المدى لإنهاك مصادر القوة في إيران اسمها "عقل الإخطبوط"

• صرح العاهل الأردني بأن «حلف ناتو» يتشكل في الشرق الأوسط ضد إيران وبرنامجها النووي وأذرعها الشيعية كحزب الله.. ما هذا الحلف؟

- زمان أطلق الملك عبد الله تعبير «الهلال الشيعي»، لابد أن نعرف الجيوبوليتيك الخاص بالأردن، والأردن لابد أن تصنع أي عدو إقليمي، أيديولوجي أو مذهبي، لأن تأسيسها أصلًا مذهبي، وبالتالي لم يكن الشاه هو الوجود المناسب للأردن. أما الملالي فهم الوجود المناسب للأردن.

مصادر القوة للأردن ضعيفة، متى تكون قوية عندما يكون هناك شئ تقوده الأردن، مثل بلجيكا، لما بلجيكا تبقى هي مقر «الناتو» هي دي الفكرة دولة صغيرة من ناحية القوة، ومصادر القوة مافيش دول كبرى قاعدة تنافس، فبالتالي عادي لكن هذا سوف ينجح أنا أشك.

نحن لدينا قوة كبيرة جدًا في الخليج، وهي الصين داخلة في إيران وداخلة في العراق

■ مشكلة إيران الحقيقية هي أن "مراكز القوى" داخل البلاد الآن في حالة صراع شديدة

■ إبراهيم رئيسي لم يفعل أي شيء.. وعندما يقول إنه سيحل أزمة الفقر خلال أسبوعين يبقى "مجنون"!

بمنطق جيوبوليتيكي حاسم، وهذا عائق كبير قوي في تشكيل هذا الحلف. الصين لن تسمح لأنه كل ما تبنيه سينهار بهذا الشكل، وسيكون هناك مفاوضات عميقة في هذا الأمر.

وسنلاحظ ملاحظات عميقة في إنشاء «ناتو عربي»، أولًا مصر عندها تحفظ في هذا. الحاجة الثانية اللي لازم نفهمها هو موقف البحرين. البحرين صارت الآن قوة لأنها تعمل تحالف استراتيجي مع (إسرائيل) فالاتفاقيات الحقيقية لا تمر إلا من خلال البحرين. وفي مؤتمر النقب الدولة الوحيدة التي تحدثت بصراحة في عدائها لإيران كانت البحرين. البحرين الآن مثل قطر أصبحوا جزءًا من التفاعلات الدولية الاستراتيجية (إسرائيل وأمريكا).

مرحلة «الخسوف الإيراني»

• أعلن جوزيب بوريل المسؤول في الاتحاد الأوروبي، أن طهران وواشنطن قررتا استئناف محادثات فيينا بعد توقفها 4 أشهر.. فهل تتوقعون استمرار التعنت الإيراني في الملف النووي؟

- إيران لا تتعنت الآن، المشكلة الحقيقية في إيران هي أن توازن القوى ومراكز القوى في حالة صراع شديد، الصراعات داخل إيران عميقة. في جزء من اللعبة التي ترمى بها (إسرائيل) هي صراع إيراني إيراني شديد جدًا. بالنسبة لمفاوضات الدوحة هم يريدون عمل نموذج لما تم مع أفغانستان والأمريكان. مشكلة عميقة بالنسبة لباكستان والأتراك لن يتحملوا أن يكون على حدودهم دولة نووية.

• يرى الكثيرون أن عقد اتفاق نووي مع الولايات المتحدة هو بمثابة "قبلة الحياة" للنظام الإيراني.. فهل تتفقون مع هذا الرأي، ولماذا؟

- ما يتم ليس اتفاقًا نوويًا، هو تسهيلات نووية، هم سيفضلون إحياء اتفاق 2015 في نفس إطار الاتفاق، مع بعض التغييرات لكن في إطار «العتبة» إيران ستكون من دول العتبة النووية. إيران لن يُسمح لها أن تسيطر على الخليج نوويًا فهذا مستحيل.

• لماذا تتوقعون ذلك؟

- لأننا داخلين في مرحلة «الخسوف الإيراني» في الخليج وفي المنطقة العربية برمتها، أولًا هزيمتهم في الانتخابات العراقية. كما هُزموا في الانتخابات اللبنانية. وعندهم هزيمة كبيرة في اليمن وسوريا.

ليس صحيحًا أننا نعيش العصر الإيراني، لو كنا نعيش العصر الإيراني ما خرج علينا ملك الأردن ببيان الدعوة لإنشاء «ناتو» شرق أوسطي، فلن يجد أن هذا هو الوقت المناسب.

• في إطار فشل القوة الأمريكية وعدم القدرة على قيادة عمل جماعي في المنطقة.. ما مغزى الضعف الأمريكي في الشرق الأوسط؟

- أمريكا هي الوريث الحقيقي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ونتيجة فشل القوة الأمريكية، بالتالي نعاني من هذا الضعف. الترتيبات ضعيفة والأفكار ضعيفة وهياكل القوة ضعيفة. الحرب على الإرهاب وتحالف من 30 دولة ولا شيء، الأمريكان انسحبوا لأنهم فشلوا، يجب أن نتذكر وقائع الفشل الأمريكي، ليس معنى هذا أن القوى الأخرى تبزغ لكنها لا تسيطر. المشكلة أننا واقعين بين فكي الرحى روسيا والصين، وهبوط قوة أمريكا، هناك نوع من الخواء. المنطقة ليس بها قوة مسيطرة أو دولة مسيطرة أو تكتل مسيطر.

انقلاب دستوري

• هل يؤدي التوصل إلى اتفاق نووي إلى توقف إيران عن سياستها التوسعية في الشرق الأوسط؟

- إيران ستعاني للحفاظ على نظامها، ودخولهم في مفاوضات ترعاها الدوحة فهذا معناه إنهم وصلوا إلى التسوية الأخيرة، مثل ما حدث في أفغانستان، وهناك محاولة حقيقية من أمريكا وغيرها من دول الإقليم

إنهم يعملوا انقلاب في إيران، وفيه محاولات لتجهيز إنقلاب بحيث إنه يكون «دستوري».

• تهدد (إسرائيل) منذ فترة بقصف المنشآت النووية الإيرانية.. فهل تُقدم تل أبيب على هذه الخطوة منفردة حال فشل المباحثات بشكل نهائي؟

- (إسرائيل) لن تقصف إيران، وهناك استراتيجية إسرائيلية بعيدة المدى لإنهاك مصادر القوة في إيران اسمها استراتيجية «عقل الإخطبوط»، وهذا معناه إن (إسرائيل) لا تجري وراء الأطراف، ولكنهم يبحثون عن العقل أين فيقتلوه، وقد أقالت إيران رئيس استخبارات «الحرس»، وهم غير قادرين على معرفة من أين يجئ الاختراق الإسرائيلي، وما حدث في سرقة الأرشيف النووي فضيحة عملية استخباراتية استمرت ستة أشهر. وهذا معناه تكنولوجيا لم يروها، وهذا معناه أنه لا توجد دولة، وهو ما يظهر أن الصراع الداخلي شديد، ونجد أن رئيس الجمهورية يقول كلامًا، ثم يتراجع فيه، وهو المحافظ المتشدد.

• ما هي التأثيرات المحتملة لحرب "إيرانية – إسرائيلية" على المنطقة.. وما هو الدور المتوقع لـ "وكلاء إيران" في هذه الحرب حال اندلاعها؟

- لن تكون هناك حرب بالمعنى المفهوم، ولكن فيه توترات، هناك إنفجارات إيرانية. «الوكلاء» انتهوا، نموذج الوكلاء انتهى إلى غير رجعة من المنطقة، وليس هناك أكثر من المحاولة التي فعلها «الحوثيون» في ضرب صواريخ على الإمارات، وبعدها توقفوا بسبب ردود فعل الأمريكان الذين حضروا للدفاع عن ثلاث دول، هي الإمارات وقطر والبحرين، باعتبار أنهم «خط أحمر»، غير السعودية طبعًا لأن لها ترتيبات أخرى من القوة.

• تدور منذ فترة مباحثات "سعودية- إيرانية" تهدف إلى تحقيق المصالحة بين البلدين.. فما هي آخر مستجدات هذه المباحثات؟

- الاتفاق توقف ليس نتيجة فشله، ولكن لأن الأمريكان قالوا لابد أن يتم اتفاق الدوحة أولًا، ثم يأتي الاتفاق الإيراني- السعودي.

■ طهران مُنيت بهزائم سياسية في سوريا والعراق ولبنان واليمن.. ونموذج "الوكلاء" بات منتهي الصلاحية

■ مساعي إنشاء "ناتو عربي" ضد إيران ستفشل لأن عليها تحفظات من دول كبرى في المنطقة أولها مصر

• ما هو سر امتناع الولايات المتحدة عن بحث ملف التدخلات الإيرانية رغم مطالبة دول عربية ببحث هذا الملف؟

- الأمريكان عملوا إستراتيجية كبرى لإضعاف إيران تدريجيًا، فجاءت نقل المفاوضات إلى الدوحة على أساس غلق الملف. المشكلة إن (إسرائيل) لن تهدأ إلا بهدم النظام الإيراني، وبالتالي سوف يكون هناك صراع مخابراتي بين (إسرائيل) وإيران. و(إسرائيل) لن تستطيع أن تنتصر، ولكنها تستطيع توظيف نفسها. فهي من ناحية القوة ضعيفة جدًا لكنها عندها قدرة على التوظيف في الاختيار.

• تواجه إدارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي مشاكل بالجملة على رأسها الأزمة الاقتصادية.. فهل ستنجح حكومة رئيسي في حلها؟

- إبراهيم رئيسي لم يفعل أي شيء. وعندما يقول إنه سوف يحل أزمة الفقر خلال أسبوعين يبقى «مجنون».

• هناك أحاديث في إيران عن "خليفة" للمرشد علي خامنئي.. فمن هو خليفة المرشد المحتمل في تقديركم؟

- هناك صراعات شديدة في إيران، كما أسلفت، ولا تتمثل هذه الصراعات في من سيخلف المرشد، الصراعات تتمثل في كيف يتم تغيير النظام بطريقة سلمية.

• هل انتهى زمن التيار "الإصلاحي" في إيران.. أم هناك فرصة لعودته مجددا إلى الحكم؟

- التيارات كثيرة في إيران، والتيار العربي يعمل في الأحواز، ولكن التيار الإصلاحي ضعيف. الكل يبحث الآن عن أن تتحرر إيران من حكم المرشد، ولكن في النهاية بطريقة، سلمية وبالتالي تتوافق مع دول الخليج.

• كيف ترون قضية إقليم الأحواز العربي المحتل منذ عام 1925.. وهل ينجح الإقليم يومًا في الاستقلال عن إيران بدعم عربي؟

- نتمنى أن تستقل الأحواز وتصبح دولة ذات سيادة، فأنا عربي، ولكن إيران لن تسمح بذلك أبدًا، ومن الممكن أن يجعلوه مثل إقليم «كردستان» العراقي، أي يتمتع بحكم ذاتي.

بعد إقالة رئيس استخبارات الجهاز

ماذا وراء التصفيات الجسدية لضباط «الحرس»؟

■ «طائب» حوّل الجهاز الأمني المفترض أن يتصدى لاختراقات الأمن القومي الإيراني إلى جهاز لـ «تصفية الحسابات»

سحر عزوز

■ أثارت إقالة حسين طائب، رئيس استخبارات «الحرس الثوري»، مؤخرًا، عاصفة سياسية وأمنية في إيران، بسبب الإعلان عنها في توقيت حرج بالنسبة للنظام الإيراني. ولم يتردد العديد السياسيين والناشطين الإيرانيين، من مختلف الانتماءات، سواء محافظين أو إصلاحيين أو معتدلين أو ليبراليين، في الإعراب عن سعادتهم لهذه الإقالة المفاجئة، التي أزاحت من الواجهة «شخصية انتهازية لا تتورع عن القيام بأي عملية مهما كان حجم القذارة فيها».

وفضلًا عن ذلك، تعرض طائب في الفترة الأخيرة لانتقادات شديدة، وتم اتهامه في السنوات الماضية بتلقي الرشوة و«السلوك غير المتزن».

ويؤكد المعارضون أن «طائب» حوّل الجهاز الأمني الذي من المفترض أن يتصدى لاختراقات الأمن القومي الإيراني، إلى جهاز لتصفية الحسابات الداخلية، وضرب الشخصيات التي قد تشكل خطرًا على نظام الملالي، أو تطمح لتكون مؤثرة في مستقبل النظام، من خارج الأطر التي حددتها الدولة العميقة لنظام الملالي.

ومن موقعه القيادي في استخبارات «الحرس الثوري»، استطاع «طائب» مد نفوذه إلى وزارة الاستخبارات، وحولها إلى جهاز يخدم الأهداف والسياسيات التي يريدها أو ينفذها، وحوّل، بالتعاون مع السلطة القضائية سجون العاصمة إلى معتقلات، احتوت بين جدرانها المفكرين ومنتقدي النظام والمعارضين والناشطين في مجالات حقوق الإنسان والمجتمع، وتضييق الفضاء السياسي.

ونفذ «طائب» سياسة محاصرة الرئيس السابق حسن روحاني لحساب المتشددين من رجال المرشد علي خامنئي، ويتردد في أوساط الحكم أنه فبرك «ملفات فساد» ضد

حسين فريدون شقيق «روحاني» وزج به في السجن، بعد أن استخدم ضده تسجيلات التنصت على مكتب رئاسة الجمهورية.

وقالت صحيفة «يديعوت أحرنوت» الإسرائيلية إن إقالة رئيس جهاز استخبارات «الحرس الثوري» من منصبه، كان بمثابة «هزة» في الاستخبارات الإيرانية، مشيرة إلى أنه بعد دقائق قليلة من كشف تركيا لأمر إحباط العملية الإيرانية في إسطنبول واعتقال ثمانية مشبوهين، بينهم إيرانيون، أُعلن في طهران عن إقصاء «طائب».

ونوهت الصحيفة إلى أنه «في الأشهر الأخيرة تعرضت إيران لضربات شديدة تضمنت هجمات استثنائية من أراضيها، يدور الحديث عن تدمير قاعدة طائرات مسيرة غرب الدولة، واستمرار الهجمات على أهداف بعينها في الداخل الإيراني».

اغتيالات أم تصفيات؟

أجمع المراقبون على أن هذا الإقصاء،

■ المعارضون: «طائب» شخصية انتهازية لا تتورع عن القيام بأي عملية مهما كان «حجم القذارة» فيها

جاء بعد سلسلة طويلة من الفشل في عمل الجهاز الذي يرأسه بالتصدي لعمليات الاختراق الأمني التي قام بها جهاز الاستخبارات الإسرائيلية «الموساد» بمعونة الاستخبارات الأمريكية، وما أدت إليه خلال السنوات الأخيرة من اغتيالات طالت شخصيات من الصف الأول، بدأت بقائد «قوة القدس» قاسم سليماني.

وشملت الاغتيالات أيضًا الشخصية الأهم في البرنامج النووي الجنرال محسن فخري زاده، طالت ضباطًا في «الحرس»، وعلماء نوويين عسكريين، بالإضافة إلى هجمات غامضة طالت مواقع ومنشآت نووية خلال الأشهر الأخيرة.

هذا الفشل المتلاحق في مهمة الحفاظ على أمن المؤسسات والشخصيات الأساسية، أعاد إلى الواجهة كلام وزير الأمن الأسبق علي يونسي الذي تحدث عن «خروقات كبيرة» في الأجهزة الأمنية، وأن أمن كبار المسؤولين في النظام مخترق بحيث باتوا في معرض التهديد الحقيقي.

وفي مايو/أيار الماضي، أطلق مسلحان مجهولان على دراجة نارية، النار على العقيد في الحرس الثوري حسن صياد خدائي، أمام مقر إقامته في طهران، واعترف التلفزيون الرسمي، وقتها، بأن صياد خدائي كان من كوادر «فيلق القدس» ومعروفًا في سوريا، حيث تؤكد طهران تواجد مستشارين عسكريين في مهام دعم لقوات الرئيس بشار الأسد، وذكرت المعارضة الإيرانية أن

«خدائي» كان مسؤولًا عن التخطيط لهجمات خارج البلاد، واغتيالات متعددة في الهند وتايلاند وقبرص وجورجيا.

ووصلت أصداء اغتيال «خدائي» إلى أعلى مستويات السلطة، فقبل مغادرته متوجهًا إلى مسقط، في زيارته الأخيرة إلى سلطنة عمان، أشار الرئيس إبراهيم رئيسي إلى مقتل ضابط الحرس الثوري في طهران، قائلًا إنه «متأكد من معرفة من يقف وراء هذه العلمية»، مضيفًا أن «الانتقام حتمي».

من جهة ثانية، فتح مقتل العقيد في قوات فيلق القدس التابع لـ «الحرس الثوري»، علي إسماعيل زاده بابا، في مطلع يونيو/حزيران الماضي، الباب لتساؤلات تؤرق الشارع الإيراني حاليًا، بشأن حجم الاختراقات الأمنية في البلاد، وهل ينفذها جهاز المخابرات الإسرائيلي وحده، كما يقول الإعلام الرسمي، أم أنها جزء من عمليات قذرة تأتي في إطار الصراع على السلطة؟

ومنذ الإعلان عن مقتله، ثم انتحاره، تضاربت الروايات بشأن أسباب الوفاة الغامضة. وذكرت قناة «عماريون» التابعة للحرس الثوري، أن العقيد زاده تعرض لعملية اغتيال، قبل دقائق قليلة من سحب الخبر. وبعد فترة قصيرة عدّلت القناة الخبر، لتتبنى رواية مختلفة تشير إلى

■ اغتيال ضباط كبار في «الحرس» يثير شكوكًا عميقة بشأن «صراعات الحكم» في إيران حاليًا

انتحاره، بإلقاء من شرفة منزله!

في المقابل، رجح موقع «إنصاف نيوز» المقرب من معسكر الإصلاحيين، أن يكون العقيد إسماعيل زاده تعرض لعملية «تصفية داخلية»، جاءت على خلفية صلة مفترضة بينه وبين مقتل القائد في «فيلق القدس» العقيد حسن صياد خدائي، مشيرة إلى أن هناك اتهامات حول احتمالية تورط «زادة» في تصفية «خدائي». ولفت الموقع الإصلاحي إلى ما اعتبره «صمت المؤسسة العسكرية الرسمية عن وفاة قائد برتبة عقيد في فيلق القدس»، معتبرة أن هذا الصمت يثير شكوكًا عميقة بشأن «صراعات الحكم» في إيران حاليًا.

الحلقة المفقودة

بعد العثور على «زادة» مقتولًا إثر سقوطه من سطح منزله في مدينة كرج، ظهرت بعض المعلومات الاستخبارية التي تحدث عن أنه هو من ساعد «الموساد» على الوصول إلى «خدائي». وما يرجح هذه الفرضية، أن إسماعيل زادة اختفى مباشرة بعد اغتيال خدائي، وتشير المعلومات إلى أن جهاز استخبارات الحرس الثوري أخفاه ثم أعاده إلى منزله، لتتم عملية اغتياله لتكون أشبه بعملية انتحار.

وهذا يدل على حجم الاختراق الذي تعاني منه إيران اليوم، فلا يتعلق هذا الاختراق بجيش الجواسيس الذي تمتلكه «إسرائيل» داخل إيران فحسب، وإنما يتعلق أيضًا بتهالك أجهزة الأمن الإيرانية، بفعل انشغالها بمواجهة الحركات الاحتجاجية المستمرة في الداخل الإيراني.

عمليات الاغتيال، أو التصفية الجسدية التي طالت كل من «خدائي وزادة وغيرهما، تجمعها مشتركات عديدة، أبرزها أن الشخصيات الثلاثة على صلة مباشرة ببرنامج تطوير الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، ما يشير إلى «حلقة مفقودة» في العمليات التي طالت هذه الشخصيات، وهل تأتي في سياق برنامج إسرائيلي متكامل لتصفية كل الأسماء العاملة في هذا البرنامج، في ظل غياب أي حلول سياسية ودبلوماسية يمكن أن تردع طهران، أو حتى في إجبارها على مناقشة هذا البرنامج في المحادثات النووية الجارية في فيينا، أم تأتي في سياق تصفية داخلية يقوم بها «الحرس الثوري»، بعد أن زادت عملية تجنيد العديد من الجنرالات لحساب جهاز «الموساد» الإسرائيلي. ■

اغتيال العقيد صياد خدايي جنوبي طهران (وكالة تسنيم)

■ المصادر:

1 - دلالات إقالة شيخ "المعاملات القذرة" من استخبارات الحرس الثوري، موقع إندبندنت عربية، 24 يونيو/حزيران 2022.

2 - لغز مقتل ضابط بالحرس الثوري.. تضارب يفتح باب الأسئلة في إيران، موقع "العين" 3 يونيو/حزيران 2022.

بموافقة إسرائيلية..

«صفقة سرية» لإمداد سوريا بالنفط الإيراني

مروان محمود

■ كشفت مصادر إعلامية إسرائيلية أنه ضمن التمهيد للاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة، بمشاركة الدول الكبرى، تم التوصل مؤخرًا إلى اتفاق سري ثلاثي «إيراني- أمريكي- إسرائيلي»، لإمداد سوريا بنفط إيراني، عبر نفس الناقلات التي كانت إيران تستخدمها لنقل الأسلحة إلى سوريا، بإشراف أمريكي، مع تعهد طهران بالشفافية، وإطلاع (إسرائيل) على جميع تفاصيل ومراحل الشحن.

وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية، أن إيران تعهدت بعدم استخدام ناقلاتها في شحن الأسلحة إلى سوريا، مشيرة إلى أن الناقلات الثلاث تقوم حاليًا بتنفيذ أول رحلات هذا الإمداد بالنفط الإيراني لسوريا، وفقًا للاتفاق الثلاثي.

وقالت القناة 12 الإسرائيلية، إن مفاوضات سرية جرت خلال الأيام الأخيرة بين إيران والولايات المتحدة، سعيًا لنقل نفط طهران إلى سوريا التي تعاني من نقص حاد في المحروقات، مشيرة إلى اتفاق مبدئي بين الجانبين على بدء نقل النفط بضمانات عدم نقل أسلحة عبر البواخر إلى الموانئ السورية.

■ اتفاق «إيراني- أمريكي- إسرائيلي» لنقل النفط عبر الناقلات التي كانت طهران تستخدمها لنقل الأسلحة إلى دمشق

وكشفت القناة الإسرائيلية، أن طهران على وشك إبرام الاتفاق الاستثنائي مع الولايات المتحدة، والذي من خلاله تدرس إمكانية السماح بمرور النفط، مشيرة إلى أن 3 ناقلات نفط في طريقها حاليًا من إيران إلى سوريا عبر المسار البحري.

وأضاف التقرير أن الموافقة على مرور النفط الإيراني من جانب (إسرائيل)، ستكون بشرط وجود الرقابة الأمريكية والشفافية الإيرانية، ووجود معلومات تؤكد خلوها من الأسلحة، التي ستمر إلى «حزب الله» اللبناني، وباقي الميليشيات الموالية لإيران في سوريا.

وبمقتضى ذلك، وافقت (إسرائيل) على تخفيف مشروط للعقوبات المفروضة على إيران، في إطار صفقة تحت رعاية الولايات المتحدة، قبيل استئناف المحادثات لإحياء

الاتفاق النووي بين طهران والقوى العالمية. ولم يصدر حتى كتابة هذه السطور، أي تعليق رسمي من الجانب الأمريكي أو (الإسرائيلي) والإيراني، حول المعلومات التي أوردتها القناة الإسرائيلية.

شحنات النفط الإيراني

منذ مطلع الشهر الماضي، تصل ناقلات النفط الإيرانية تباعًا إلى مصب بانياس النفطي، حيث تم تفريغ مئات آلاف البراميل، التي راحت تنطلق بسرعة إلى مصفاة بانياس، ومنها إلى محطات الوقود في المحافظات.

ووفق تصريحات مسؤولي النظام السوري، فإن النفط الإيراني سوف يستمر بالقدوم وبكميات كبيرة، وبما يغطي حاجة سوريا بالكامل، البالغة نحو 3 ملايين برميل شهريًا، هذا عدا عن ناقلات الغاز التي بدأت بالوصول إلى الموانئ السورية ما يبشر بحل مشكلة الغاز المنزلي والتجاري والصناعي بشكل كامل.

وأرجع المسؤولون هذه الانفراجة في التوريدات النفطية، إلى أنها تأتي بعد زيارة رئيس النظام السوري بشار الأسد إلى إيران في 8 مايو/أيار الماضي، والتي جرى الاتفاق خلالها على إعادة تزويد سوريا بالمشتقات النفطية، إلى ما كان عليه قبل العام 2019، عندما كانت إيران تغطي تقريبًا كافة احتياجات البلاد من النفط.

وفي 16 يونيو/حزيران الماضي، قال مدير عام مصفاة «بانياس»، محمود قاسم، إن إيران أرسلت ثلاث ناقلات نفط إلى سوريا. وأوضح قاسم في حديث إلى صحيفة «تشرين» السورية الحكومية، أن الناقلة الثالثة محمّلة بحوالي 300 ألف برميل نفط. وانتهى تفريغ الناقلة النفطية الأولى ذات السعة 250 ألف برميل، كما أن العمل مستمر على تفريغ الناقلة الثانية التي تحمل على متنها مليونًا ونصف مليون برميل نفط خام.

وفي 14 من الشهر الماضي، وصلت ناقلتان إيرانيتان تحملان النفط إلى الشواطئ السورية، وهو ما يعد أول تحرك إيراني في إطار «خط ائتماني» جديد بين إيران وسوريا.

ونشر أحد الناشطين على موقع «تويتر»، مؤخرًا، صورًا ملتقطة للأقمار الصناعية تظهر السفن الإيرانية التي وصلت إلى سوريا. وقال الناشط عبر حسابه إن ناقلتي النفط الخام الإيراني «أرمان 114» و«جولرو» صارتا بالقرب من ميناء بانياس، بعد أن عتمتا على أجهزة الإرسال لكشف رادارات السفن كالمعتاد، بعد فترة وجيزة من عبور قناة السويس.

وكانت شركة «تانكر تراكرس»،

المتخصصة في تتبع مسار السفن، أفادت بأن إيران ترسل ملايين البراميل من النفط الخام إلى سوريا، في انتهاك للعقوبات الأمريكية على إيران والعقوبات الأوروبية على سوريا. وأن هذه البواخر تمر من قناة السويس.

ولم يقتصر وصول النفط الإيراني إلى سوريا عبر البحر فقط، فقد تدفق النفط الإيراني ومشتقاته إلى سوريا برًا، عبر الحدود العراقية شرقًا، وبحرًا، من البحر الأبيض المتوسط غربًا، عبر القوات الموالية لإيران.

وذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المُعارض، في تقرير له مؤخرًا، أن قافلة جديدة من الناقلات محملة بالوقود دخلت الأراضي السورية قادمة من العراق. وعبرت 39 ناقلة الحدود الخاضعة لسيطرة القوات الموالية لإيران في الميادين والبوكمال بريف دير الزور الشرقي. كما مرت ناقلتان عبر دير الزور متجهتين نحو حمص.

■ الصفقة جاءت ضمن التمهيد لاستئناف مفاوضات «الاتفاق النووي» بين إيران والولايات المتحدة بمشاركة الدول الكبرى

■ وسائل الإعلام الإسرائيلية: 3 ناقلات مُحملة بالنفط في طريقها حاليا من إيران إلى سوريا عبر المسار البحري

علاقة «الرباط المقدس»

من جهة أخرى، أفادت رئيسة موظفي منظمة «متحدون ضد إيران النووية» المعارضة، كلير جونجمان، مؤخرًا، بأن ناقلتين إيرانيتين أفرغتا شحنتين من النفط في ميناء بانياس على الساحل السوري في وقت متزامن، مشيرة إلى أن «سوريا هي المستورد الثاني للنفط الإيراني».

وأوضحت جونجمان، المتخصصة في تعقب ناقلات النفط الإيرانية، أنّ الناقلتين الإيرانيتين «داران» و«كلرو» كانتا تفرغان حمولتهما النفطية في ميناء بانياس السوري في الوقت نفسه، مضيفة أن الناقلة «أرمان 114»، تقوم أيضًا بتبادل الشحنة مع الناقلة «تريدان»، عبر التحايل بالنقل من سفينة إلى أخرى، لإيصال شحنة ثالثة إلى سوريا.

وأشارت رئيسة موظفي «متحدون ضد إيران النووية» إلى أن الناقلة «تريدان» كانت ترفع علم دولة الكاميرون، وتم إجراء أعمال صيانة لها في وقت سابق من هذا العام في تركيا.

وفي منتصف يونيو/حزيران الماضي، أعلنت وسائل إعلام النظام السوري عن وصول ناقلة نفط تحوي مليونًا ونصف المليون برميل من النفط الخام إلى ميناء بانياس، في حين تحدث مسؤولون في حكومة النظام عن «انفراجة» مرتقبة لأزمة الوقود في البلاد.

ويرى المحلل السياسي السوري فواز المفلح، أن «نظام بشار الأسد يريد بذلك أن يقول لكل الأطراف العربية المطالبة بتحجيم علاقته مع إيران، مقابل تقديم الدعم له، إن علاقته مع طهران غير قابلة للنقاش مثل «الرباط المقدس»، وينطبق الحال ذاته على إيران التي تبدو أكثر جدية في المضي بدعم الأطراف المتحالفة معها، من كل الأطراف الأخرى، سواء دولية أو إقليمية».

وعن الثمن الذي ستدفعه حكومة دمشق لإيران مقابل شحنات النفط الجديدة، يقول «المفلح»: لا بد أولًا من السؤال عن مصلحة طهران من وراء تقديم الدعم للنظام السوري، وهي تدرك مسبقًا أنه لا يستطيع السداد، وثم فإن النقطة الجوهرية هنا، هي وجود تحالف سياسي وثيق بين دمشق وطهران، وبالتالي تريد الأخيرة إرسال رسائل مفادها أن إيران لن تتخلى عن النظام السوري». ■

■ المصادر:

1 - أنباء عن اتفاق ثلاثي لنقل النفط الإيراني إلى الموانئ السورية، موقع الوطن، 27 يونيو/حزيران 2022.

2 - إسرائيل قد تسمح لإيران بنقل النفط إلى سوريا بموافقة أمريكية، موقع عنب بلدي، 27 يونيو/حزيران 2022.

3 - ثاني المستوردين.. تفريغ متزامن لشحنتي نفط إيرانيتين في سوريا، موقع سوريا، 25 يونيو/حزيران 2022.

تحتفل بمرور عام على صدورها

«شؤون إيرانية».. ضد التغوّل الفارسي

سحر عزوز

■ قبل عام من هذا التاريخ، وفي يوليو/ تموز من العام الماضي 2021، صدرت مجلة «شؤون إيرانية»، عن «مركز الخليج للدراسات الإيرانية»، لا لتكون مجرد مطبوعة مثل غيرها من المطبوعات محدودة التأثير المعنية بالشأن الإيراني، وما أكثرها، بل لتكون بمثابة «مانعة صواعق» إعلامية، الهدف منها هو مواجهة المشروع الفارسي الذي استفحلت تدخلاته في المنطقة العربية خلال العقود الأخيرة.

وجاء في افتتاحية العدد الأول من المجلة، أن «مواجهة المشروع الفارسي، باتت أولوية قصوى على أحرار العرب، الذي يرفضون ما يرتكبه النظام الإيراني من جرائم في حق شعوبنا، والذي يجب عليهم أن يكونوا في طليعة المقاومة العربية ضد هذا المد الطائفي، الذي يستتر بغطاء الدين، والدين الحنيف منه براء، ويتغطى برداء «نصرة المستضعفين في الأرض»، بينما هو في الحقيقة أنه يستضعفنا نحن العرب. فإما نكون - في مواجهة إيران- أو لا نكون!».

وقدمت المجلة منذ صدورها حتى الآن، نموذجًا يُحتذى به للإعلام العربي المضاد - حقًا- للمشروع الإيراني في المنطقة، وأثارت على مدار 12 عددًا ردود أفعال لم تحظ بها مطبوعات تقف خلفها دول!

وعُنيت «شؤون إيرانية» منذ صدروها حتى الآن، بالوقوف ضد التمدد الإيراني، والكشف عن سوءات نظام الملالي أمام أعين الرأي العام العربي والإقليمي والدولي، وفضح مخططات هذا النظام الذي يعيث في الأرض فسادًا وإفسادًا، فيذبح أبناء شعبه الساعين إلى نيل الحرية والانعتاق من أسر الحكم الثيوقراطي، ومن ثم تمتد جرائمه العابرة للحدود لتطال أبناء شعبنا العربي الأبيّ، الرافض لسيطرة الملالي على أربع عواصم عربية هي بغداد وبيروت ودمشق وصنعاء.

ولقد حملت «شؤون إيرانية» على عاتقها هذه المهمة القومية الجسيمة، التي عجزت عن حملها دول تمتلك وسائل إعلام تُنفق عليها مئات الملايين سنويًا، وذلك انطلاقًا من سعي المجلة

إلى صد الغزو الإعلامي الإيراني، خصوصًا أن طهران تُدير معركة إعلامية مركزة وقوية، أدت إلى حصولها على شعبية كبيرة في المنطقة العربية، فكان لابد من التصدي لهذه الآلة الإعلامية الجبارة، ولو بجهود فردية، بعد أن عجز الإعلام العربي الرسمي - أو تقاعس- عن فعل ذلك!

رئيسي.. السفاح رئيسًا

تضمن العدد الأول من المجلة، الصادر في مطلع يوليو/تموز 2021، ملفًا عن «الإعدامات الجماعية» التي ارتكبها الملالي عام 1988، بمناسبة مرور 33 سنة على هذه المذبحة المروعة، التي راح ضحيتها آلاف السجناء السياسيين في جميع أنحاء البلاد، وذلك تحت عنوان «رئيسي.. السفاح رئيسًا».

وطرح العدد تساؤلًا باتَ مُلحًا على المتابعين للشأن الإيراني، هو هل يُحاكم «رئيسي» بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في مذبحة 1988، وهو الأمر الذي سيمثّل - حال حدوثه- سابقة هي الأولى من نوعها في التاريخ الحديث؟

وعلى إثر صدور هذا العدد، تقدّم القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة بشكوى رسمية إلى وزارة الخارجية المصرية، أعلن فيها عن رفض بلاده لما جاء في هذا الملف، وشجبها لهذا العنوان المثير «رئيسي.. السفاح رئيسًا». وهو الأمر الذي اعتبرت السلطات في ردها على الشكوى، نوعًا من حرية الرأي والتعبير لا يمكن لوزارة الخارجية التدخل فيه بأي حال من الأحوال.

أما العدد الثاني من «شؤون إيرانية»، فتضمن إلى جانب موضوعات وتقارير متنوعة، ملفيّن، الأول عن «ثورة الأحواز»، حيث شهد إقليم الأحواز العربي المحتل في إيران، منتصف يوليو/تموز 2021، انتفاضة شعبية واسعة النطاق واحتجاجات عارمة، بسبب سياسية «التعطيش» المتعمدة التي ينتهجها نظام الملالي ضد الإقليم، وتعمدّه إقامة السدود على أنهار المنطقة، وأكبرها نهر «كارون»، وتحويل مياه الإقليم إلى أقاليم أخرى مجاورة ذات الأغلبية الفارسية، وحرمان الأحوازيين من حقهم في الحياة.

فيما كان الملف الثاني عن «الغزو الثقافي الإيراني» وكيف يستخدم نظام «الولي الفقيه» أدوات القوة الناعمة بفعالية كبيرة، من أجل «تصدير الثورة» إلى دول الجوار العربي والإسلامي.

وتحت عنوان «إيران.. دولة ضد الجميع» جاء

في افتتاحية العدد: «عاشت إيران خلال الآونة الأخيرة مشهدين مختلفين تمامًا، بينهما بون شاسع من التناقض السياسي. فمن جهة، وفي أجواء احتفالية، تم تنصيب الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي. ومن جهة أخرى، كان الوضع دمويًا ومأساويًا في إقليم الأحواز العربي المحتل، وكان أزيز الطلقات النارية التي أطلقتها قوات الاحتلال الفارسي يعصف بحياة ومصائر الشعب الأحوازي، الذي انتفض من جديد ضد النظام الإيراني، وأسمع العالم أجمع كلمته الرافضة للمحتل الفارسي».

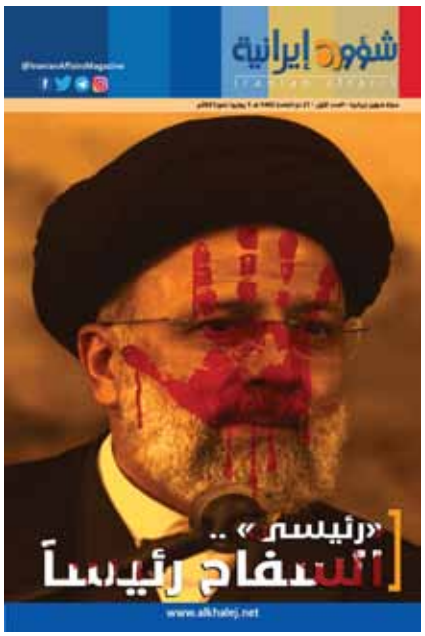

تحالفات إيران مع الشيطان

تضمن العدد الثالث من المجلة ملفًا عن «تحالفات إيران مع الشيطان». وكشف الملف عن أن نظام الملالي الحاكم في طهران، رفع منذ وصوله إلى سدة الحكم عام 1979، شعارات برّاقة من قبيل «نصرة المستضعفين في الأرض»، ومواجهة قوى التجبّر العالمية بقيادة أمريكا «الشيطان الأكبر»، وتحرير فلسطين من الكيان الصهيوني «الشيطان الأصغر»، وسواها من الأكاذيب، لم يتورع هذا النظام عن تغيير تحالفاته مثلما يغيّر عمامته، وتبديل ولاءاته بين مرحلة وأخرى من النقيض إلى النقيض!

أما العدد الرابع، فتضمن ملفًا عن «الاحتلال الإيراني» في المنطقة العربية، والتصريحات الفريدة من نوعها، التي اعترف خلالها علي غلام رشيد، القائد العسكري الإيراني البارز، وقتها، بأن لدى بلاده 6 جيوش خارج حدودها تعمل لصالحها!

وفضلًا عن تقارير وموضوعات مهمة، تضمن العدد الخامس ملفًا موثقًا للدكتور سعيد الصباغ، «عمدة الشأن الإيراني» بلا منازع، الذي تؤسس كتبه ومؤلفاته لمعرفة واسعة بالشؤون الإيرانية والفارسية، على المستويات كافة، سواء على مستوى علاقات إيران بجيرانها في الإقليم، أو على مستوى العلاقات الإيرانية الدولية، فضلًا عن الشأن الداخلي في البلاد.

وأما العدد السابع من «شؤون إيرانية»، الصادر في مطلع يناير/كانون الثاني 2022، فتضمن ملفًا بعنوان: «إيران 2021.. عام الفشل والعزلة»، رصد الأوضاع الداخلية والخارجية في إيران خلال العام المنصرم، وكيف تسير الأمور في البلاد إلى حافة الهاوية، نظرًا لفشل نظام الملالي في الخروج من أزماته المستمرة.

وفي إطار الكشف عن أسرار نظام الملالي، تضمن العدد الثامن من المجلة ملفًا بعنوان: «ثورة الخميني الأمريكية»، كشف النقاب عن طبيعة العلاقات السرية بين زعيم الثورة الإيرانية موسوي الخميني والولايات المتحدة، وكيف تبادل الخميني رسائل مع الرؤساء الأمريكيين، وكان حليفًا مخلصًا في السر لواشنطن، التي راح يهاجمها علنًا بدعوى أنها «الشيطان الأكبر»!

وحفل العدد التاسع بمواد صحفية متنوعة، حيث تضمن ملفًا بعنوان «بلاد المشانق المعلقة»، عن حالة حقوق الإنسان في إيران 2021، وتناول الملف عمليات الإعدام ذات الطابع السياسي التي لجأ إليها النظام دفاعًا عن وجوده، فيما جاءت الافتتاحية في السياق نفسه تحت عنوان «من الخميني إلى خامنئي.. 43 عامًا من حكم دولة الإعدامات».

كما حمل ملف العدد العاشر عنوان «الحرس الثوري.. صندوق الملالي الأسود»، حيث تم الكشف عن أسرار هذا الجهاز الغامض، وكيف يتحكم في مقدرات إيران، على المستويات السياسية والاقتصادية، بعد أن تغول «الحرس» ليصبح بمثابة إخطبوط، يلتهم كل من يقترب منه!

وفي إطار مختلف، تضمن العدد الحادي عشر من المجلة ملفًا بعنوان «جيوش الظل الإيرانية.. صعود إمبراطورية الميليشيات»، عن الجماعات الموالية لإيران في المنطقة العربية،

■ ملف «رئيسي.. السفاح رئيسًا» أثار غضب سلطات نظام الملالي ودفعها لتقديم شكوى رسمية

■ المجلة قدمت منذ صدورها نموذجًا يُحتذى به للإعلام العربي المضاد لأطماع طهران في المنطقة

■ «شؤون إيرانية» حملت على عاتقها مهمة قومية جسيمة عجزت عن حملها الدول!

واحتوى الملف عدة تقارير من بينها «ميليشيات إيران تختطف بلاد الرافدين»، و«فيلق القدس.. عرّاب جيوش الظل»، و«العنف المقدس. كيف استباحت الميليشيات 4 عواصم عربية؟».

أما العدد الثاني عشر من «شؤون إيرانية»، فتضمن تقريرًا مفصلًا عن الاحتجاجات في إيران، حمل عنوان «إيران فوق بركان.. والمحتجون يهتفون «الموت لخامنئي»»، بالإضافة إلى ملف بعنوان «الإعلام الإيراني.. مؤسسات صناعة الكذب»، احتوى عدة تقارير من بينها «إيران تخصص مليارات الدولارات لـ التضليل الإعلامي»، و«الإعلام وبناء النفوذ الجيوشيعي.. طوفان الأكاذيب»، و«قائع الحرب الإعلامية ضد العرب»، و«كيف ينشر الإعلام الإيراني خطاب الكراهية». ■

سبعة أعوام

على توقيع «الاتفاق»

كبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني (فرانس برس)

«مفاوضات النووي» في الدوحة.. إيران تريد كل شيء أو لا شيء!

يوسف شرف الدين

باقري (يمين) وموراي خلال جولة المفاوضات الإيرانية الأميركية غير المباشرة في الدوحة (مواقع التواصل)

■ فيما تمر سبعة أعوام على توقيع الاتفاق النووي الإيراني، الموقّع في مثل هذه الأيام من عام 2015، تستضيف العاصمة القطرية «الدوحة» الجولة الجديدة من المفاوضات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة، بمشاركة الدول الكبرى، وسط مساعي الاتحاد الأوروبي لإنهاء تعثر المفاوضات من أجل إحياء الاتفاق النووي.

وتم الإعلان عن الاتفاق النووي الإيراني في 14 يوليو/تموز 2015، بعد خلافات حادة استمرت أكثر من عشر سنوات بين إيران والدول الكبرى، ممثلة في الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا، المعروفة بـ «مجموعة 5+1».

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية: «ليس هناك اتفاق على أي شيء، حتى يتم الاتفاق على كل شيء، وسنرى ما إذا كان سيتم التوصل لاتفاق خلال الأسابيع المقبلة، مع العلم أن خطوات إيران النووية يمكن العدول عنها إذا أوفت واشنطن بالتزاماتها».

نقطة اللاعودة

يؤكد الخبراء أن جهود إحياء الاتفاق النووي الإيراني، أثبتت أن الأمر أكثر صعوبة مما توقعه كثير من مؤيديه وخصومه، وقد يصل الصراع الطويل بشأن برنامج إيران النووي إلى نقطة اللاعودة خلال أسابيع، خصوصًا مع زيادة عناد طهران عبر تخصيبها لليورانيوم، واقترابه من الوصول إلى نقطة الاختراق، وهي النقطة التي تمكنها من إنتاج قنبلة نووية.

وما زاد الأمور سوءًا، أن طهران أزالت عددًا من كاميرات المراقبة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمثبتة في منشآتها النووية، احتجاجًا على توبيخ مجلس محافظي الوكالة لإيران على عدم تقديمها تفسيرات كافية بشأن مواقع غير معلنة، تم العثور على آثار لليورانيوم المخصب داخلها.

ففي مطلع يونيو/حزيران، أصدر مجلس محافظي وكالة الطاقة الذرية، قرارًا انتقد عدم تعاون إيران مع الوكالة، ودعاها إلى التعاون الكامل في تقديم تفسيرات بشأن منشأ اليورانيوم المخصب في 3 مواقع غير معلنة.

وصادق على قرار الوكالة ضد إيران 30 دولة، وعارضته روسيا والصين، وامتنعت 3 دول (الهند وباكستان وليبيا) عن التصويت.

ويرى المراقبون أن عودة طهران إلى استخدام سياسة زيادة مستوى التخصيب، بمثابة «أداة ضغط» على القوى الدولية، وخصوصًا الولايات المتحدة، من أجل الحصول على تنازلات منها، وتحقيق أهدافها غير المعلنة، وهي امتلاك السلاح النووي خلال وقت قياسي.

ولذلك، تشعر واشنطن بالقلق من استمرار إيران في نشر أجهزة طرد مركزي متقدمة، بما يتجاوز بكثير ما هو منصوص عليه في الاتفاق، إذ أن طهران قللت من الوقت الذي يسمح لها بتكسير المواد الانشطارية من حوالي عام، إلى ما يمكن قياسه الآن ببضع أسابيع أو أقل.

ورغم ذلك، لا يزال الرهان الأمريكي قائمًا على إمكانية عودة إيران إلى تنفيذ الاتفاق بالكامل، بالنظر إلى أن العديد من المخاوف الغربية سوف تتلاشى، لأن الاتفاق لن يسمح لطهران بالوصول إلى هذه المرحلة، وسيكون لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما يمكنها

من أساليب التفتيش والمراقبة الفورية الدائمة، لتنبيه المجتمع الدولي إذا تجاوزت إيران تلك الحدود.

وفي حين يؤكد المسؤولون الأمريكيون على أن الرئيس جو بايدن سيناقش التهديدات الإيرانية خلال زيارته المقبلة إلى (إسرائيل) والسعودية في يوليو/تموز الحالي، ضمن مسعى جديد لزيادة الضغط على طهران، تُظهر الأخيرة القليل من الاستعداد لإعادة العمل بالاتفاق النووي الذي وضع قيودًا كبيرة على برنامجها النووي مقابل تخفيف العقوبات.

«موت» الاتفاق النووي

على الجانب الآخر، فإن التوصل إلى اتفاق في الدوحة سيؤدي إلى تعليق أنشطة إيران النووية، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش المحطات الإيرانية، إلا أنه لا تزال هناك احتمالات قوية حول عدم إلغاء هذا البرنامج نهائيًا، لا سيما أن إيران التي أنفقت مليارات الدولارات على هذا المشروع، فضلًا عن اعتقادها الراسخ – غير المعلن- بأن السلاح النووي الضامن الوحيد لردع أعدائها، وإنجاح مشروعها التوسعي وحلمها الإمبراطوري.

ويُرجح ألّا تتنازل إيران عن تحقيق حلمها بامتلاك سلاح نووي، ولكنها قد تلجأ إلى وقف نشاطها النووي مؤقتًا لإرضاء الدول الكبرى، وضمان رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها والتي أثقلت كاهل المواطن الإيراني وتسببت في زيادة سخطه من النظام الحاكم.

ورأى الدبلوماسي الإيراني السابق، فريدون مجلسي، أن كلا الطرفين الإيراني والأمريكي يرغبان بإنقاذ الاتفاق النووي المبرم عام 2015، موضحًا أن واشنطن ترغب بعودة طهران إلى سوق الطاقة، ولا سيما عقب الحرب الروسية على أوكرانيا، وتلاعب موسكو بورقة الغاز والبترول والضغط على الدول الغربية.

واعتبر «مجلسي»، أن الحديث الإيراني عن إفشال سياسة الضغوط القصوى لا يعني «انتصارًا شاملًا» في ظل التضخم والفقر والعزلة المفروضة على طهران، واصفًا رغبة طهران بالعودة إلى الأسواق العالمية والسياسة الدولية بأنها «سياسة عقلانية».

في المقابل، رجّح رضا حجّت، أستاذ العلوم السياسية، عودة الخلاف إلى الملف النووي، معتبرًا أن شبح «التصعيد والتصعيد المضاد» لا يزال يلوح في الأفق كأحد السيناريوهات الماثلة أمام الملف النووي. وأضاف «حجت» أنه «لا يمكن تصوّر تذليل العقبات في الملف النووي، سوى بتراجع طهران عن خطواتها التي اتخذتها ردًا على الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وإصدار القرار الغربي في مجلس محافظي الوكالة الذرية»، مؤكدًا أن طهران غير مستعدة للعدول عن خطواتها إلا بعد تنفيذ مطالبها، وعلى رأسها شطب «الحرس الثوري» من قائمة الإرهاب الأمريكية.

فيما توقع سعيد شاوردي، الباحث في الشؤون الاستراتيجية، «إعلان وفاة» الاتفاق النووي نهائيًا، مؤكدًا أنه «على الرغم من القضاء على الاتفاق منذ فترة، ولم يبقَ منه سوى اسمه، فإن التصريح رسميا بإنهاء العمل به ستكون له عواقب وتداعيات قد لا تُحمد عقباها».

وحذر «شاوردي» من احتمال نشوب حرب إقليمية في المنطقة، في حال اتخذت طهران خطوات نووية جديدة، ردًا على الموقف الأمريكي من المطالب الإيرانية المعلنة، أو في حال قيام (إسرائيل) بتوجيه «ضربة عسكرية» منفردة إلى المنشآت النووية الإيرانية.

من جهته، توقع مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق جون بولتون أن يعلن الرئيس جو بايدن «موت» الاتفاق النووي مع إيران، إلا أنه اتهم إدارته بالعجز أو عدم الرغبة في الاعتراف بالفشل في سعيها المهين للعودة للانضمام إلى الاتفاق المبرم عام 2015.

وأشار «بولتون» في مقال نشرته صحيفة «ذا هيل» الأمريكية مؤخرًا بعنوان: «هل تجبر الأدلة الجديدة بايدن على الإقرار بموت الاتفاق النووي الإيراني؟»، إلى أنه لم تعد هناك حملة ضغوط قصوى، على الرغم من أن هذه الجهود لم تستطع إيقاف البرنامج الإيراني، بل تم إضعاف إنفاذ العقوبات تحت ستار التخفيف من نقص النفط العالمي، الناجم عن العملية الروسية بأوكرانيا، ما يجعل من الصعب على الدول الأخرى الحفاظ على الامتثال الصارم. ■

■ باحث: طهران مُصممة على تنفيذ قائمة مطالبها المعلنة وأهمها شطب «الحرس الثوري» من قائمة الإرهاب الأمريكية

■ الخبراء يحذرون من وصول الصراع الطويل بشأن برنامج إيران النووي إلى «نقطة اللاعودة» حال فشل مفاوضات الدوحة

■ جو بايدن سيناقش «التهديدات الإيرانية» خلال زيارته المقبلة إلى إسرائيل والسعودية ضمن مسعى جديد لزيادة الضغط على طهران

■ المصادر:

1 - ما مستقبل الملف النووي الإيراني بعد التصعيد الأخير؟ موقع الجزيرة نت، 22 يونيو/حزيران 2022.

2 - البرنامج النووي الإيراني وخيارات الاتفاق أمام طهران؟ (مقال) موقع الطاقة، 12 يونيو/حزيران 2022.

3 - لماذا تُبقي إدارة بايدن اتفاق إيران النووي على الطاولة كأفضل خياراتها؟ موقع الشرق، 25 يونيو/حزيران 2022.

حبيب الله البلوشي لـ «شؤون إيرانية»:

«المقاومة المسلحة» للاحتلال الفارسي ظهرت في إقليم بلوشستان

أجرى الحوار:
إسراء حبيب

أكد حبيب الله البلوشي، الناشط السياسي، والأمين العام لحزب «التضامن الوطني البلوشستاني»، إن هناك بوادر لظهور «مقاومة مسلحة» للاحتلال الإيراني في إقليم بلوشستان، مشيرًا إلى أن الوضع في الإقليم يتجه نحو التدمير الكامل للشعب البلوشي، عبر بناء المستوطنات والتهجير و»القتل على الهوية»، وأن هناك قرى في بلوشستان أعدم فيها نظام الملالي جميع الرجال، وأبقى على النساء والأطفال فقط.

وأضاف حبيب الله البلوشي، في حوار لـ «شؤون إيرانية»، أن الأمة البلوشية تكافح ضد «الفقر المدقع» نتيجة التمييز المنهجي للحكومات الإيرانية المتعاقبة، وأن الأمة البلوشية تكافح ضد «الفقر المدقع» نتيجة التمييز المنهجي للحكومات الإيرانية المتعاقبة، مؤكدًا أن إيران حاولت دائمًا إبقاء الأمة البلوشية ضعيفة من أجل منعهم من السعي وراء الحرية ونيل استقلالها، والحصول على حقها في دولة مستقلة وذات سيادة.

وحبيب الله سربازى، المعروف باسم «حبيب الله البلوشي»، كاتب، وناشط حقوقى، وسياسى، يشغل منصب الأمين العام لـ «حزب التضامن الوطني البلوشستاني». ويعد أحد المعارضين ضد النظام الإيرانى، ويسعى لاستعادة السيادة الوطنية لبلوشستان و يؤمن بحق تقرير المصير للشعب البلوشي.

اعتقل في مدينة بهره (إيرانشهر) عام 2007 بسبب أنشطته وحكم عليه بالسجن 5 سنوات. بعد إطلاق سراحه و مغادرته البلاد ، أسس المنظمة الحقوقية «حملة النشطاء البلوش». كما أسس حبيب الله البلوشي منظمة «تنسيقية الاحتجاجات في بلوشستان»، فى يناير 2018 كمنظمة شبابية. وفي عام 2021، نجى من محاولة اختطاف فاشلة في تركيا، من قبل عناصر تابعة للاستخبارات الإيرانية.

■ الأمة البلوشية تكافح ضد "الفقر المدقع" نتيجة التمييز المنهجي للحكومات الإيرانية المتعاقبة

■ هناك قرى في بلوشستان أعدم فيها نظام الملالي جميع الرجال وأبقى على النساء والأطفال فقط

• بدايةً.. من هم البلوش.. وما هي القومية البلوشية؟

- البلوش يعيشون منذ القدم على مساحة من الأراضي مقسمة اليوم بين ثلاثة دول هي (إيران، أفغانستان، باكستان) وكان لديهم سيادة على أراضيهم التي تُعرف باسم «بلوشستان»، وكانت لهم دولة موحدة ومستقلة حتى عام 1871م.

ولكن بسبب الاستعمار البريطاني والسياسات الرامية لإنشاء حدود عازلة لحماية الهند من السوفييت، تم احتلالها وتقسيمها إلى قسمين. وبعد 25 سنة تم تجزئتها بين ثلاثة دول. أصبح جزء من بلوشستان ضمن إيران، وجزء آخر تحت الاحتلال البريطاني، تم ضمه لاحقا إلى باكستان بالقوة، والجزء الأخير شمال بلوشستان جرى ضمه إلى أفغانستان.

• كم يبلغ تعداد البلوش بشكل عام؟

- يبلغ عدد البلوش حوالى 35 مليون نسمة، وفي الجانب الإيراني يتراوح عددهم بين 5 و6 ملايين، ومعظمهم من السنة، وقد زادت هذه القضية من حدة الصراع بين الحكومة الشيعية الإيرانية والشعب البلوشي.

وبلوشستان الإيرانية، التي نشير إليها باسم «بلوشستان الغربية»، هي أرض شاسعة تبلغ مساحتها أكثر من 260 ألف كيلومتر مربع بحجم دولة عمان، ولديها احتياطيات

بلوشستان.. قرية إيرانية فقدت كل رجالها بالإعدامات

استراتيجية من النفط والغاز والتيتانيوم وغيرها من الموارد الطبيعية.

سياسات إيران الاستعمارية

• كيف تصف وضع البلوش داخل إيران؟

- بلوشستان الغربية غنية بالموارد الطبيعية ومعادن مهمة، ولها موقع جيوسياسي واستراتيجي، لأنها من ناحية لها منفذ إلى مياه المحيط المفتوحة، ومن ناحية أخرى تقع على مضيق هرمز، حيث يمر من خلاله نصف نفط العالم. وتعتبر بوابة التجارة والاقتصاد في منطقة الخليج.

ومع ذلك، فإن الأمة البلوشية تكافح ضد الفقر المدقع نتيجة للتمييز المنهجي للحكومات الإيرانية المتعاقبة، سواء خلال فترة بهلوي أو النظام الحالي. وبعد احتلال بلوشستان ، حاولت إيران دائمًا إبقاء الأمة البلوشية ضعيفة، من أجل منعهم من السعي وراء الحرية وأخذ حقوقهم، وضمان سيادتهم الوطنية.

• ماهي مطالب الشعب البلوشي في إيران؟

- تستند مطالب الشعب البلوشي على أمرين أساسيين، المطلب الاول استعادة الوضع التاريخي، أي سيادتها على أراضيها، والثاني

مقاومة سياسات إيران الحالية، مثل خطط إيران الممنهجة لمنع أي نمو اقتصادي واجتماعي وعلمي في بلوشستان، من ناحية أخرى لم يترك النظام الايراني أي مجال آخر للشعب البلوشي سوى النضال من أجل حريته واستقلال أرضه مرة أخرى، والاستمرار بالنضال حتى استيفاء حقوقه الكاملة في إطار إدارة أرضه وموارده الوطنية.

ولقد فشلت كافة المحاولات والطرق السلمية لنيل الحقوق القانونية للشعب البلوشي، وفي ظل نظام الجمهورية الاسلامية الإيرانية، فإن الوضع لا يزداد سوءًا يومًا بعد يوم فحسب، بل إنه يتجه نحو التدمير الكامل للشعب البلوشي، عبر بناء المستوطنات، وإسكان المستوطنين، والتهجير القسري، والقتل على الهوية والاعدامات غير القانونية، والاغتيالات.

• ما هي سياسات النظام الإيراني في بلوشستان.. وما هي برامجه الممنهجة ضد الشعب البلوشي؟

- سياسات النظام الايراني في بلوشستان هي سياسات استعمارية بالكامل، وأنا أفسرها على أنها «حصار اقتصادي واسع» ضد بلوشستان، إذ أن مستوى الفقر في بلوشستان مرتفع جدا لدرجة أن الحكومة نفسها تعترف بذلك، كما قال رحماني فضلي، وزير الداخلية الإيراني السابق في حكومة روحاني: «إذا تحركت من مدينة زاهدان، عاصمة بلوشستان، إلى خارجها لمدة عشر دقائق، فسوف تقابل أشخاصًا لا زالوا يعيشون حياة بدائية ما قبل 100 عام».

وهناك قرى في بلوشستان أعدم فيها النظام الإيراني جميع الرجال وأبقى على النساء والأطفال فقط، وفي الأشهر الأخيرة وحدها، تم إعدام أكثر من 63 شابًا من البلوش، وهو أكبر عدد الإعدامات في ايران بأكملها.

ولقد حظرت الحكومة الإيرانية اللغة الأم للبلوش ولا تسمح بتدريس اللغة البلوشية، إضافة إلى أنها لم تنشئ مدارس كافية فى مدن وقرى بلوشستان، ولهذا السبب هناك أكثر من 500 ألف طفل بلوشي محرومون من التعليم، وحسب قول النائب البرلماني بشنك ريكي، فإن نصف طلاب البلوش المتبقي لا يصل إلى مرحلة الثانوية.

وجنبا إلى جنب مع الفقر والضعف الاقتصادي والصحي والطبي والتعليمي الحاد، وعمليات الإعدام والاعتقال والقمع على نطاق واسع في بلوشستان، يتم تنفيذ سياسات تفكيك القبائل البلوشية وخلق صراعات فيما بينها، وكذلك تغيير التركيبة السكانية لمدن بلوشستان بوتيرة متسارعة.

ظهور «المقاومة المسلحة"

• ما هو سر ازدياد الاهتمام الإيراني بـ بلوشستان خلال الأعوام الأخيرة؟

■ إيران حاولت دائمًا إبقاء الأمة البلوشية ضعيفة من أجل منعها من السعي وراء الحرية

■ النظام الايراني لم يترك مجالا للشعب البلوشي سوى النضال من أجل حريته واستقلال أرضه

- نعم، في السنوات الماضية ازداد اهتمام النظام الإيراني بـ بلوشستان. وقد أثيرت هذه المسألة فيما يتعلق بتطوير البحرية الإيرانية. وهذا يعني أن مشروع الملالي لزيادة وجودهم في المياه الدولية أصبح مهمًا لإيران، وإلى جانب ذلك، ازدادت أهمية سواحل بلوشستان أيضًا بالنسبة للحكومة، لذلك سيطر «الحرس الثوري» رسميًا على منطقة بلوشستان بأكملها، كما تم زيادة عدد القوات البحرية التابعة للجيش.

بعد ذلك، طلبت إيران من الصين وروسيا والهند الاستثمار في بندر جابهار، كما وقع النظام الإيراني مشروعا أمنيا- اقتصاديا مدته 25 عامًا مع الصين، ويركز هذا المشروع بشكل رئيسي على ساحل بلوشستان ومدينتي جابهار وجاسك. لذلك، أعلنت الحكومة الإيرانية أنها تنوي نقل 10 ملايين مستوطن من منطقة فارس إلى شواطئ بلوشستان وإنشاء عشرة مدن جديدة بمساعدة الصين، وهذا يعني التدمير الكامل لبلوشستان والتطهير العرقي للبلوش.

• في هذا السياق.. ماذا عن أهداف حزبكم السياسي؟

- حزبنا (حزب التضامن الوطني البلوشستاني)، بدأ نشاطه منذ أكثر من اثني عشر عاما من النضال، بهدف توحيد صفوف البلوش، و تعزيز وتقوية روح النضال، وأيضا إيصال صوت البلوش للعالم و فضح جرائم إيران.

ولقد عملنا على تأسيس منظمات حقوقية، و مؤسسات توعوية ومنظمات شبابية، وكل ذلك يهدف الى إحياء روح المقاومة والنضال والتحلي بروح المسؤولية الوطنية بين أبناء الشعب، ولا سيما الجيل الشاب. هدفنا الرئيسي باختصار هو الحرية، وإضعاف الاحتلال الإيرانى من الداخل، وإسقاط نظام ملالى.

• هل هناك توجه للنضال المسلح من قبل الشعب في بلوشستان؟

- كما تعلمون، عندما تُستعمَر الأرض وتُحكم بطريقة استعمارية وبالنار والحديد، تنشأ فيها المقاومة المسلحة أيضًا، حيث تمركزت العديد من القوات العسكرية التابعة للنظام الإيراني في بلوشستان، وتم إعطاء السيطرة على بلوشستان لقوات الأمن، وهناك قمع شديد ضد الشعب البلوشي، لذلك، فلا شك في أنه سيتم تشكيل حركات شعبية لمقاومة هذه الظاهرة.

وفي الاشهر الأخيرة، ظهرت مجموعات جديدة من المقاومة المسلحة في بلوشستان، وهي تحارب وتستهدف القوات العسكرية الإيرانية و«الحرس الثوري».

■ الوضع يتجه نحو التدمير الكامل للشعب البلوشي عبر بناء المستوطنات والتهجير و"القتل على الهوية"

• هل هناك تفاعل ودعم عربي وغربي للقضية البلوشية؟

تزايد الاهتمام الدولي بقضية البلوش في السنوات الأخيرة، بسبب ارتفاع وتيرة نضال الشعب البلوشي. ففي الأعوام القليلة الماضية، كانت هناك مظاهرات وإضرابات حاشدة في بلوشستان ضد الحكومة الإيرانية، الأمر الذي أثار القضية البلوشية أكثر على المستوى العالمي، ولكن رغم كل النضال المستمر والتضحيات الجسيمة التي يقدمها الشعب البلوشي، لم تحظ القضية بالاهتمام الكافي والوافي، ومعظم التعاون والتعاطف الذي نحصل عليه، يقتصر على إدانة جرائم إيران في بلوشستان فقط، وذلك لا يكفي لتحقيق الأهداف السامية لهذا الشعب الكبير، وهي إضعاف النظام الإيراني وإسقاط هذه الحكومة الفاشية، ونحن بحاجة إلى التعاون العملي من الدول العربية والإسلامية وغيرهم من المفكرين الأحرار، والمؤسسات الفكرية والاستراتيجية حول العالم لتحقيق اهدافنا، وهو في الواقع هدف مشترك مع العديد من الشعوب العربية والعالمية.

• يبدو أن هناك مطامع لدول مثل الصين وروسيا في بلوشستان.. فما مدى صحة ذلك؟

- كما أشرت سابقًا، فقد قامت الصين بتوقيع اتفاقية مدتها 25 عامًا مع إيران، من أهم بنودها التواجد في سواحل بلوشستان خاصة ميناء جابهار.

وسبق للصين أن استثمرت بكثافة في ميناء جوادر في بلوشستان الباكستانية، خلال مشروع حزام الطريق المسمى SIPEC، ولكن بسبب مقاومة الشعب البلوشي ضد الصين، واجه هذا المشروع فشلاً نسبيًا، ما جعل إيران تستغل الفرصة و شجعت الصين للاستثمار فى جابهار، وبدأ الصينيون عملهم فى جابهار خفية، مع ضمان أمني أنه لن يكون لديه مشكلة في جابهار مثلما كانت لديه في جوادر.

وفي الوقت نفسه، تُبرم إيران اتفاقية أمنية اقتصادية مدتها 20 عامًا مع روسيا، أحد محاورها الرئيسية هو الوجود الروسي في جابهار.

ويتزايد اهتمام الصين وروسيا بإيران لمواجهة الدول الغربية وكسر النظام العالمي أحادي القطب بقيادة أمريكا، وإحدى المناطق الاستراتيجية هي ميناء جابهار وجاسك على ساحل بلوشستان، مما زاد من أهمية هذه المنطقة بالنسبة للمجتمع الدولي.

• ماهي توقعاتكم لمستقبل إيران وتأثير ذلك على الشعب البلوشي؟

- تحاول إيران إظهار نفسها كدولة قوية إقليميا، لكن من ناحية الداخلية، هناك استياء الشديد من الشعب ضد الحكومة، ومن ناحية أخرى هنالك الفساد المستشري على جميع الاصعدة العسكرية والمدنية، واختراق الحرس الثوري من قبل إسرائيل، و كل ذلك ادى الى اهتزاز أسس النظام الايرانى.

والملاحظ أن هناك ازديادًا في تنظيم الحركات الاحتجاجية يومًا إثر يوم، وفي إعتقادي أنه إذا استمر هذا الوضع، فسوف نشهد في السنوات المقبلة تطورات أكثر شمولاً ستؤدي إلى سقوط النظام الإيراني، وإقامة حكومات جديدة في المنطقة، و بلا شك سيكون للأقليات القومية و الشعوب المضطهدة غير الفارسية وخصوصا الشعب البلوشي داخل ايران، دور رئيسي فى تغيير مستقبل البلاد على المدى البعيد. ■

شنق 100 سجين خلال شهر واحد

موسم «الإعدامات الجماعية» في إيران

مروان محمود

■ كثّفت سلطات نظام الملالي، خلال الآونة الأخيرة، عمليات الإعدام الجماعي، من أجل خلق جو من الإرهاب والترويع في أوساط الرأي العام الإيراني، ولقمع أي بادرة من بوادر الاحتجاجات المستمرة منذ فترة طويلة، بسب تردي الأوضاع المعيشية في البلاد.

ورصد المتابعون للشأن الإيراني، شنق ما لا يقل عن 100 سجين سياسي وجنائي في مدن مختلفة من البلاد، خلال شهر «خرداد» الفارسي وحده (22 مايو/أيار- 21 يونيو/حزيران الماضيَين)، وهو أمر غير مسبوق في السنوات السبع الماضية، أدى إلى ردود أفعال دولية واسعة النطاق.

وفي هذا الصدد، قام جلادو نظام الملالي بإعدام 10 سجناء شنقًا في جريمة شنيعة في سجن «كوهر دشت» بمدينة كرج يوم 29 يونيو/حزيران الماضي. وفي 22 يونيو/حزيران، أعدم سجينان في سجن كرج المركزي وسجين واحد من البلوش في جيرفت، وفي 23 يونيو/حزيران، أعدم سجين آخر في كرمان.

كما نفذت السلطات في مطلع يونيو/حزيران الماضي، عملية إعدام جماعية شملت 12 سجينًا من سكان المناطق الجنوبية الشرقية. وأعدم السجناء، وهم 11 رجلًا وامرأة أدينوا بجرائم مخدرات أو قتل، شنقًا في «سجن زاهدان» بمحافظة سيستان بلوشستان القريبة من الحدود مع أفغانستان وباكستان.

إدانات أممية

يستخدم النظام الإيراني عقوبة الإعدام كأداة لترهيب وقمع المعارضين والمتظاهرين بكثرة، وهي العقوبة الجائرة التي تطال أقليات دينية وعرقية وخصومًا سياسيين تواصل إيران تصفيتهم، تحت هذه العقوبة التي زاد استخدامها بشكل مرعب لدى النظام الفاشستي.

وتلجأ سلطات الملالي إلى تطبيق هذه العقوبة لأغراض بعيدة عن الهدف الأساسي لها، منها التخلص من المعارضين وبسط السيطرة بالقوة والقمع، وتشفيًا بالقوميات غير الفارسية، وخاصة العرب في الأحواز، وكأنها تتلذذ بمشاهدة أجسام المعدومين وهي «تتأرجح في الهواء».

وغالبًا ما يترك السجناء قابعين في انتظار تنفيذ أحكام الإعدام، بحيث يتساءلون في كل يوم ما إذا كان هذا يومهم الأخير؟ وفي كثير من الحالات يتم إبلاغهم عن موعد تنفيذ الإعدام قبل بضع ساعات فحسب، وفي معظم الحالات لا تعلم الأسر عن مصير ذويها إلا بعد مرور أيام، إن لم يكن أسابيع، على تنفيذ الإعدام، وتُقر السلطات الإيرانية كل عام عددًا معينًا من الإعدامات القضائية، ومع ذلك يتم إجراء أعداد أكثر من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، ولكنها لا تُقر بها.

وأعدمت إيران أكثر من مئة شخص في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2022، وفق تقرير للأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريش، عُرض على المنظمة الدولية في 21 يونيو/حزيران الماضي.

وقالت نائبة المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ندى الناشف، خلال تقديمها التقرير الأخير لـ «جوتيريش» حول إيران أمام مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة، إنه تم إعدام نحو 260 شخصًا في 2020 و310 أشخاص على الأقل في 2021، موضحة أنه بين الأول من يناير/كانون الثاني و20 مارس/آذار، أعدم 105 أشخاص في الأقل، وكثير منهم ينتمون إلى الأقليات العرقية في البلاد، حيث يشعر المدافعون عن حقوق الإنسان بالقلق إزاء الزيادة غير المتناسبة في عدد الأشخاص الذين أعدموا من الأقليات، لا سيما البلوش والأكراد.

وأضافت الناشف، أن تقرير «جوتيريش» أشار إلى زيادة عمليات الإعدام على جرائم أقل خطورة، بما فيها جرائم مرتبطة بالمخدرات، مؤكدة أن عقوبة الإعدام ما زالت تُفرض على أساس تُهم لا ترقى إلى الجرائم الخطرة، وبطرق تتعارض مع معايير المحاكمات العادلة.

رسالة «ترهيب ورعب»

بالتزامن مع الارتفاع الملحوظ في حالات الإعدام، وخلال لقائه مسؤولي القضاء مؤخرًا، قال المرشد علي خامنئي: «إن الشرائع الإلهية لا تتغير، والله ليس له قرابة مع أحد، أن نقول إننا مسلمون وشيعة وهنا الجمهورية الإسلامية، فهل نستطيع أن نفعل ما نريد؟ لا.. نحن لا نختلف عن الآخرين»، وهو الأمر الذي فسره المراقبون بأنه بمثابة إشارة البدء لتنفيذ عمليات الإعدام الجماعية الأخيرة.

تصريحات خامنئي، التي لم يتم بثها بشكل مباشر، جاءت بعد أيام من تحذير النشطاء ومنظمات حقوق الإنسان من عمليات الإعدام المتصاعدة في إيران. وأكدت مصادر حقوقية أن تعليمات السلطة القضائية للإسراع في تنفيذ أحكام الإعدام، أثرت بدورها على ارتفاع عدد الإعدامات بشكل غير مسبوق.

وكشفت منظمة «إيران هيومن رايتس» الحقوقية، ومقرها النرويج، عن أن عدد الأشخاص الذين أعدموا في إيران ارتفع أكثر من الضعف في النصف الأول من عام 2022، مقارنة مع الفترة نفسها من 2021، موضحة أن الزيادة تهدف إلى نشر الخوف مع اندلاع احتجاجات في جميع أنحاء البلاد، خصوصًا مع تصاعد الغضب الشعبي من ممارسات نظام الملالي خلال الفترة الأخيرة.

وقالت المنظمة، في تقرير لها صدر مؤخرًا، إنه بين الأول من يناير/كانون الثاني و30 يونيو/حزيران 2022، أعدم 251 شخصًا شنقًا في إيران، مقابل 117 شخصًا في الفترة نفسها من 2021.

ويقول محمود أميري مقدم، مدير المنظمة، إن «إيران تستخدم عقوبة الإعدام كأداة للقمع، ونحن لا نعتبر التعليمات الجديدة للقضاء الإيراني بأنها المؤثرة وحدها في ارتفاع حالات الإعدام والإسراع في تنفيذها، بل ارتفعت حالات

■ نائبة المفوض السامي للأمم المتحدة: عقوبة الإعدام ما زالت تُفرض على أساس تُهم لا ترقى إلى الجرائم الخطرة

الإعدام أيضا بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية في مايو/أيار الماضي، ما يعني إرسال رسالة ترهيب ورعب إلى الشعوب الإيرانية، لقمع المظاهرات الشعبية».

وأضاف «مقدم» أن «ردود الفعل الدولية القوية والحملات الوطنية التي تدين عمليات الإعدام وحدها، يمكن أن تمس سياسيًا السلطات (الإيرانية) وتوقف هذا الاتجاه المقلق»، موضحًا أن 137 من هذه الإعدامات نُفذت منذ بدء الموجة الجديدة من الاحتجاجات في السابع من مايو/أيار الماضي.

وتزامنًا مع موجة الاحتجاجات الجديدة في إيران، أعدم القضاء الإيراني خلال 10 أيام (حتى 28 مايو/أيار الماضي) 26 سجينًا على الأقل محكوم عليهم بالإعدام في مختلف السجون الإيرانية. وجاءت هذه الزيادة في الإعدامات بينما كانت العديد من المدن الإيرانية تشهد احتجاجات واسعة.

وكانت «منظمة العفو الدولية» ذكرت أن العدد العالمي لعمليات الإعدام في عام 2021 قد زاد

■ « إيران هيومن رايتس»: عدد الأشخاص الذين أعدموا في إيران ارتفع أكثر من الضعف في النصف الأول من 2022

بنحو 20 في المائة مقارنة بالعام السابق، ومن الأسباب الرئيسية لذلك زيادة عدد الإعدامات في إيران، مشيرة إلى أنه تم تنفيذ 54 في المئة من عمليات الإعدام التي سجلتها المنظمة في إيران خلال عام 2021.

وذكر التقرير السنوي لـ «العفو الدولية»، أنه تم الإبلاغ عن 579 حالة إعدام مسجلة على الأقل في 18 دولة في عام 2021، منها 314 على الأقل في إيران، حيث زاد عدد الإعدامات في إيران بشكل كبير مقارنة بعام 2020 الذي سُجلت فيه 246 حالة.

وعزت المنظمة الحقوقية الدولية هذا الأمر، إلى الزيادة في عمليات الإعدام المرتبطة بقضايا على صلة بالمخدرات، وهو ما وصفته بأنه «انتهاك صارخ للقانون الدولي الذي يحظر استخدام عقوبة الإعدام في جرائم غير تلك التي تنطوي على القتل العمد».

وأظهرت دراسة بحثية نُشرت مؤخرًا عن عمليات الإعدام في إيران، أن الأحداث السياسية لها تأثير مباشر على عدد الإعدامات في البلاد؛ حيث تتراجع عمليات الإعدام في الفترة التي تسبق الانتخابات التي تتطلب تصويتًا شعبيًا، وعندما يشعر المسؤولون بالقلق من الاحتجاجات، فإن عدد عمليات الإعدام يرتفع لتخويف الجمهور. ■

■ المصادر:

1 - مخاوف من إعدامات جديدة في إيران وخامنئي يلوح بتنفيذها، موقع إيران إنترناشيونال، 28 يونيو/حزيران 2022.

2 - تقرير: إعدام 12 سجينًا بإيران.. جميعهم من البلوش، موقع العربية، 8 يونيو/حزيران 2022.

3 - 100 شخص في 3 أشهر... إيران تمد حبل الإعدام، موقع إندبندنت عربية، 21 يونيو/حزيران 2022.

عام من حكم «رئيسي».. الحصاد المرير

■ بعد مرور عام على تولي إبراهيم رئيسي مقاليد الحكم في إيران، في مثل هذه الأيام من يونيو/حزيران 2021، تبيّن للجميع - في الداخل والخارج- أن الوعود التي رفعتها حكومة رئيسي، بتقديم «حلول جذرية» لكل

سحر عزوز

الأزمات المتراكمة التي تعانيها إيران، جاءت عكسية، وسرعان ما اتُهم رئيسي بـ «الفشل» في إدارة البلاد.

وعلى مدار السنة الماضية، تعرضت حكومة رئيسي للانتقاد لعدة أسباب، من بينها تزايد الاستقطاب وتقويض الوحدة الوطنية، وتضخم دور رجال الدين من ذوى المرجعيات المتشددة، وتركيز رئيسي على هدم ونقد فترات حكم

صحيفة "جمهوري إسلامي" الحكومية تدعو رئيسي للتنحي

الرؤساء السابقين لإيران دون عرض مكتسبات حكومته، وهو الأمر الذي أدى إلى تصاعد الغضب الشعبي من حكومة الرئيس الإيراني.

وفي هذا الصدد، قال أبو القاسم روفيان، زعيم حزب إيران زامين، في تصريحات مؤخرًا: «الآن يجب أيضًا محاسبة أنصار إدارة رئيسي على تشكيل حكومة تفتقر إلى الإمكانات والخبرة والمعرفة اللازمة لإدارة شؤون الدولة».

حكومة «عاجزة»

بات عجز إدارة الرئيس الإيراني هو المادة الأساسية للصحافة «الإصلاحية» في إيران، حيث تستمر التقارير الكاشفة عن حجم مأساة التضخم وانهيار الاقتصاد في إيران. وترى الصحافة إيران أن الرئيس المتشدد رئيسي لا يمكن أن يكون لديه أي أعذار سياسية، خصوصًا أن كل السلطة تتركز في أيدي المعسكر المحافظ الموالي للمرشد علي خامنئي.

> ■ وعود حكومة رئيسي بتقديم «حلول جذرية» لكل الأزمات المتراكمة من العهود السابقة ذهبت أدراج الرياح

وظهرت مطالبات علنية بإجراء تعديلات وتغييرات في تشكيلته الوزارية، المعنية بالملف الاقتصادي، بعد أن عجزت حكومته عن ترجمة الوعود التي قدمها رئيسي في برنامجه الانتخابي، وصولًا إلى اتهامه بالجهل بمعرفة الخبرات الوطنية القادرة على قيادة الدفة الاقتصادية، ووضع حلول عملية لمواجهة الأزمات المتصاعدة التي باتت تهدد بانفجار اجتماعي كبير.

كما ظهرت انقسامات بين الفريق الحكومي على صعيد السياسات الاقتصادية، بعد عدة أشهر من وصول حكومة رئيسي إلى السلطة، ووقعت خلافات حول زيادة الإعانات النقدية للفقراء، أو إلغائها بالكامل، وزيادة دعم أسعار الوقود، أو إيقافه بالكامل.

ومنذ تعيين مُحسن رضائي نائبًا للرئيس للشؤون الاقتصادية، كانت التوقعات بأنّه سيعمل منفردًا، وعلى نحو مُستقل عن الفريق الاقتصادي في الحكومة، وسيخلق ارتباكًا

في السياسة الاقتصادية. وقد فعل ذلك على الفور عندما وعد بزيادة الدعم للفقراء؛ إذ لم يُنسّق هذا التعهّد مع الأجهزة الأخرى المعنية بالسياسة الاقتصادية في الدولة، والتي رفضت لاحقًا وعده بهذا الخصوص.

وهناك مؤشرات متواصلة حول وجود اقتتال حقيقي، حتى داخل الدوائر الداخلية للرئيس رئيسي. وعلى سبيل المثال، يتواصل الجدل حول السياسات الاقتصادية، بينما تبدو وزارة الاقتصاد فاقدة للسيطرة على السياسة الاقتصادية؛ حيث تمتلك أجهزة أخرى في النظام نفوذاً اقتصاديًا قويًا، وتلعب دورًا رئيسًا في رسم السياسات الاقتصادية.

ويتحمّل الرئيس إبراهيم رئيسي، ظاهريًا، مسؤولية الإخفاق الاقتصادي، غير أن صلاحياته محدودة للغاية؛ لأن الكثير من قطاعات الاقتصاد الإيراني تقع خارج سيطرة الحكومة. ويبدو أن الرئيس والمرشد الأعلى علي خامنئي، مصممّان على مواصلة التشدُّق بالحديث عن «التغيير»، في الوقت الذي يستمران فيه بحماية شبكة المحسوبيات السياسية التي يحتاجونها، والتي تُمَثِّلُ بدورها العائق الرئيسي أمام الإصلاح، والتغيير الاقتصادي في إيران.

وكشفت وثيقة سرية نشرتها وسائل إعلام إيرانية معارضة، في فبراير/شباط 2022، عن اجتماع عقده قادة «الحرس الثوري» بالعاصمة طهران، وتؤكد الوثيقة أن المجتمع في «حالة انفجار» وسط سخط شعبي ضد حكومة رئيسي بسبب تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية.

وفيما يتعلق بتشكيل حكومة رئيسي، أوضح المجتمعون أن «مؤشر الثقة بهذه الحكومة منعدم، وأن المجتمع الإيراني يرى أن هذه التشكيلة غير قادرة على حل المشاكل الاقتصادية».

«الموت للحكومة الفاشلة»

تصاعدت داخل إيران، مؤخرًا، أزمة ثقة نابعة من عدم تنفيذ حكومة رئيسي وعودها المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية وتحسين الأوضاع المعيشية، وارتفع منحنى عدم الثقة عندما قررت الحكومة الحالية تقليص دعم أسعار السلع الأساسية، في إطار تعديل لبرنامج دفع المعونات الحكومية، وبدأت الخطة برفع الدعم عن أسعار القمح ما أدى إلى زيادة أسعار سلع تعتمد عليه بنسبة وصلت 300%.

وأثار هذا القرار استياء المواطنين الذين

■ عجز الرئيس الإيراني عن إدارة البلاد بات المادة الأساسية للصحافة «الإصلاحية».. والمتشددون ينتقدونه أيضًا

■ وثيقة مسربة من «الحرس الثوري»: سخط شعبي ضد رئيسي بسبب تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية

يعانون من تردي الأوضاع المعيشية، والذين قاموا بتنظيم احتجاجات رافضة له بدأت أوائل مايو/أيار 2022، في عدد من المدن بينها الأحواز، وأردبيل، ولورستان، وخراسان، وتشار محال وبختياري. ويواجه الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في تعامله مع تلك الاحتجاجات تحديات عديدة، أبرزها ما يتعرض له من انتقادات حتى من داخل تياره الأصولي، لاسيما أن ذلك يتزامن مع تعثر المفاوضات النووية، وتزايد ظاهرة الاختراقات الأمنية.

الاحتجاجات التي شهدتها الساحة الإيرانية مؤخرًا، هي الثانية في عهد رئيسي، بعد المظاهرات التي اندلعت أواخر العام الماضي؛ احتجاجًا على أزمة المياه. وجاءت الاحتجاجات الأخيرة اعتراضًا على قرار الحكومة برفع الدعم عن أسعار السلع الأساسية، في وقت يعاني فيه المواطنون من تردي الأوضاع المعيشية.

وهتف المتظاهرون في عدة مدن إيرانية «الموت للحكومة الفاشلة»، ورددوا شعار «إنهم يهتفون يا حسين، ويكذبون عمليًا» كما استهدف المحتجون الرئيس الإيراني بشعار «الموت لرئيسي».

وبخلاف الوعود التي أطلقها رئيسي في خطابه الأول بعد إعلان فوزه في يونيو/حزيران 2021، والخاصة بتحسين الأوضاع المعيشية باعتبارها أولوية بالنسبة له، تفاقمت تلك الأوضاع وازدادت سوءًا، ودخلت إيران في أزمة اقتصادية صعبة أدت إلى زيادة معدل التضخم الرسمي ليصل إلى نحو 40%، ويتجاوز 50% في بعض التقديرات، وارتفاع معدل البطالة إلى 10%، في وقت يعيش فيه نصف السكان تحت خط الفقر.

واتخذت الحكومة خطوات تنفيذية بداية شهر مايو/أيار 2022، للعمل بخطة خفض الدعم المخصص للسلع الغذائية، في سياق ما يوصف بـ «الدولار الحكومي»، وفقًا لخطة الموازنة العامة التي أقر البرلمان الإيراني خطوطها العريضة في يناير/كانون الثاني الماضي، رغم تحذيرات الخبراء من تداعياتها السلبية على التضخم. وبدأت الحكومة خطة التخلي عن دعم الدولار المخصص للسلع الغذائية، وكان القمح أول هذه السلع، ما رفع سعر الطحين، ووصل سعر الخبز إلى عشرة أضعاف، قبل أن تعلن وزارة الداخلية الإيرانية رسميًا رفع أسعار الألبان وزيت الطهي والبيض والدجاج.

ويرى المراقبون أن تعويل الحكومة على ملف الاتفاق النووي ورفع العقوبات لتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد، مع تعقد التوصل لاتفاق، سيؤدي إلى تفاقم حالة الاستياء الشعبي من حكومة رئيسي، وفي حين أن خطط الحكومة لميزانيتها السنوية الجديدة كانت تتوقع ارتفاع عائدات النفط وربما تخفيف العقوبات ولكن أياً من هذين الخيارين لم يحدث حتى الآن، بل إن الأمور تزايدت سوءًا، إلى الحد الذي يواجه فيه الرئيس انتقادات من داخل التيار المتشدد نفسه حاليًا. ■

■ المصادر:

1 - بين عجز إبراهيم رئيسي ومحاباة خامنئي.. الاقتصاد الإيراني إلى أين؟ موقع حفريات، 13 مارس/آذار 2022.

2 - محتجون إيرانيون يهتفون في الشوارع: "الموت للحكومة الفاشلة"، موقع الشرق الأوسط، 12 يونيو/حزيران 2022.

3 - تحديات عديدة في مواجهة التيار الأصولي في إيران، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 12 يونيو/حزيران 2022.

لماذا تشن إيران «حرب تعطيش» ضد العراق؟

■ يعاني العراق منذ عدة سنوات من انخفاض متواصل في الإيرادات المائية الواردة عبر نهري «دجلة والفرات»، حيث تفاقمت أزمة شح المياه بسبب عدة عوامل، على رأسها الجفاف وتدني كميات الأمطار الساقطة في البلاد على مدار الأعوام الماضية، وقيام كل من إيران وتركيا بتحويل مجاري الأنهار التي كانت تصب في العراق.

وفقد العراق خلال العقد الأخير، نحو 260 ألف فدان من أراضيه الزراعية الخصبة، بسبب انخفاض مناسيب المياه في أنهاره، جراء السدود التي أقامتها إيران، وانقطاع الروافد القادمة إلى الأراضي العراقية.

وتزايدت معدلات نزوح المزارعين من مناطق جنوبي العراق إلى المدن، خلال الأشهر الخمسة الأخيرة، بفعل اتساع رقعة الجفاف وانخفاض منسوبي المياه في نهري دجلة والفرات وجفاف مسطحات الأهوار المائية

إسراء حبيب

بشكل غير مسبوق، في ظل خروج مئات آلاف الأفدنة من الخدمة بفعل الجفاف، وقطع إيران المياه عن المنطقة بشكل كامل.

كارثة بيئية كبرى

حذّر «المركز العالمي للدراسات التنموية»، في تقرير حديث له، من كارثة بيئية كبرى قد تحل بمحافظات العراق الشرقية والجنوبية، إذا ما استمرت إيران في الامتناع عن إطلاق مياه بعض الأنهار، ومنها نهر «الوند» الذي تمتنع إيران عن إطلاق مياهه تجاه الأراضي العراقية.

وألحق هذا الأمر أضرارًا بيئية كبيرة في الأراضي الزراعية، حيث تسبب في تدمير نحو 10% من الأراضي الخصبة، وساهم في تشريد أهالي العديد من القرى بسبب جفاف أراضيهم. وقد تراجع الإنتاج الزراعي لبعض المحاصيل في العراق بنسب كبيرة وصلت في بعض السنوات إلى 80% مع تردي كبير في جودتها.

وتوسعت إيران في بناء السدود خلال العقود الثلاثة الماضية للمحافظة على المياه والتحكم في حركتها، وتجاوز عدد ما أقامته 600 سد، وهو أمر حتمي بالنسبة لها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، حيث يهدف سعي إيران لتجفيف الأنهار والروافد المائية، إلى ممارسة مزيد من الضغوط السياسية على إقليم كردستان والعراق، فضلا عن كونه جزءًا من تدابير طهران الاستباقية لما بات يعرف بـ «حرب المياه»، التي يتوقع الخبراء أن تشهدها المنطقة في غضون السنوات المقبلة.

وهناك سبب عقائدي آخر يمكن إضافته، وهو أن انحسار المياه عن العراق من وجهة نظر الشيعة، هو إحدى العلامات المؤكدة لظهور «المهدي المنتظر»، حيث يعد انحسار الماء

وظهور «جبل من الذهب» علامة من علامات الساعة الصغرى قبل ظهور المهدي!

وكان النصيب الأكبر من السدود الإيرانية التي تدخل ضمن المشاريع الزراعية والكهرومائية للأنهار العابرة للحدود بين إيران والعراق، ومنها نهر سيروان وكارون وكرخة والوند والزاب الصغير، وهي السدود التي لا تحرم بغداد من حقوقها المائية فحسب، وإنما تسبب له مشكلات بيئية وصحية سوف يعاني منها العراقيون على مدى طويل، وتسببها تدني نوعية المياه التي تصل إلى العراق.

وتقوم هذه السدود بحبس المياه وتغير مجاريها قبل الدخول إلى الأراضي العراقية، ففي منطقة حوض نهري سيروان والزاب الأسفل اللذين يشكلان روافد نهر دجلة بعد دخولهما العراق من محافظة السليمانية، جرى تشييد 9 سدود بعد عام 2011. وبإمكان هذه السدود حجز ملياري متر مكعب من المياه، ما يعرض أكثر من ثلاثة ملايين إنسان إلى خطر فقدان مصادر معيشتهم وغذائهم.

وأدى قطع إيران المياه الواصلة من أنهر فرعية إلى الأراضي العراقية عبر محافظتي ديالى والبصرة، إلى جفاف نسبة كبيرة من الأراضي في شرق العراق، وزيادة نسبة الملوحة في منطقة «شط العرب»، بشكل بات يهدد حياة أكثر من مليونين ونصف المليون شخص يعيشون في هذه المنطقة من البلاد.

■ إيران أنشأت 600 سد على الأنهار المشتركة بينهما فمنعت وصول مياها نهائيًا إلى بلاد الرافدين

■ وزير الموارد المائية العراقي: مخزون المياه في البلاد انخفض إلى النصف مقارنةً بعام 2021

«تدويل» قضية المياه

في أغسطس/آب 2020، اتهم المتحدث باسم وزارة الموارد العراقية، عوني ذياب، إيران بتحويل المياه إلى بحيراتها، موضحا أن طهران «تعمّدت» خفض منسوب مياه أنهار عراقية.

وأضاف «ذياب» أن الوزارة لمست هذا الانخفاض، وحدث نقص كبير جدًا في نهر سيروان من 47 مترًا مكعبًا في الثانية إلى سبعة أمتار مكعبة في الثانية، والتصاريف في مقدمة سد دوكان في نهر الزاب الأسفل وصلت إلى 2 متر مكعب في الثانية، وهذا يعني تقريبًا القطع الكامل للمياه.

وأكدت وزارة الموارد المائية، في حينه، أنها رصدت انخفاضًا في مناسيب نهري «سيروان والزاب» من الجانب الإيراني، بنسبة وصلت إلى 2 متر مكعب في الثانية، مشيرة إلى أن الانخفاض الذي حدث في نهر «سيروان» ونهر «الزاب الأسفل» يعدّ مخالفة وسيتسبب بضرر كبير للعراق، خاصة على نهر ديالى، الذي تعتمد عليه محافظة ديالى بالكامل، وكذلك بالنسبة لسد دوكان الذي يعتمد عليه مشروع ري كركوك، إضافة إلى كون المياه المخزونة في سد دوكان تسهم في رفد نهر دجلة أيضاً.

وفي أبريل/نيسان 2022، قال وزير

الموارد المائية العراقي، مهدي الحمداني، إن مخزون المياه في العراق انخفض إلى النصف مقارنةً بعام 2021، مؤكدًا أن المشاريع الإيرانية تحرم البلاد من عشرين في المئة من مواردها المائية، وستتسبب بالتالي في دمار كبير في العراق.

وأوضح «الحمداني»، أن إيران قطعت أكثر من تسعين في المئة من روافدها المائية المشتركة مع العراق وحوّلت مجاريها، لافتًا إلى أنّها لم تبادر حتى الآن للتعاون مع العراق لتقاسم الضرر في حالات الجفاف، وأن هناك اجتماعات مكثّفة مع وزارة الخارجية العراقية لتحضير ملف «تدويل» قضية المياه مع إيران.

كما أعلن وزير الموارد المائية العراقية أثناء زيارته للمناطق التي أصابها الجفاف في محافظة ديالى العراقية جراء قطع إيران للمياه، أن «حكومة بلاده ربما تلجئ للمجتمع الدولي للضغط على إيران».

ورغم ذلك، فإن الخطوات التي قام بها العراق كانتا شكلية إلى حد كبير، إذ أرسلت وزارة الموارد العراقية مذكرة في يوليو/ تموز 2021، للجانب الإيراني، طالبته فيها بالالتزام بالبروتوكولات والاتفاقيات التي بين البلدين بشأن المياه المشتركة.

وتنطوي الأزمة المائية بين بغداد وطهران على مجموعة متنوعة ومتشابكة من الأسباب،

■ انحسار المياه عن العراق من وجهة نظر الشيعة هو إحدى العلامات المؤكدة لظهور «المهدي المنتظر»!

التي يبدو أنها لن تجد طريقها إلى الحل على المدى القصير لارتباطها بنهج إيران الحريصة على الإمساك بكافة الموارد العراقية، لاستخدامها كورقة ضغط ومساومة رابحة، بينما تتطلب مشروعات تنمية والحفاظ على مياه العراق حالة من الاستقرار السياسي وتوافر الموارد الاقتصادية اللازمة للتمويل وكلاهما غير متحقق حاليًا، فضلًا عن ضرورة توافر إرادة دولية للضغط على طهران للانخراط ضمن إطار قانوني لتقاسم المياه مع جارتها.

ويقول الباحث والكاتب العراقي سيف الشيخ جاسم: «ثمة استقواء إيراني واضح ومُعلن. تتحجج إيران بحاجة بلادهم لهذه المياه، وكأنه هذه المياه متدفقة هي مُلك إيراني خاص، وتالياً إنكار لكل الحقوق الشرعية للعراق حسب القوانين العالمية لتقاسم المياه العابرة للحدود».

ويضيف: «هذه الحقوق العراقية التي تعلن إيران هدرها لأنها تعرف بأن العراق لم يعد ولا يمكن له أن يدافع عن حقوقه تلك. فالعراق خاضع لإيران اقتصاديًا، حتى في مجال النفط، أما الوقائع السياسية والعسكرية في العراق فمُتحكم بها من قبل ميليشيات موالية لإيران صراحة، والأحزاب السياسية العراقية المركزية لها نفس التوجه، لذا فإن العراق فاقد لأية إمكانية لإحقاق حقوقه المائية». ■

■ المصادر:

1 - إيران تقطع الماء عن العراق.. وخيارات بغداد "محدودة"، موقع سكاي نيوز عربية، 12 يوليو/تموز 2021.

2 - اتهام رسمي.. العراق: إيران حولت مسار مياه الأنهار فقلّت، موقع العربية، 22 أغسطس/آب 2020.

3 - التحكم الإيراني بمياه العراق.. خلفيات الأزمة ومستقبل الصراع، موقع الاستقلال، 11 يناير/كانون الثاني 2022.

ميليشيات إيران تقود الدولة العراقية للمجهول

قوى الإطار التنسيقي

محمود رأفت

■ تمر الدولة العراق بأزمة سياسية حادة منذ 8 أشهر بسبب الخلافات بين تحالف الزعيم الشيعي، مقتدى الصدر، وقوى الإطار والأحزاب الأخرى الموالية لإيران حول تشكيل الحكومة الجديدة.

الكتلة الصدرية تصدرت الانتخابات البرلمانية بـ 73 مقعدًا من أصل 329، واتحدت مع تحالف "السيادة" السني صاحب الـ71 مقعدًا، والحزب الديمقراطي الكردستاني، لكن قوى الإطار التنسيقي المقربة من إيران رفضت تشكيل التحالف الثلاثي للحكومة.

مقتدى الصدر مستمر في لعبته التي يجيدها وهي خداع بعض البلدان الإقليمية السنية والإيحاء لها أنه بعيد عن الخط الإيراني، والحقيقة أن مقتدى وميليشياته أكثر من قتلوا العرب السنة في العراق وتشهد أحياء بغداد على ذلك، ومقتدى وميليشياته مجرد أداة من أدوات إيران في المنطقة ولكنه يجيد استخدام التقية كما لا يجيدها ما يسمى بتحالف قوى الإطار.

■ مقتدى الصدر وميليشياته مجرد أداة من أدوات إيران في المنطقة ولكنه يجيد استخدام التقية كما لا يجيدها ما يسمى بتحالف قوى الإطار

خلافات الصدر والإطار

تنذر أزمة تشكيل الحكومة العراقية بفوضى أمنية بين الأحزاب والقوى الشيعية قد تصل لحرب أهلية شيعية - شيعية، فمقتدى الصدر طلب من نواب كتلته في البرلمان بكتابة استقالاتهم، وقال: «ما طلبت إلا كشف كل فاسد بغي، واسترجاع حق الشعب»، مشددًا على أن إصلاح البلد لن يكون إلا بحكومة أغلبية وطنية وأن كل نواب الكتلة مستعدون للاستقالة «هذان خياران إما المعارضة وإما الانسحاب»، وبشكل مباشر قدم نواب كتلته استقالتهم وقبلها رئيس البرلمان العراقي.

ومع هذا ففي حال نجحت قوى الإطار التنسيقي وقوى أخرى في تشكيل الحكومة العراقية، فإن التيار الصدري سيلجأ إلى المظاهرات والاحتجاجات لإسقاطها، واستمرار الأزمة حينها سيعني حل البرلمان والدعوة لانتخابات كما حدث من قبل مع رئيس الوزراء السابق، عادل عبد المهدي.

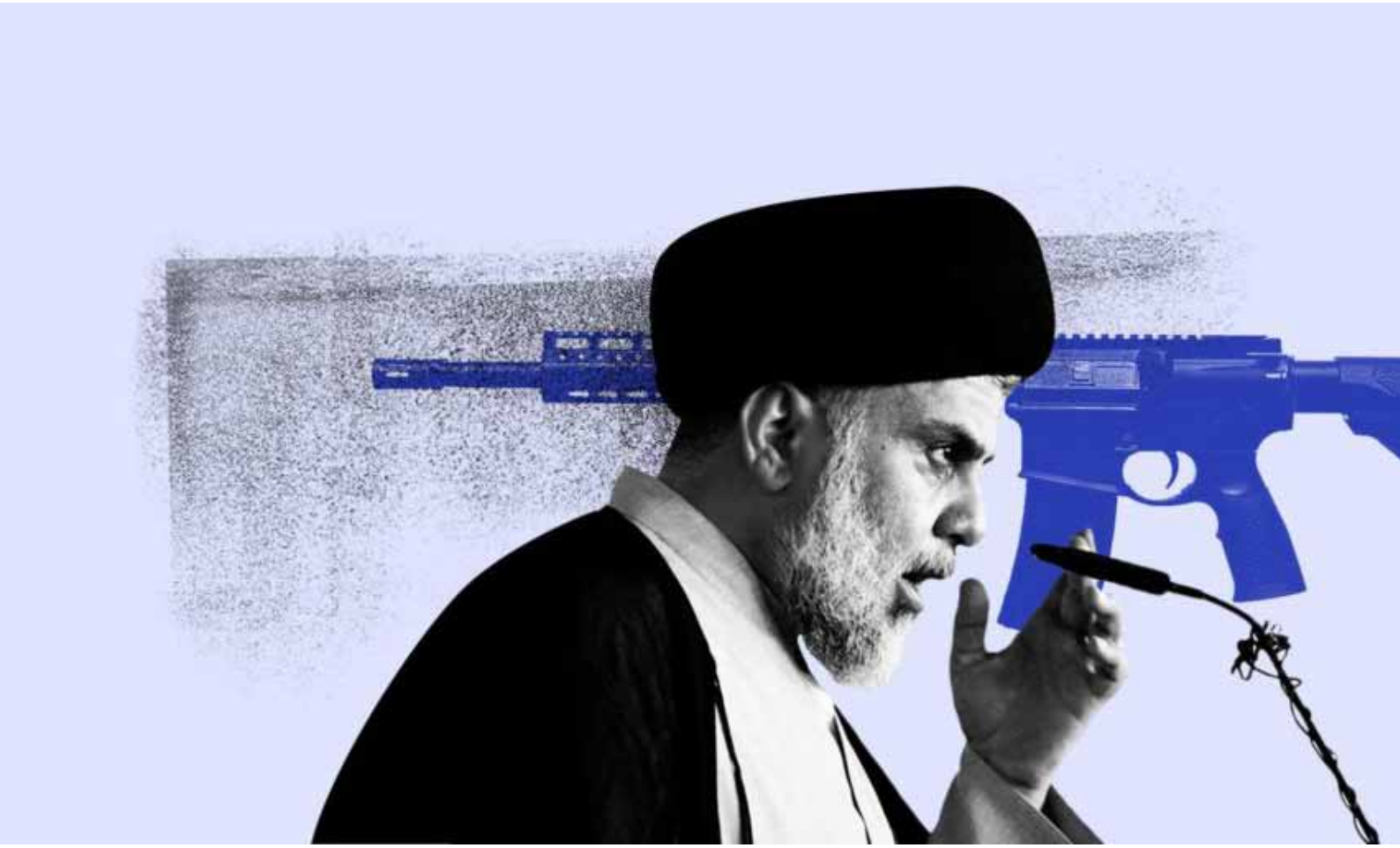

احتمالات حلحلة الأزمة العراقية

المحلل السياسي العراقي، رائد الحامد، رأى أن الخطوة الصدرية «ستفضي إلى الخروج من أزمة تشكيل الحكومة»، متوقعًا أن تعلن قوى الإطار التنسيقي أنها الكتلة النيابية الأكبر بعد أول جلسة لمجلس النواب ينتخب فيها رئيس للجمهورية، خصوصًا بعد عودة العلاقات بين الحزبين الكرديين، معتبرًا الاستقالة خطوة لتكليف مرشح الإطار التنسيقي لتشكيل حكومة جديدة.

الصدر الذي رمى بتشكيل الحكومة مرة أخرى في ملعب الإطار التنسيقي، يدرك أن «تحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني»، لن يتنازلا عن ثوابت تحالف «إنقاذ وطن» الذي أسس بالشراكة مع الصدر، وبالتالي لن تستطيع قوى الإطار تأسيس الحكومة.

الأحزاب غير قادرة على حلحلة الأزمة

بدوره قال الأمين العام للتحالف الوطني لعشائر العراق، الشيخ عصام البوهلالة، إن الأحزاب العراقية تعيش حالة من الفوضى في القرارات والرؤية الاستراتيجيّة الواضحة، ورغم بعض التصريحات التي تحاول أن تبعث الاطمئنان، فإن التناقضات كبيرة وواضحة وغير قادرة على إنتاج حكومة أغلبيّة عراقيّة في هذه المرحلة، وإذا ولدت حكومة فهي ولادة عسيرة ستزيد الفوضى.

■ تنذر أزمة تشكيل الحكومة العراقية بفوضى أمنية بين الأحزاب والقوى الشيعية قد تصل لحرب أهلية "شيعية - شيعية"

رؤية عراقية

أما الباحث والمحلل السياسي العراقي نظير الكندوري فرأى ، أنه «ليس أمام العملية السياسية في العراق سوى خياران للخروج من أزمتها، إما الذهاب إلى انتخابات مبكرة وهذا ما لا يريده الجميع، أو الذهاب إلى حل خلافاتهم بالسلاح داخل شوارع المدن العراقية»، متابعًا: «لا حلول ممكنة لهذا النظام السياسي من الفشل الذي يعيشه إلا إذا قاموا بافتعال أزمة أمنية أو فتنة طائفية» لمد عمر هذا النظام».

وأضاف في تصريحات لقناة ديوان: «بعض قادة الإطار يقولون بما أن البيت الكردي حل خلافاته، جاء الدور على البيت الشيعي لحل خلافاتهم، بمعنى يتوافق الجميع على حكومة توافقيه، وهذا ينسف كل شعارات الصدر التي رفعها قبل الانتخابات حتى يومنا هذا، فكيف سيواجه الصدر جماهيره بهذه الحالة؟». ■

هل يتم «إعلان وفاة» الاتفاق النووي الإيراني؟

أحمد النعماني

■ فيما تمر سبعة أعوام على توقيع الاتفاق النووي الإيراني، الموقّع في مثل هذه الأيام من عام 2015، لا يبدو أن ثمة احتمالًا في الأفق لتوقيع اتفاق جديد، أو إحياء الاتفاق القديم بين إيران والدول الكبرى، خصوصًا بعد تعثر «مفاوضات فيينا»، ووصولها في مارس/آذار الماضي إلى طريق مسدود، بعد 11 شهرًا من التفاوض، بسبب التعنت الإيراني.

وتم الإعلان عن الاتفاق النووي الإيراني في 14 يوليو/تموز 2015، بعد خلافات حادة استمرت أكثر من عشر سنوات بين إيران والدول الكبرى، ممثلة في الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا، المعروفة بـ «مجموعة 5+1».

وشمل الاتفاق تقليص النشاطات النووية الإيرانية مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران بشكل تدريجي. غير أن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب انسحب من هذا الاتفاق بشكل أحادي عام 2018، وفرض عقوبات مشددة ضد إيران.

نقطة اللاعودة

يؤكد الخبراء أن جهود إحياء الاتفاق النووي الإيراني، أثبتت أن الأمر أكثر صعوبة مما توقعه كثير من مؤيديه وخصومه، وقد يصل الصراع الطويل بشأن برنامج إيران النووي إلى نقطة اللاعودة خلال أسابيع، خصوصًا مع زيادة عناد طهران عبر تخصيبها لليورانيوم، واقترابه من الوصول إلى نقطة الاختراق، وهي النقطة التي تمكنها من إنتاج قنبلة نووية.

وما زاد الأمور سوءًا، أن طهران أزالت عددًا من كاميرات المراقبة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمثبتة في منشآتها النووية، احتجاجًا على توبيخ مجلس محافظي الوكالة لإيران على عدم تقديمها تفسيرات كافية بشأن مواقع غير معلنة، تم العثور على آثار لليورانيوم المخصب داخلها.

ففي مطلع يونيو/حزيران، أصدر مجلس محافظي وكالة الطاقة الذرية، قرارًا انتقد عدم تعاون إيران مع الوكالة، ودعاها إلى التعاون الكامل في تقديم تفسيرات بشأن منشأ اليورانيوم المخصب في 3 مواقع غير معلنة. وصادق على قرار الوكالة ضد إيران 30 دولة، وعارضته روسيا

والصين، وامتنعت 3 دول (الهند وباكستان وليبيا) عن التصويت.

ويرى المراقبون أن عودة طهران إلى استخدام سياسة زيادة مستوى التخصيب، بمثابة «أداة ضغط» على القوى الدولية، وخصوصًا الولايات المتحدة، من أجل الحصول على تنازلات منها، وتحقيق أهدافها غير المعلنة، وهي امتلاك السلاح النووي خلال وقت قياسي.

ولذلك، تشعر واشنطن بالقلق من استمرار إيران في نشر أجهزة طرد مركزي متقدمة، بما يتجاوز بكثير ما هو منصوص عليه في الاتفاق، إذ أن طهران قللت من الوقت الذي يسمح لها بتكسير المواد الانشطارية من حوالي عام، إلى ما يمكن قياسه الآن ببضع أسابيع أو أقل.

ورغم ذلك، لا يزال الرهان الأمريكي قائمًا على إمكانية عودة إيران إلى تنفيذ الاتفاق بالكامل، بالنظر إلى أن العديد من المخاوف الغربية سوف تتلاشى، لأن الاتفاق لن يسمح لطهران بالوصول إلى هذه المرحلة، وسيكون لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما يمكنها من أساليب التفتيش والمراقبة الفورية الدائمة، لتنبيه المجتمع الدولي إذا تجاوزت إيران تلك الحدود.

وفي حين يؤكد المسؤولون الأمريكيون على أن الرئيس جو بايدن سيناقش التهديدات الإيرانية خلال زيارته المقبلة إلى (إسرائيل) والسعودية في منتصف يوليو/تموز الحالي، ضمن مسعى جديد لزيادة الضغط على طهران، تُظهر الأخيرة القليل من الاستعداد لإعادة العمل بالاتفاق النووي الذي وضع قيودًا كبيرة على برنامجها النووي مقابل تخفيف العقوبات.

■ باحث: طهران مُصممة على تنفيذ قائمة مطالبها المعلنة.. وأهمها شطب «الحرس الثوري» من قائمة الإرهاب الأمريكية

■ الخبراء يحذرون من وصول الصراع الطويل بشأن برنامج إيران النووي إلى «نقطة اللاعودة» حال فشل مفاوضات فيينا

«موت» الاتفاق النووي

على الجانب الآخر، فإن التوصل إلى اتفاق في فيينا سيؤدي إلى تعليق أنشطة إيران النووية، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش المحطات الإيرانية، إلا أنه لا تزال هناك احتمالات قوية حول عدم إلغاء هذا البرنامج نهائيًا، لا سيما أن إيران التي أنفقت مليارات الدولارات على هذا المشروع، فضلاً عن اعتقادها الراسخ – غير المعلن- بأن السلاح النووي الضامن الوحيد لردع أعدائها، وإنجاح مشروعها التوسعي وحلمها الإمبراطوري.

ويُرجح ألّا تتنازل إيران عن تحقيق حلمها بامتلاك سلاح نووي، ولكنها قد تلجأ إلى وقف نشاطها النووي مؤقتًا لإرضاء الدول الكبرى، وضمان رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها والتي أثقلت كاهل المواطن الإيراني وتسببت في زيادة سخطه من النظام الحاكم.

ورأى الدبلوماسي الإيراني السابق، فريدون مجلسي، أن كلا الطرفين الإيراني والأمريكي يرغبان بإنقاذ الاتفاق النووي المبرم عام 2015، موضحا أن واشنطن ترغب بعودة طهران إلى سوق الطاقة، ولا سيما عقب الحرب الروسية على أوكرانيا، وتلاعب موسكو بورقة الغاز والبترول والضغط على الدول الغربية.

واعتبر «مجلسي»، أن الحديث الإيراني

وفود إيران والقوى العالمية خلال إحدى جلسات محادثات فيينا في النمسا - REUTERS

عن إفشال سياسة الضغوط القصوى لا يعني «انتصارًا شاملًا» في ظل التضخم والفقر والعزلة المفروضة على طهران، واصفا رغبة طهران بالعودة إلى الأسواق العالمية والسياسة الدولية بأنها «سياسة عقلانية».

في المقابل، رجّح رضا حجّت، أستاذ العلوم السياسية، عودة الخلاف إلى الملف النووي، معتبرا أن شبح «التصعيد والتصعيد المضاد» لا يزال يلوح في الأفق كأحد السيناريوهات الماثلة أمام الملف النووي. وأضاف «حجت» أنه «لا يمكن تصوّر تذليل العقبات في الملف النووي، سوى بتراجع طهران عن خطواتها التي اتخذتها ردا على الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وإصدار القرار الغربي في مجلس محافظي الوكالة الذرية»، مؤكدا أن طهران غير مستعدة للعدول عن خطواتها إلا بعد تنفيذ مطالبها، وعلى رأسها شطب «الحرس الثوري» من قائمة الإرهاب الأمريكية.

فيما توقع سعيد شاوردي، الباحث في الشؤون الاستراتيجية، «إعلان وفاة» الاتفاق النووي نهائيًا، مؤكدًا أنه «على الرغم من القضاء على الاتفاق منذ فترة، ولم يبقَ منه سوى اسمه، فإن التصريح رسميًا بإنهاء العمل به ستكون له عواقب وتداعيات قد لا تُحمد عقباها».

وحذر «شاوردي» من احتمال نشوب حرب إقليمية في المنطقة، في حال اتخذت طهران خطوات نووية جديدة، ردًا على الموقف الأمريكي من المطالب الإيرانية المعلنة، أو في حال قيام (إسرائيل) بتوجيه «ضربة عسكرية» منفردة إلى المنشآت النووية الإيرانية.

■ جو بايدن سيناقش «التهديدات الإيرانية» خلال زيارته المقبلة إلى (إسرائيل) والسعودية قريبًا ضمن مسعى جديد لزيادة الضغط على طهران

من جهته، توقع مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق جون بولتون أن يعلن الرئيس جو بايدن «موت» الاتفاق النووي مع إيران، إلا أنه اتهم إدارته بالعجز أو عدم الرغبة في الاعتراف بالفشل في سعيها المهين للعودة للانضمام إلى الاتفاق المبرم عام 2015.

وأشار «بولتون» في مقال نشرته صحيفة «ذا هيل» الأمريكية مؤخرًا بعنوان: «هل تجبر الأدلة الجديدة بايدن على الإقرار بموت الاتفاق النووي الإيراني؟»، إلى أنه لم تعد هناك حملة ضغوط قصوى، على الرغم من أن هذه الجهود لم تستطع إيقاف البرنامج الإيراني، بل تم إضعاف إنفاذ العقوبات تحت ستار التخفيف من نقص النفط العالمي، الناجم عن العملية الروسية بأوكرانيا، ما يجعل من الصعب على الدول الأخرى الحفاظ على الامتثال الصارم. ■

■ المصادر:

1 - ما مستقبل الملف النووي الإيراني بعد التصعيد الأخير؟ موقع الجزيرة نت، 22 يونيو/حزيران 2022.

2 - البرنامج النووي الإيراني وخيارات الاتفاق أمام طهران؟ (مقال) موقع الطاقة، 12 يونيو/حزيران 2022.

3 - لماذا تُبقي إدارة بايدن اتفاق إيران النووي على الطاولة كأفضل خياراتها؟ موقع الشرق، 25 يونيو/حزيران 2022.

يقع نشاطهم في العالم الافتراضي

قراصنة «العصفور المفترس».. وحريق مصنع الصلب في إيران

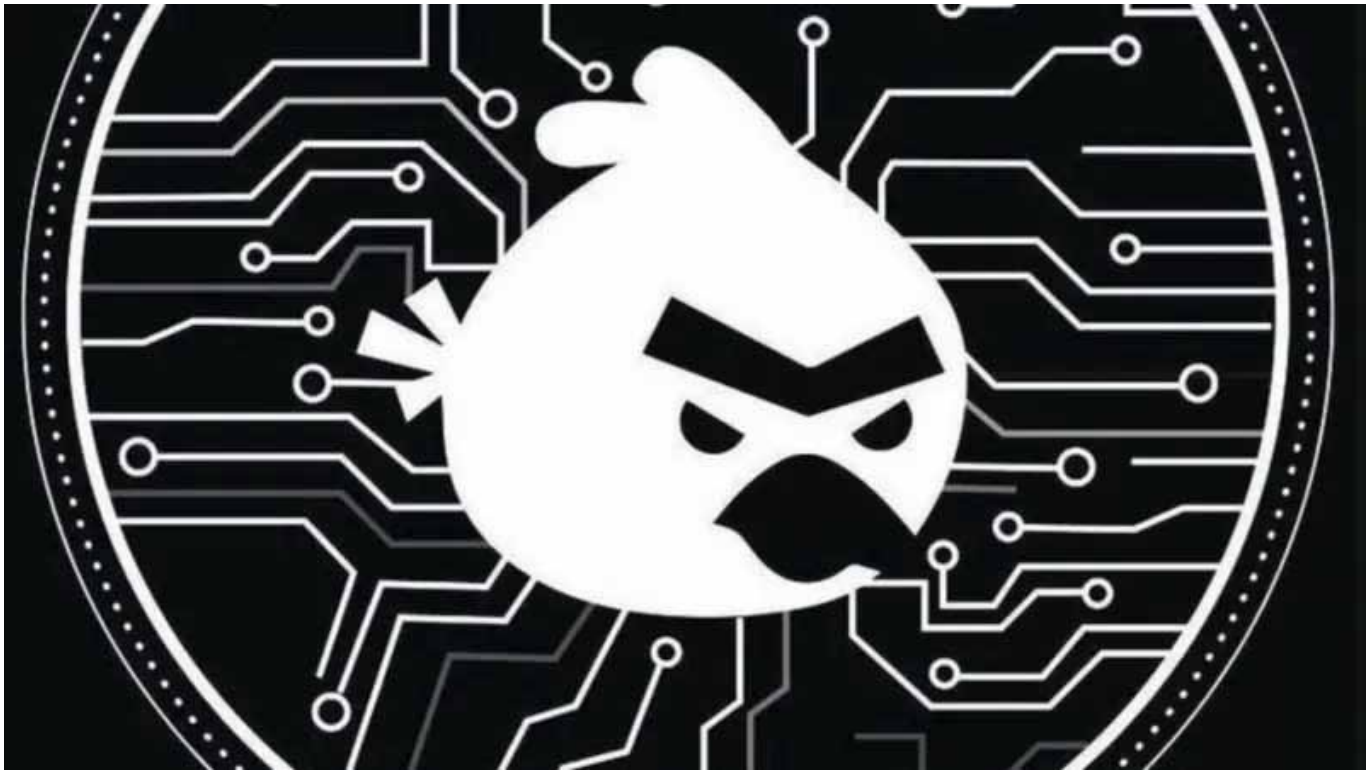

جماعة العصفور المفترس لها قناة عبر تطبيق تليغرام، كما أن لها حسابًا عبر تويتر، بل ولها شعار رسمي

■ أعلنت جماعة من القراصنة تتخذ لنفسها اسم «بريداتوري سبارو» أو (العصفور المفترس)، مسؤوليتها عن الهجوم، الذي قالت إنه تسبب في إشعال حريق خطير بمصنع الصلب، ونشرت مقطع فيديو يدعم قولها.

ويبدو أن الفيديو التقطته كاميرات مراقبة لموقع الحادث، ويظهر فيه عُمّال يغادرون المصنع مع اشتعال الحريق قبل انصهار الماكينات. وينتهي الفيديو بأشخاص يحاولون إخماد الحريق مستعينين بخراطيم مياه.

وفي فيديو آخر، شهد انتشارًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سُمع صوت العُمال وهم يصرخون طلبًا لنجدة رجال الإطفاء ويتحدثون عن دمار المعدات.

وتقول جماعة «العصفور المفترس» إن هذا إنما هو واحد من ثلاث هجمات نفّذتها جماعة القرصنة ضد مصانع للصلب في إيران يوم 27 يونيو/حزيران الماضي، وذلك ردًا على أعمال «عدوانية"—لم تحددها الجماعة- قام بتنفيذها نظام الملالي.

كما بدأت جماعة القرصنة مشاركة قدر هائل من البيانات التي تزعم سرقتها من الشركات الإيرانية، بما في ذلك رسائل إلكترونية سريّة.

وعلى صفحتها عبر تطبيق تليغرام، نشرت جماعة «العصفور المفترس» بيانًا قالت فيه إن «شركات الصلب هذه تخضع لعقوبات دولية ورغم ذلك تباشر أعمالها. إن هذه الهجمات الإلكترونية يتم تنفيذها بعناية لحماية الأبرياء".

وقد أثارت هذه الجملة الأخيرة الانتباه في عالم الأمن الإلكتروني.

ومن الواضح أن القراصنة المهاجمين كانوا يعلمون أنهم يعرّضون حياة أناس للخطر، لكن يبدو في الوقت ذاته أنهم كانوا حريصين على خلوّ المصنع من العمّال قبل تنفيذ الهجوم—وقد كانوا حريصين أيضًا على أن يقف الجميع على مقدار حرصهم هذا.

كل هذا، دفع الكثيرين إلى التساؤل عمّا إذا كانت جماعة «العصفور المفترس» هي

في أغسطس آب2021، تعرضت لوحات العرض في محطات القطار بإيران، لهجوم تسبب في إرباك راكبي القطارات

فريق محترف وشديد التنظيم يعمل برعاية جيش إحدى الدول، بحيث أنه يلتزم بعمل تقييم للمخاطر قبل أن يبدأ في تنفيذ أي عملية.

وقد وقعت إيران ضحية عدد من الهجمات الإلكترونية مؤخرًا، لكن أيًا من تلك الهجمات لم يكن مؤثرًا في العالم الحقيقي على النحو الخطير الذي أثرت به هجمات جماعة «العصفور المفترس".

وتقول إميلي تايلور، محررة صحيفة سايبر بوليسي: «إذا ما تكشّف أن هذه الجماعة تحظى برعاية دولة وتتسبب هجماتها في إنزال أضرار ملموسة، فستكون تبعات ذلك خطيرة".

وتضيف إميلي: «تاريخيا، يعدّ الهجوم الذي يُعرف باسم ستوكس نت على منشآت تخصيب اليورانيوم الإيرانية في عام 2010 واحدًا من بين الهجمات النادرة المعلومة– كمثال على الهجمات الإلكترونية التي تتسبب في أضرار ملموسة".

يشار إلى أن ستوكس نت هو فيروس يهاجم الحاسوب، وقد اكتُشف للمرة الأولى في عام 2010، وتسبب تدمير أجهزة للطرد

لحظة إعلان جماعة العصفور المفترس مسؤوليتها عن الحريق

المركزي بمنشأة نطنز الإيرانية لتخصيب اليورانيوم، على نحو استهدف تعطيل البرنامج النووي الإيراني.

ومنذ ذلك الحين، لم تُعرف سوى حالات معدودة لهجمات إلكترونية تسببت في إنزال أضرار ملموسة.

ربما الهجوم الوحيد الذي كُشف عنه من تلك النوعية وقع في عام 2014 بألمانيا التي أقرّت بأن هجوما إلكترونيا تسبب في أضرار بالغة بأحد مصانع الصلب، ما تسبب في توقف طارئ، لكن دون الكشف عن مزيد من التفاصيل.

وكانت هناك هجمات إلكترونية أخرى كان من الممكن أن تتسبب في إنزال أضرار

جماعة العصفور المفترس هاجمت إشارات الطرق في محاولة لنشر الفوضى في إيران

بالغة لو أنها نجحت. ومن ذلك أن قراصنة حاولوا لكنهم فشلوا في إضافة مواد كيماوية إلى مياه الشرب عن طريق اختراق محطات معالجة للمياه.

ويعدّ الشكل الأكثر شيوعًا لتبعات الهجمات الإلكترونية هو التسبب في إحداث أعطال في شبكات النقل على سبيل المثال- دون إنزال أضرار مادية ملموسة.

وإذا كانت جماعة «العصفور المفترس» تحظى برعاية جيش إحدى الدول، فما هي هذه الدولة؟ وما اسمها؟ إنّ التفكّر في اسم شركة الحرب الإلكترونية الإيرانية تشارمينغ كيتن (القطة الساحرة)، يمكن أن يكون باعثًا على الاعتقاد بأننا إزاء دولة شديدة الاهتمام بإيران.

ويعتقد كثيرون أن (إسرائيل)، مدعومة من الولايات المتحدة، تقف وراء هجوم ستوكس نت المشار إليه آنفًا.

وفي هذه المرة، كان صوت التخمينات بارتباط (إسرائيل) بالهجوم على مصنع الصلب الإيراني، مرتفعًا على نحو استتبع ردًا من جانب حكومة الاحتلال الإسرائيلي.

وبحسب تقارير إعلامية إسرائيلية، وجّه وزير دفاع الاحتلال بيني غانتس بإجراء تحقيق في تسريبات دفعت صحفيين إسرائيليين إلى التلميح بقوة بأن (إسرائيل) ضالعة في الهجوم.

وأعرب غانتس عن قلقه من أن تكون «سياسة الغموض» التي تنتهجها (إسرائيل) إزاء إيران تتعرض للمخالفة.

وفي أكتوبر/تشرين الثاني من العام الماضي، أعلنت جماعة «العصفور المفترس» مسؤوليتها عن هجوم استهدف نظام الدفع في محطات الوقود العمومية في إيران.

كما أعلنت الجماعة ذاتها مسؤوليتها عن هجوم على لوحات الإعلانات الرقمية في الطرق، وجعْلها تعرض رسالة تقول «خامنئي، أين وقودنا؟".

أضف إلى ذلك، إظهار القراصنة المهاجمين قدرًا من المسؤولية بتحذير أجهزة الطوارئ في إيران مقدمًا بشأن فوضى محتملة يمكن أن تقع.

وبحسب الرئيس التنفيذي لشركة «مباركه» للصلب، حيث اشتعلت النار فيما يبدو، لم تتأثر عمليات المصنع بالهجوم كما لم يصَب أحد بسوء. وقالت الشركتان الأخريان اللتان تعرضتا للاستهداف إنهما لم تتعرضا لأعطال.

يقول ناريمان غريب، الناشط الإيراني المعارض من المملكة المتحدة، إنه مقتنع بأن الفيديو الذي رصد الحريق بمصنع الصلب «حقيقي"، كما أشار إلى نشر اثنين من مقاطع الفيديو التي تصور الحريق عبر تطبيق تويتر.

يقول غريب، المحقق المستقل في مجال التجسس الإلكتروني، إن الهجوم «كان حقيقيًا، وقد سجّل عُمّال المصنع مقطع فيديو من زاوية مختلفة. هذا فضلاً عن البيان الذي نشرته الشركة عبر قناة تليغرام بخصوص تعليق خطّ الإنتاج، والذي تمّ نفيه في وقت لاحق".

ويعرب غريب عن قلقه من أن نكون بصدد حَدٍّ قد تم تجاوزه، قائلاً إنه «إذا كانت (إسرائيل) ضالعة في تلك الهجمات، فباعتقادي أنها إنما أرادت إظهار قدرتها على إنزال أضرار مادية بالخدمات وليس مجرد الاكتفاء بتعطيلها. وهو ما يُظهر كيف يمكن للأمور أن تتطور بوتيرة سريعة". ■

(BBC)

الأردن وإيران وكبوة بشـ

■ الدعوة إلى إقامة «ناتو عربي في مواجهة إيران» باتت جديرة بالدفن الآن. الأردن الذي أطلق الدعوة، هو الذي حفر قبرها بيديه، وأهال عليها التراب. لأن الأردن، بحسب رئيس الوزراء بشر الخصاونة، «لم يتعامل مع إيران يومًا واحدًا على أنها مصدر تهديد للأمن القومي»، ولأن «وتيرة التهديدات الإيرانية لدول الجوار تراجعت».

هذا الكلام، لا يُبقي أيّ معنى لفكرة مواجهة إيران من خلال بناء قوة عسكرية مشتركة. فطالما أن التهديد غير موجود، فإن بناء هذه القوة يُصبح تمرينًا ضارًا من تمارين السياسات الإقليمية.

إيران، مع ذلك، تهديد فعلي. يراه الخصاونة، ولكنه لا يعرف ماذا يقول بعدما أصبحت بلاده وإيران جيرانًا ولهما حدود مشتركة من جهة العراق ومن جهة سوريا. فكلا هذين البلدين يخضعان لسلطة ميليشيات تابعة لإيران، وتستطيع طهران أن تتحكم بكل قرار يصدر عن العاصمتين.

يظهر تهديد أمني مباشر من جهة العراق، ولكن يمكن أن يظهر تهديد اقتصادي في أيّ وقت. ولئن يسعى الأردن لتقديم تسهيلات اقتصادية لسوريا، فإن التهديد الأمني على حدوده الشمالية قائم بالفعل. وهذا هو، في الواقع، سبب اضطراب التصورات في الأردن عن الحاجة إلى الناتو العربي وعدم الحاجة إليه. وهو الذي يقف وراء فكرة أن «إيران تهديد يستحق المواجهة المشتركة»، والفكرة المضادة التي تقول إنها «ليست تهديدًا».

■ الخصاونة ربما أراد أن يدفن فكرة الناتو ولكنه استعان بافتراضات لا يصدقها هو نفسه وربما أراد أن يرسل تطمينات للميليشيات الحاكمة في العراق ولكنه غازل التهديد من حيث لا يستحق

حاول الخصاونة، أن يشرح سبب اضطراباته، ولكنه كلما أمعن في الإيضاح كلما زاد في الكشف عن ورطته. قال في مقابلة مع «بي. بي.سي» العربية «ليس سرًا أن التموضع الإيراني بشأن الكثير من الملفات شكل تحديًا لبعض الدول الشقيقة في ما يتعلق بممارسة شكل من أشكال النفوذ، الذي لم يخدم بالضرورة استقرار تلك الدول»، ولكنه زاد الطين بلة عندما قال إن «الأردن يسعى للوصول إلى صيغة حوار مع إيران مبنية على علاقات حسن الجوار.. والانفتاح على علاقة صحية للغاية مع إيران، ولكن على قاعدة الضوابط والأحكام التي قام عليها النظام الدولي المعاصر».

الخصاونة يعرف أن آخر ما يمكن لإيران أن تفعله هو إقامة علاقات مع دول المنطقة قائمة على أساس تلك الضوابط والأحكام. مشروعها الثوري يمنعها من ذلك، ويحضّها حضًا على التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة وتهديد استقرارها وزعزعة تماسكها الاجتماعي. فلماذا النفاق؟

الحقيقة التي لطالما طغت على علاقات الأردن بدول المنطقة وقضاياها، هي أنه ليس في وضع يسمح له باجتراح سياسات إقليمية جذرية. موقعه الجغرافي إذا كان يجعل من استقراره حجر زاوية في استقرار المنطقة برمّتها، وهذا شرحه يطول، فإن ظروفه الخاصة الاجتماعية والاقتصادية لا تسمح له بأن يكون في مقدمة المواجهات الكبرى. يمكن أن يأتي ثانيًا أو ثالثًا، ولكنه لا يستطيع أن يأتي أولًا. وفكرة إنشاء ناتو عربي، وضعته في «بوز

ـــــر الخصاونة

علي الصراف*

المدفع» من وجهة نظر إيران، فحركت عصاباتها في العراق لتهديد الأردن باقتصاده، فاضطر الخصاونة أن يقدم ما يبدو وكأنه اعتذارات وتراجعات.

الفكرة ولدت على أيّ حال. وسرعان ما أظهرت (إسرائيل) والولايات المتحدة اهتمامًا بها، من أجل تمرير شراكة أمنية عربية إسرائيلية في مواجهة إيران.

المسألة هنا أبعد من مجرد شكل آخر من أشكال التطبيع. إنها محاولة لإحداث انقلاب استراتيجي في موضع (إسرائيل) في المنطقة، من عدوّ أو خصم أو غريم إلى حليف.

وبينما ما تزال (إسرائيل) تحتل أراضٍ عربية، وترفض السير في طريق السلام مع الفلسطينيين، وتستولي على أراضيهم ومقدساتهم، فإن هذا الانقلاب سرعان ما سوف يبدو خطيئة خالصة. غير مبررة وزائدة عن الحاجة.

ربما كانت الفكرة الأساس تذهب إلى توفير أفق من آفاق الإغراء لإسرائيل بأنها لو سلكت طريق السلام، فإنها ستجد متسعًا للشراكة الاقتصادية والتعاون الإقليمي لا يقتصر على الاعتراف والقبول بل يمتد إلى الشراكة الأمنية والاستراتيجية.

ولكن (إسرائيل) لم تُظهر حتى الآن استعدادًا للسير في هذا الاتجاه. ومثلما أن أفق السلام ما يزال مغلقًا، فإن أفق الإغراءات يصح ألا يُبالغ في تقديم الإغراءات.

وهناك جانب آخر مهم يحسن دائمًا أخذه بعين الاعتبار، هو أن (إسرائيل) لا تصلح من الأساس أن تكون شريكًا في مواجهة إيران. ولا بأيّ صورة من الصور. لا بالأحلام ولا حتى الأوهام.

أولًا، صراعنا مع إيران ذو بعد تاريخي. (إسرائيل) خارج هذا البعد تمامًا. إنه صراع يمتد إلى عدة آلاف من السنوات. وهو يتجدد بأشكال مختلفة، بين قرن وآخر، ما يجعل من (إسرائيل) مجرد ندبة على جلد هذا التاريخ.

ثانيًا، ولأنه صراع تاريخي، ف (إسرائيل) لا علاقة لها بالموضوع. وعندما أرادت أن تكون لها علاقة بالموضوع فقد قامت بتزويد إيران بالأسلحة في صفقة «إيران – كونترا» الشهيرة، في العام 1985، في عهد الإمام الخميني، تضمنت في البداية إرسال 96 صاروخًا من نوع «تاو» على متن طائرة DC-8 انطلقت من (إسرائيل)، وتواصلت إلى أواخر عهد الإمام شمعون بيريز. والمعنى من ذلك هو أن (إسرائيل) سوف تفعل الشيء نفسه بأشكال أخرى.

ثالثًا، إنه صراع «داخل إسلامي». وإشراك «دولة يهودية» فيه، يصب في مصلحة إيران ويبرر دعاويها ويقدم لنفاقها كل ما يحتاجه. ما يسمح بالقول إن أيّ محاولة لإقامة صلة بين (إسرائيل) وبين هذا الصراع، سوف تجعلنا نبدو كمن يستعين بمجرم لكي يحميه من مجرم آخر.

الفكرة الأساس من «الناتو العربي» لم تطرح مشاركة (إسرائيل) إلا بشروط. هذا صحيح. ولكن، كأيّ شروط أخرى، فإنها موضوع تفاوضي في النهاية. وهذه ورطة.

الخصاونة، بسبب من سوء التدبير، قلب الورطة إلى ورطة مضادة. ربما أراد أن يدفن فكرة الناتو، ولكنه استعان بافتراضات لا يصدقها هو نفسه. وربما أراد أن يرسل تطمينات للميليشيات الحاكمة في العراق، ولكنه غازل التهديد من حيث لا يستحق.

كان من الأولى، لو كانت الرؤية واضحة، أن ينظر الخصاونة إلى وجهي المخاطر. فيقول:

1. إن (إسرائيل)، بوضعها الراهن، لا تصلح شريكًا في أيّ تحالف عسكري في المنطقة، حتى تكف عن أن تكون قوة احتلال.
2. إنها لا تصلح، من الأساس، شريكًا في نزاع «داخلي» بين المسلمين.
3. إيران تمارس تهديدات تضر باستقرار دول المنطقة، كما تضر بمصالحها الخاصة أيضًا.
4. الأردن مستعد لمواجهة التهديدات، ولكنه مستعد أيضًا للمشاركة في أيّ جهد لتشجيع إيران على الأخذ بمسار آخر في العلاقات مع دول المنطقة.
5. توجد جسور مصالح بين الأردن والعراق وسوريا يمكن تنميتها بمعزل عن النزاع الإقليمي بين إيران ودول المنطقة. هذا النزاع شيء، وجسور المصالح العربية شيء آخر.

الخصاونة جدير بأن يعيد النظر. قد يكبو، كما يكبو الجواد. إلا أنه ليس قليل الخبرة على الإطلاق، ويعرف مسالك الاستدراك. ■

(العرب اللندنية)

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتم «شؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ التقرير السنوي

بلاد المشانق المُعلّقة

حالة حقوق الإنسان في إيران 2021

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات

الإيرانية، ط.أولى 2022 ، 220 صفحة

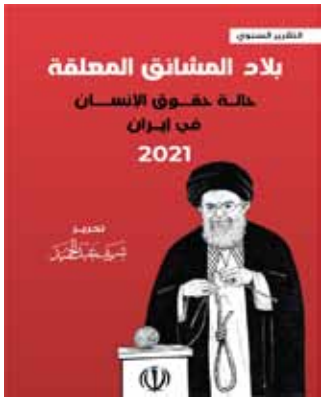

تقرير «حالة حقوق الإنسان» في إيران لعام 2021، هو الإصدار الأول لمركز الخليج للدراسات الإيرانية، الذي يرصد الأوضاع الحقوقية في إيران، من واقع الأخبار اليومية وتقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية.

تضمّن التقرير، أشكالًا عديدة من الانتهاكات الجسيمة والمروّعة، والإعدامات، والقمع السياسي والاجتماعي المستمر، إلى جانب رصد مظاهر الحرمان من أبسط الحقوق الاقتصادية في العيش الكريم، فضلًا عن تصاعد الوضع الوبائي في البلاد جرّاء تفاقم الأوضاع الصحية، بسبب فشل النظام وتخبّطه في التعامل مع جائحة كورونا.

وكشف التقرير عن وقوع آلاف الانتهاكات الجسيمة خلال 2021، والتي أكدت أن نظام الملالي يلجأ إلى أساليب العصور الوسطى في السجون والمعتقلات، وأنه مسؤول عن أكبر عدد من حالات الإعدام على مستوى العالم.

وتعاملت قوات الأمن مع الاحتجاجات الواسعة التي اندلعت نتيجة غياب الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باستعمال بالقوة المفرطة وغير القانونية، بما فيها القوة القاتلة، واعتقلت آلاف المحتجين، بينما استخدمت الملاحقات القضائية والسجن كأداة لإسكات المعارضين والحقوقيين البارزين.

وحسب التقرير، فقد تزايدت خلال العام عمليات الإعدام في إيران بنسبة 26%، وتم إعدام 229 شخصًا، من بينهم 4 أطفال، ونُفذت 88% من هذه الإعدامات سرًا، ودون علم وسائل الإعلام. وضمن هذا العدد الكبير، أعدمت السلطات الإيرانية 15 امرأة، وكان باقي المعدومين رجالًا، أكثر من نصفهم تم إعدامهم بتهمة القتل العمد، كما حُكم على أكثر من 16531 شخصًا بالسجن، بينما تم جلد 6982 شخصًا.

وبينما ارتفع عدد الإعدامات منذ أن أصبح إبراهيم رئيسي، رئيسًا للنظام، أنهت حكومة حسن روحاني فترة حكمها التي استمرت ثماني سنوات، مع ما يقرب من 5000 عملية إعدام، بما في ذلك 144 حالة إعدام في عام 2021 وحده.

وأُعدم العديد من السجناء السياسيين في إيران خلال عام 2021. ومن بينهم جافيد دهقان الذي تم إعدامه في سجن زاهدان المركزي في 30 يناير/كانون الثاني 2021. كما أعدم النظام الإيراني علي مطيري في 28 يناير/كانون الثاني 2021. وتم إعدام حسن دهفاري وإلياس قلندرزيهي في 3 يناير/كانون الثاني 2021. وفي 28 فبراير/شباط 2021، أُعدم النظام أربعة سجناء سياسيين من عرب الأحواز.

وقُتل ما لا يقل عن 77 إيرانيًا في عام 2021 بسبب عمليات القتل التعسفي. وكان معظم هؤلاء الضحايا عتالين محرومين في إقليم كردستان إيران وعاملين وقود في سيستان وبلوشستان. إلى جانب ذلك، أصيب ما لا يقل عن 107 أشخاص بسبب إطلاق النار العشوائي من قبل حرس الحدود.

ووفق التقرير، أصدر القضاء في إيران خلال الفترة نفسها أحكامًا بالسجن 16531 شهرًا و6982 جلدة وغرامة بنحو 800 مليون تومان، واعتقلت القوات الأمنية والعسكرية 1676 مواطنًا وأطلقت النار على ما مجموعه 242 مواطنًا، قُتل منهم 94 شخصًا، بينهم 23 عتالًا، و31 ناقل وقود.

واعتقلت سلطات نظام الملالي 1676 شخصًا بسبب أنشطة مناصرة الحقوق السياسية أو المدنية. كما أظهر التقرير وقوع 26 حالة اعتقال لناشطين في النقابات العمالية، و445 حالة اعتقال في فئة الأقليات العرقية، و57 حالة اعتقال في فئة الأقليات الدينية، و1043 حالة اعتقال في فئة حرية التعبير، و25 حالة اعتقال تتعلق بحقوق الأطفال.

وكشفت الإحصائيات المختلفة التي أوردها التقرير عن وقوع 2018 حالة إساءة معاملة الزوج أو الزوجة، و24 حالة

قتل النساء بدافع «الشرف» و2117 حالة إساءة معاملة الأطفال، و15 حالة اغتصاب واعتداء جنسي على الأطفال، و54 حالة انتحار أطفال، وحالتي اعتداء بالحمض «ماء النار»، و29 حالة اتجار بالأطفال، وزواج أكثر من 9000 طفلة، وخلال هذه الفترة تم اعتقال 25 شخصًا تقل أعمارهم عن 18 عامًا من قبل قوات الأمن.

وأدى اشتداد حملات القمع والاضطهاد، وزيادة الإعدامات والاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الإيرانية، إلى وجود حالة من السخط والاستياء الشعبي في أوساط الرأي العام. وفيما زادت الرقابة واشتدت القبضة الحديدة ضد الشعوب الإيرانية، وصلت تقارير أمنية إلى رأس النظام علي خامنئي وقيادات «الحرس الثوري» تؤكد وجود إحباط واستياء شعبي من سياسات النظام قد يتحول بين ليلة وضحاها إلى مظاهرات، أو حتى ثورة شعبية.

وأكد التقرير أن الأقليات العرقية والدينية والأقليات الأخرى في إيران، كانت معرضة بشكل خاص لخطر الانتهاكات والاختفاء القسري والإعدام، حيث وثق التقرير الاستخدام غير الملائم للقوة من قبل عناصر الأمن ضد المتظاهرين والمارة، فضلًا عن الترهيب والاحتجاز التعسفي والملاحقة الجنائية لمواطني الأقليات. وسُجلت زيادة كبيرة في اعتقال أبناء هذه الأقليات القومية بنسبة 55٪ مقارنة بالعام الماضي. واستدعت السلطات الأمنية والقضائية 103 أشخاص من الأقليات الدينية، فيما حكمت على 61 شخصًا على الأقل بالسجن لأكثر من ألف شهر.

ومن بين أبناء الأقليات الدينية في إيران، تم اعتقال 144 شخصًا واستدعاء 39 آخرين، ومُنع 11 من ممارسة النشاط الاقتصادي، ومُنع 24 شخصًا من الدراسة، كما قامت السلطات أيضًا بتغريم عدد من الأقليات الدينية وجلدهم وحرمانهم من حقوقهم. وتم اعتقال أكثر من ألف شخص لحرمانهم من الحق في حرية التعبير.

من جهة ثانية، كان وباء كورونا أكثر فتكًا وأشد وطأة على الإيرانيين خلال 2021، جراء فشل النظام في مواجهة الوباء، وتزايد أعداد الإصابات والوفيات، وعدم قدرة المستشفيات في عموم البلاد على استقبال المزيد من المصابين بمضاعفات الفيروس.

وذكر التقرير أن الاقتصاد المتدهور في إيران، بالإضافة إلى تدهور مستويات المعيشة وزيادة الضغوط الاجتماعية والسياسية الناجمة عن جائحة كورونا، أججت استياء الشعب وأدت إلى تنامي الاحتجاجات الفئوية، حيث تم تنظيم ما لا يقل عن 1261 تجمعًا نقابيًا و192 إضرابًا رفضًا للأزمة الاقتصادية وعدم كفاءة المؤسسات الحكومية، حيث نظم النشطاء العماليون ما لا يقل عن 618 مسيرة، ومنعوا 9 منها، كما أضرب العمال 339 مرة خلال هذه الفترة، غالبًا بسبب مطالبهم بالأجور والرواتب.

وبالتزامن مع زيادة الاحتجاجات النقابية والعمالية، تم اعتقال 64 شخصًا، وحكم على 9 نشطاء عماليين أو مدافعين عن حقوق العمال بالسجن 276 شهرًا. وجرى خلال عام 2021 تنظيم 2541 تجمعًا وإضرابًا، بما في ذلك 1261 تجمعًا و192 إضرابًا للنقابات، و618 تجمعًا و339 إضرابًا عماليًا و131 إضرابًا عن الطعام من قبل السجناء.

وفي عام 2021، تحركت السلطة التشريعية لتقليص حقوق المواطنين بشكل إضافي. وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني، أقر مجلس صيانة الدستور مشروع قانون «تجديد شباب السكان ودعم الأسرة» والذي وقّعه الرئيس ليصبح قانونًا في 15 نوفمبر/تشرين الثاني. ويزيد مشروع القانون من تقييد الحصول على وسائل منع الحمل والإجهاض، ما يعرض صحة المرأة وحياتها للخطر.

وتصاعدت خلال عام 2021 حدة الرقابة الأمنية في إيران، بشكل لافت وغير مسبوق، ورافقتها زيادة كبيرة في عمليات القمع والاعتقالات، واستخدام وسائل متنوعة في القضاء على أي شكل من أشكال المعارضة والمظاهرات والاحتجاجات الشعبية، التي تزايدت بقوة في المدن الإيرانية، الأمر الذي يثبت ازدياد رقعة الغضب الشعبي وارتفاع مستوى الإحباط والاستياء من سياسات نظام الملالي، الذي حاول بكل الطرق والأساليب الناعمة والقمعية السيطرة على الأوضاع، ومنع اتساع دائرة الغضب الشعبي ضد النظام بشكل عام.

■ الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011

د. عبد القادر نعناع

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط. أولى 2022، 395 صفحة

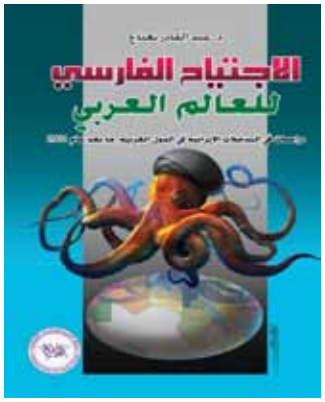

لقت التطورات التي شهدتها الأعوام اللاحقة لنهاية الحرب الباردة، والاستخدام المكثف للقوة الأمريكية خاصة بعد أحداث سبتمبر، دافعاً أمنياً للدول الإقليمية لإعادة هيكلة قوتها وفقاً لتلك المتغيرات. كما أنّ التطورات الصناعية والمادية للقوى الإقليمية، أفسحت المجال أمامها لبناء قدراتها وفق مبدأ «الدفاع عن الذات» عوضاً عن الاعتماد على القوى الكبرى كما كان سائداً فترة الحرب الباردة، والذي أثبت عجزه بعدها. ففي المدى المنظور، قد لا يشهد النظام الدولي تطوراً كبيراً باتجاه التغيير، بينما حمل المدى المتوسط والبعيد مقومات خلق نظام القوى الإقليمية الكبرى بنوعيها:

قوى إقليمية كبرى تمارس نفوذها ضمن محيطها، وتلعب دوراً قيادياً على الساحة الدولية.

قوى إقليمية تكتفي بممارسة نفوذ ضمن محيطها، ويقتصر دورها على رعاية

مصالحها الإقليمية.

أي إنّ العلاقة ضمن رؤية نظام القوى الإقليمية الكبرى، قد تنشأ ضمن إطار الصراع بين تلك القوى على توسيع دائرة النفوذ الإقليمية، فكلما ازدادت قوة دولة إقليمية كبرى، فإنها ستجنح لامتلاك نفوذ أكبر ضمن أقاليمها المجاورة، وهو ما قد يدفع العلاقات الدولية (الإقليمية) إلى حالة جديدة من الصراع، تشبه الحالة التي كانت قائمة في العصور الوسطى.

ونتيجة لطبيعة هذا النظام، فإنّه يعتمد على الآليات التالية:

التحالفات ضمن الإقليم الواحد، وما بين الأقاليم.

السعي إلى مزيد من حالة التسلح بين المراكز الإقليمية، سعياً للوصول إلى حالة الردع المتبادل، وخاصة أن السلاح النووي بات شبه متاح للدول الإقليمية الكبرى.

وعليه، يتنازع إقليما المشرق والخليج العربيان، عدة قوى إقليمية، للسيطرة عليهما، أو تحديد توجهاتهما السياسية. وتتباين مصالح هذه القوى وأدواتها، وفقاً لنظرتها الاستراتيجية للمنطقة ككل، حيث تسعى إيران للهيمنة على الإقليمين بأدوات عسكرية وسياسية واقتصادية، وعبر التدخل المباشر فيهما. وبينما تحاول تركيا التغلغل في الإقليمين بأدوات اقتصادية وسياسية، فإن إسرائيل تسعى لمنع ظهور قوى إقليمية تنافسها على الريادة في المنطقة، لعدم قدرتها على الهيمنة لأسباب موضوعية. فيما تتصدر السعودية الدور العربي، بعد زوال الأدوار السورية والعراقية، وتراجع الدور المصري الإقليمي، وذلك عبر رؤية سياسية واقتصادية عسكرية.

وقد شكل المحيط العربي محطّ أطماع للدولة الإيرانية على امتداد تاريخيها، تحت حجج مختلفة وفقاً لشكل النظام المهيمن على الحكم في طهران. وقد استلهم النظام الجمهوري كثيراً من تلك الحجج مع تثقيل العامل الديني/المذهبي في إعادة صياغة الأطماع الإيرانية، وتحديث آليات التدخل في المحيط العربي، معتمداً على بناء فكري-سياسي تمت مأسسته منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وتم تعزيزه منذ عام 2003 بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

فيما شهدت المنطقة، ومنذ عام 2011، توغلاً إيرانياً شمل عديداً من الدول العربية، فيما يشبه إعادة بناء الإمبراطورية الفارسية، عبر أدوات الهيمنة العسكرية المباشرة، وعبر الميليشيات الطائفية المسلحة، وعبر حكومات وأنظمة، وبأدوات اقتصادية وعسكرية وسياسية واجتماعية ودينية وديموغرافية، أدت بالمحصلة إلى تدمير محطيها العربي، وتشتغل على توسيع دائرة التدمير تلك.

ويتناول الكتاب في قسمه الأول، المحددات النظرية التي قامت عليها السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية تحديداً. فيما يدرس قسمه الثاني، التدخل الإيراني في البيئة العربية، بعد عام 2011، عبر نماذج سورية ودول الخليج العربي وتونس خصوصاً، مع عودة لتواريخ سابقة لضرورات العملية البحثية. كما يدرس تطورات العلاقات الإيرانية مع بعض الدول العربية بعد توقيع الاتفاق النووي.

أما القسم الثالث، فيتناول دراسة التوجهات الإيرانية لبناء علاقات إقليمية ودولية تخدم مخططاتها في الهيمنة على العالم العربي، وذلك عبر دراسة العلاقات الإيرانية مع إسرائيل وروسيا وتركيا.

ويبقى هذا الكتاب، جهداً توثيقياً لجملة أبحاث اشتغل عليها المؤلف طيلة سنوات مضت (حتى عام 2019)، ليكون بمثابة إطار جامع لها. وتتمة لكتابه الأول (إيران: انهيار في الداخل)، الذي يدرس الشأن الداخلي الإيراني.

■ إيران: انهيار في الداخل

«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية

د. عبد القادر نعناع

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

تتطلب دراسة منطقة الشرق الأوسط، معرفة عميقة بالقوى الفاعلة الرئيسة فيها، والتي تُعتَبر إيران، إلى جانب تركيا وإسرائيل، أحد أبرز القوى المتدخلة في بيئة صراعية، تسعى كل منها لحيازة مزيد من المصالح والنفوذ فيها. وتقوم السياسة الإيرانية على ادعاءات تاريخية، ومطامع، وتوظيف طائفي/مذهبي، قاد إلى تفكيك عدد من الدول العربية وانهيارها، وإلى تغييرات عميقة في منطقة الشرق الأوسط.

ويشكل هذا الكتاب، قسماً من جملة بحوث تم الاشتغال عليها طيلة العقد الماضي، تناولنا فيها بنية النظام الإيراني، وإشكالياته، وآليات عمله. بغية فهم الأساسات التي قام عليها المشروع الإيراني في الشرق الأوسط، وفهم آليات صناعة القرار داخل هذا النظام، والإشكاليات التي ترسخ في بنيانه، مترافقة مع نشوء نظام الملالي عام 1979، منذرة بانهيار لاحق، متأخر.

أي أننا ننوي من خلال هذا الكتاب، إصدار عدة أجزاء، يتناول كل منها، دراسة لبعض جوانب الدولة الإيرانية في زمن الملالي، ويأتي هذا الكتاب باعتباره تأصيلاً ومنطلقاً لفهم الاضطرابات الكبرى الواقعة في بنى النظام الإيراني في العقد الأخير، والتي تقود إلى تفكّك مشروعه الخارجي (فكرة الكتاب الثاني)،

وتنذر بانهيار الدولة، أو على الأقل انهيار نظام الملالي، لصالح نظام لن يكون أقل عنصرية تجاه محطيه.

ونأمل أن يشكل هذا الكتاب قاعدة بيانات للباحثين في الشأن الإيراني، عدا عن أنه محاولة لأرشفة أبحاثنا، التي اشتغلنا عليها، منذ رسالة الماجستير في جامعة دمشق، مروراً بعدد كبير من الأبحاث لصالح عدة مراكز بحثية أو مواقع وصحف عربية.

وحاولنا في هذا الجزء، تبيان الاضطرابات التي تتفاعل في بنى النظام الإيراني الداخلية، على مستوى الإشكاليات السياسية والاجتماعية الإثنية، والتي أنتجت صراع هويات محلية غير قابلة للحل، إلا في إطار تفكيك الدولة ذاتها إلى عدة دول. كما وضحنا ما يترافق مع ذلك من فشل في مستوى أداء السلطة الإيرانية تنموياً، وما نتج عنه من آثار سياسية بالغة السوء، وذلك بالاعتماد على مؤشرات المنظمات الدولية المعنية بالأمر، مع قياس إجرائي لما يتم طرحه من إشكاليات.

لينتقل الكتاب بعد ذلك، لتبيان الأثر الذي لحق بهذه المؤسسات والبنى طيلة السنوات السابقة للعقوبات الدولية المفروضة على إيران، وكيف أن إيران لم تستطع الاستفادة من الرفع الجزئي المؤقت عن تلك العقوبات، قبل أن تنحدر ثانية في تداعيات أكثر سوءاً من سابقتها بعد فرض العقوبات ثانية عليها، وبحدة أشد مما كانت عليه.

ورغم أن الاتفاق النووي، كان من الممكن أن يشكل بادرة باتجاه منع إيران من تطوير سلاح نووي، وباتجاه انفتاح إيراني على العالم، أو ما يمكن اعتباره "عقلنة إيران"، إلا أن السلطات الإيرانية لم تدرك تلك الفرصة الأخيرة التي أتيحت لها، وحاولت استغلالها في تعزيز تداخلات الإقليمية التخريبية، ما أدى بالنتيجة إلى دخولها في اضطراب أكثر حدة، لم تعد تمتلك مفاتيح تجاوزه، إلا من خلال الخضوع شبه المطلق للولايات المتحدة، وخصوصاً بعد العقوبات الأخيرة.

ويتبع هذا الكتاب، كتاب آخر، يدرس بشكل مفصل، أبرز ملامح السياسة الخارجية الإيرانية، في العقد الأخير، ودورها التخريبي في محطيها العربي، تحت عنوان: الاجتياح الفارسي.

■ التقرير الاستراتيجي السنوي

«الحالة الإيرانية 2021»

تحرير: شريف عبد الحميد

تقديم: د. جهاد عوده

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

تقرير «الحالة الإيرانية» لعام 2021، هو الإصدار المتواصل منذ ثلاث أعوام، إذ صدرت نسخته الأولى في يوليو/تموز 2020م. ودرج التقرير على أن يأتي موثقًا بالمعلومات والإحصاءات، والرصد والاستقراء والتحليل. ويُلاحَظ في هذا التقرير اتساع الرؤية الجديدة تبعًا لاتساع دوائر الاهتمام وقضايا التناول.

يتناول التقرير كافة المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إيران، داخليًا وخارجيًا، خلال العام المنصرم، ويرصد - لحظة بلحظة- تطورات الأحوال في البلاد على الأصعدة كافة، مدعومًا بالتحليلات والمصادر الموثقة.

ووفق التقرير، كان 2021 هو عام «التحديات الكبرى» في إيران، فقد مر العام ثقيلًا على الإيرانيين المضطهدين، المغلوبين على أمرهم، وراح الملالي يسعون في كل اتجاه من أجل تثبيت دعائم حكمهم، بالحديد والنار. ولكن العكس تمامًا هو ما حدث، فما إن تنتهي أزمة حتى تظهر أزمات، حاصرت البلاد من كل الجهات، بدءًا من الملف النووي المتعثر في فيينا، مرورًا بـ «مظاهرات العطش» في الأحواز التي امتدت إلى كافة المحافظات، وتحوّلت من مجرد احتجاجات على تحويل مجاري الأنهار إلى «ثورة» حقيقية في قلب إيران، وصولًا إلى تصاعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية خلال العام بشكل غير مسبوق.

ويؤكد التقرير أن «النظام الإيراني حاول عبثًا الظهور بمظهر المنتصر في كل معاركه الصغيرة، وأنه ما يزال يُمسك بزمام الأمور التي خرجت من بين يديه، وواصل سياسته التي اتخذها منذ وصوله إلى الحكم، وهي الذهاب إلى (حافة الهاوية)، غير أن الغضب الشعبي من سياسات الملالي كان علامة على انتهاء عمره الافتراضي، ووصوله في نهاية المطاف إلى طريق مسدود».

وكان الحدث الأكثر تأثيرًا في إيران خلال العام، بحسب التقرير أيضًا، هو وصول إبراهيم رئيسي، أحد أبرز صقور المتشددين إلى سدة الرئاسة. وهو الأمر الذي زاد الطين بلّة، وجلب على الشعوب الإيرانية المزيد من الويلات. وشهدت البلاد غضبًا شعبيًا كبيرًا، احتجاجًا على عملية الانتخاب، غير أن «رئيسي»

تمكّن بسهولة من إسكات كافة الأصوات المعارضة له.

وعلى الرغم من التصريحات الوردية التي أطلقها «رئيسي» بشأن تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين، فعلت العقوبات الأمريكية فعلها، وأوصلت الاقتصاد إلى أسوأ حالاته، وصدرت عشرات التقارير التي تحدثت عن الحالة الاقتصادية المأساوية التي يعيشها الإيرانيون، ليكون عام 2021 الأكثر سوءًا بعد أن كسر الريال الإيراني كافة أرقامه السابقة، وسجّل أرقامًا قياسيّة في الانخفاض أمام الدولار الأمريكي، ووصل سعر صرف الدولار الواحد إلى 320 ألف ريال، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يصل بها إلى هذا السعر المتدني.

كما ارتفع معدل التضخم في البلاد يومًا بعد يوم خلال العام إلى 45.2%، فيما تضخّمت أسعار الغذاء إلى أن وصلت إلى 58.4%، واقترب معدل التضخم السنوي في نهاية 2021 من أعلى معدل تضخم سنوي تم تسجيله خلال الثلاثين عامًا الماضية، الأمر الذي أوقع الإيرانيين بين مطرقة القمع السياسي من جهة، وسندان الفقر من جهة ثانية.

وعلى الصعيد الوبائي، دخلت إيران في الموجة الرابعة من جائحة كورونا، وانتشرت متحورات الفيروس لتزهق مئات الأرواح يوميًا؛ الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية إلى فرض عزل عام مؤقت، في مسعى للسيطرة على هذه الموجة، ومحاولة السيطرة على الموجة الخامسة من وباء كورونا، التي كانت تزهق عشرات الأرواح يوميًا. وأعلنت وزارة الصحة، في أواخر العام، أن كورونا كان يصيب شخص كل ثانيتين، ويحصد روح شخص كل دقيقتين ونصف؛ الأمر الذي تسبب بفاجعة قومية على مستوى البلاد.

■ التقرير الاستراتيجي السنوي «الحالة الإيرانية 2019»

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

شهدت إيران خلال عام 2019 أحداثًا جسام على المستوى الداخلي، وتطورات خطيرة على الساحتيّن الإقليمية والدولية، أدت إلى تدخل دول كبرى على رأسها الولايات المتحدة، وكان من شأن هذه الأحداث تهديد السلم العالمي، فباتت «المعضلة الإيرانية» محور اهتمام العالم أجمع، وحبس الرأي العام الدولي أنفاسه أكثر من مرة على مدار العام، خشية اندلاع حرب بين طهران وواشنطن، وجر العالم إلى ما لا يحمد عقباه.

وخلال 2019، أتمت ثورة إيران التي اندلعت مطلع 1979 عامها الأربعين، وهو العمر الزمني المفترض أن يكون بمثابة «سن الرشد» لحكام طهران من الملالي، غير أن «الثورة الإيرانية» بدت في عمر الأربعين وكأنها قد فقدت رشدها، ودخلت في شيخوخة مبكرة.

وبات الإيرانيون على موعد مع التغيير، بعد أن دخلت البلاد في طريق مسدود جراء مخططات طهران الهادفة إلى تصدير الثورة، حيث أكدت «انتفاضة البنزين» التي اندلعت في منتصف نوفمبر «تشرين الثاني» أن الشعوب الإيرانية «ثارت على الثورة» في نهاية المطاف، وأن مطالب المواطنين الإيرانيين بعد 40 سنة أصبحت واضحة للعيان، وتتمثل في استعادة دولتهم القومية التاريخية وإغلاق صفحة نظام «ولاية الفقيه» إلى الأبد.

وعاش حكام إيران خلال 2019 أوقاتًا عصيبة؛ في مواجهة أسوأ احتجاجات تشهدها البلاد منذ نحو أربعة عقود. وتزامنت هذه الاحتجاجات الداخلية التي شملت كل المدن الإيرانية، مع اضطرابات اجتاحت لبنان والعراق، رفضًا للنفوذ الإيراني على القرار السياسي في بيروت وبغداد؛ ما هدد بتقويض جهود نظام خامنئي لترسيخ نفوذ طهران في الشرق الأوسط، وسط هتافات المتظاهرين في بيروت وبغداد رفضًا للتدخل الإيراني، وصرخات الإيرانيين الرافضين لتدخل حكام بلادهم في شؤون دول أخرى، وإغفالهم تدهور الأحوال الاقتصادية في البلاد.

لم يمر عام 2019 على إيران مرور الكرام، حيث شهدت البلاد تفاقم العديد من الأزمات الداخلية والخارجية، والتي وصلت لحافة الحرب مع الولايات المتحدة، حيث احتدمت المواجهة مع نظام الملالي في العديد من المجالات حول العالم، خصوصًا في العراق وسورية واليمن والخليج العربي، فيما شهدت الجبهة الداخلية الإيرانية تصدعًا واضحًا، ودخل النظام الإيراني في مرحلة «اللاعودة».

وكان انتقال النظام الإيراني من «القوة الناعمة» إلى القوة الخشنة، بعد 40 سنة من انطلاقه ثورته على حكم الشاه، مؤشرًا جديًا على تراجع قدراته وتآكل نفوذه، نتيجة لتراجع الانبهار بمشروعه التوسعي، وتراجع شرعيته الدينية، وانهيار قيمه الأخلاقية في الداخل والخارج معًا، ما أدى إلى تهافت المشروع الإيراني بعد 40 عامًا من سطوع نجمه.

ولم يفقد نظام الملالي ظله فحسب، بل بدا أنه فقد عقله أيضًا، فمع تفاقم حدة التوترات السياسية بين واشنطن وطهران، جراء قرار الإدارة الأمريكية الانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات قصوى ضد إيران، وتصنيف «الحرس الثوري» الإيراني منظمة إرهابية، نفذت إيران سلسلة من

الأعمال العسكرية الاستفزازية، استهلتها بالتعرض لسفن تجارية وناقلات نفط في خليج عمان. واستولت بعد ذلك على سفينة بريطانية واحتجزت طاقمها، ردًا على احتجاز بريطانيا ناقلة نفط بتهمة نقل النفط إلى سوريا، وقامت بأكثر من عملية احتجاز لناقلات نفط إحداها عراقية، ما حدا بالولايات المتحدة إلى إنشاء هيئة دولية للأمن البحري، لتعزيز الرقابة والأمن في الممرات المائية الرئيسة في الشرق الأوسط.

ومنذ تلك اللحظة لم يتوقف نظام الملالي عن أعماله العدوانية، وراح يترنح تحت ضغط العقوبات الأمريكية والرفض الإقليمي لمخططاته التوسعية، فتعرضت منشآتا النفط في «بقيق وخريص» شرق السعودية، التابعتان لشركة «أرامكو» لهجوم نفذته 25 طائرة «درون» وصواريخ «كروز»، وأكد هذا الهجوم أن النظام الحاكم في طهران لا يتورع عن فعل شيء، بهدف جر المنطقة والعالم إلى نزاع عسكري دموي.

وقبل الثورة الخمينية، التي بدأت الاحتفالات الرسمية المحمومة بها في فبراير «شباط» 2019، كان حجم الاقتصاد الإيراني يقع في المرتبة الثالثة بين دول الشرق الأوسط، والمركز الـ 23 بين دول العالم، إلا أن قرارات إيران الاستفزازية وتدخلاتها السافرة في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتمويل الإرهاب في دول العالم أجمع، أدت إلى تراجع حجم الاقتصاد الإيراني بنسبة 90% وانكماشه خلال العام الماضي بنسبة 6%، ليتضاعف مركز البلاد على «مؤشر البؤس العالمي» خلال عام واحد من 39 إلى 62% بين دول العالم.

وأظهر حجم الأزمات الداخلية والخارجية التي تعرض لها النظام الإيراني خلال العام، فضلًا عن الضغوط والخسائر التي تعرض لها النظام على الصعيد الشعبي الداخلي والتعاون الدولي الخارجي، أن الأزمات كانت عاصفة وقوية، وأنها ضاعفت من الضغوط الداخلية والخارجية على النظام الإيراني، ما يعني أن سلطات نظام الملالي قد فشلت في إدارة الأزمات، وإقناع الشعوب الإيرانية بجدوى استمرار النظام.

ومع نهاية العام، بدا أن المعضلات السياسية والاقتصادية التي عاشتها إيران، تركت آثارًا خطيرة على الواقع الاجتماعي في البلاد، حيث تصاعدت مظاهر الخلل المجتمعي بشكل لم يسبق له مثيل، وبدا أن 40 عامًا من عمر الثورة كانت كافية لسحق المجتمعات الإيرانية تحت أقدام الملالي، وأن حكم «آيات الله» المزعومين ساقط لا محالة، عاجلًا أم آجلًا، في مزبلة التاريخ.

■ طابور إيران الخامس في الوطن العربي

«متشيعون مدفوعو الأجر»

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

نجح الكتاب نجاحًا مدوّيًا، ونفدت طبعته الأولى رغم محاولات التعتيم عليه من قِبل جهات إعلامية وثقافية موالية لطهران، لأنه كشف النقاب عن «العملاء» من طابور إيران الخامس، بالأسماء والوقائع والتواريخ، لكي يعلم الرأي العام العربي ما يُراد ببلاده، وماذا يفعل أناس يعيشون بين ظهرانينا، وكيف تجند إيران جواسيسها وعملائها من أجل تخريب أوطانهم، لحساب «آيات الله» المزعومين من رجال الدين، الذين يحكمون بلادهم نفسها بالحديد والنار، فكيف يكون الوضع إذا حققوا أحلامهم الكابوسية بالنسبة لنا، وحكموا العالم العربي؟!

ومن بين أسباب نجاح الكتاب، أنه كشف الستار أيضًا بالوقائع والمصادر، عمن «يدفع للزمارين» من الإعلاميين العرب، لكي يصوروا لنا إيران على أنها زعيمة «جبهة الممانعة»، وأنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتحدى (إسرائيل) وأمريكا «الشيطان الأصغر والأكبر»، بينما الحقيقة التي لا مراء فيها، والتي كشفها هذا الكتاب، هي أن مرشد نظام الملالي هو «كبير الأبالسة» الذي يسكن في طهران، يفتح قنوات اتصال سرية مع واشنطن و(تل أبيب)، بينما ينشر أتباعه من الشياطين والإرهابيين وتجار السلاح والمخدرات ومروجي الفتن والدسائس، في كل بقاع الوطن العربي.

ونجح الكتاب كذلك، لأنه أخذ على عاتقه مهمة الكشف عن توسع الدور الإيراني في الوطن العربي، خصوصًا مع انتشار «التشيع» في غير بلد من الأقطار العربية والإسلامية السنية، رغم أن ذلك - في التحليل الأخير- ليس عملًا تطوعيًا يقوم به دعاة فرادى أو جماعات أبدًا، وإنما هو عمل منهجي مخطط ومؤسسي تقف خلفه دولة بحجم إيران، لذلك فهناك تناغم بين استراتيجية دولة الملالي الساعية للتوسع في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وبين نشر التشيع على أوسع نطاق ممكن، كما أن النجاحات المتكررة لإيران في الاستيلاء على عواصم عربية، يمنحها زخمًا كبيرًا لـ«فتوحات جديدة».

■ التقرير الاستراتيجي السنوي

الحالة الإيرانية 2020

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 340 صفحة

«العام الأسوأ» لنظام الملالي

يرصد التقرير أهم الأحداث والمستجدات في إيران، على المستويّن الداخلي والخارجي، خلال العام 2020، ويسجل كافة المتغيرات التي شهدتها إيران في المناحي السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، على مدار العام.

ووفق التقرير، واجهت إيران خلال 2020 أزمات كبرى، أربكت نظام الملالي الحاكم، وعلى قمته المرشد الأعلى علي خامنئي. وكانت الأزمة الأولى في مطلع العام هي مقتل الجنرال قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري» حيث خسرت طهران «عرّاب» النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

ويشير التقرير إلى أنه بدلًا من أن ينفذ النظام الإيراني تهديداته لقتلة سليماني، وجّه «الحرس الثوري» صواريخه إلى طائرة مدنية أوكرانية، بعد فترة وجيزة من إقلاعها من المطار، ما تسبب بمقتل 176 شخصًا كانوا على متنها. فاندلعت احتجاجات عنيفة عقب إسقاط الطائرة، تعبيرًا عن مدى السخط الشعبي ضد نظام الملالي.

كما يرصد التقرير كيف أصبحت إيران بؤرة انتشار لفيروس كورونا، فيما كان قادة النظام في طهران يحاولون إخفاء الحقائق وتسييس الوباء، بزعم أنه «سلاح بيولوجي» أمريكي، رغم أن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تضررًا من الجائحة في العالم!

على المستوى الاقتصادي، وبحسب التقرير، عاش الاقتصاد عامة الأسوأ، حيث أدّت العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي النفطي خلال عام 2020 بنسبة 38.7%، وتدهور سعر صرف العملة الإيرانية بـ 45.7 بالمئة، وتراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 85 مليار دولار، وارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى 2.2% من إجمالي الناتج المحلي الإيراني.

ومن الملفت للنظر، وفق التقرير، أن عام 2020 بدأ باغتيال سليماني في الثالث من يناير/ كانون الثاني، وقبل انتهائه بشهر واحد (في نوفمبر/ تشرين الثاني) اغتيل العالم النووي محسن فخري زادة، ولم تخرج التهديدات الإيرانية بالانتقام طوال العام عن كونها «جعجعة بلا طحن»!

وفي هذا الصدد، يسجل التقرير التحذيرات التي انطلقت على أعلى مستوى في البلاد من الأوضاع المتردية، حيث توقع المراقبون في الداخل والخارج حدوث «انتفاضة شعبية» جديدة في إيران، تعبيرًا عن اليأس الناجم عن تردي الأوضاع الاجتماعية في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، ووصول البلاد إلى نفق مظلم.

■ خامنئي كبير الأبالسة

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 232 صفحة

يكشف الكتاب، أن خامنئي اعتلى عرش النظام الإيراني بلا أي مؤهلات سياسية ولا أي «كاريزما» شخصية، باعتباره القائد الثاني للثورة الإيرانية، وفقًا لما ينص عليه دستور نظام «ولاية الفقيه» الذي أقرته ثورة 1979، فهو الحاكم الفعلي للبلاد الذي يحق له عزل الرئيس بعد انتخابه، كما أنه المحرك الأول لخطوط السياسة الإيرانية، وفقًا للمادة الخامسة من الدستور الإيراني، إذ تصبح كل أحكامه بمجرد صدورها «واجبة الطاعة».

ويؤكد الكتاب، أن المرشد الإيراني الذي بلغ من الكبر عتيًا، والذي أمر بقمع انتفاضات الشباب على مدار أكثر من 30 عامًا، وقتل «حرسه الثوري» الآلاف منهم، وزج بغيرهم في المعتقلات الرهيبة، والذي لن يترك منصبه إلا إلى القبر، هذا الرجل هو نفسه الذي يدعو إلى «تمكين الشباب» لدعم حكومته «الثورية»، وهو أمر ينم عن معايير مزدوجة تحكم كل شيء في إيران منذ ثورة روح الله الموسوي الخميني حتى هذه اللحظة.

■ جيش الظل الإيراني

إمبراطورية الميليشيات الشيعية

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 259 صفحة

عملت إيران بكل السبل منذ عقود طويلة، على تأسيس أذرع سياسية وعسكرية لها في عدد من بلدان العالم، ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لها، وخصوصًا الدول العربية المجاورة، لكي تكون أداة في تمرير وتنفيذ مخططات طهران الهادفة إلى السيطرة عبر «تصدير الثورة» إلى محيطه العربي الإقليمي أولًا، وكان الجيران العرب هم أول المستهدفين!

وغيّرت الميليشيات المسلحة الشيعية، المشهد الاجتماعي والسياسي والعسكري في الشرق الأوسط. واعتبارًا من عام 2019، باتت هذه الميليشيات التي تعمل في العراق ولبنان وسوريا، المحرك الرئيسي لمد النفوذ الإيراني إلى خارج الحدود، ضمن مخطط «إيران الكبرى».

واستندت طهران في تحقيق هذا الهدف على بناء وإنشاء ميليشيات خارج نطاق الدولة تعمل على إشعال الفوضى، وبث ممارسات طائفية لإضعاف المجتمعات وخلق الاضطرابات وإشعال الحروب الأهلية والطائفية، لتوفير البيئة المناسبة لتحقيق الاختراق الإيراني لدول المنطقة. ومن خلال القتال جنبًا إلى جنب، زودت هذه المجموعات بعضها البعض بالمهارات والخبرة العسكرية، سواء في التكتيكات غير المتماثلة أو التكتيكات التقليدية، وبسرعة كبيرة فرضت هذه الميليشيات نفسها كأداة هائلة لطهران في العراق والشرق الأوسط بشكل عام، ما دفع إيران إلى تمويل وتدريب وتسليح هذه القوات شبه العسكرية على نطاق واسع.

ولا يُخفي الإيرانيون حقيقة مشروعهم الذي يرمي إلى بسط نفوذهم العلني من طهران إلى شواطئ البحر المتوسط عبر جغرافية متصلة من طهران مرورًا بالعراق وسورية وصولًا إلى البحر المتوسط؛ ونفوذ آخر أقل علانية يتجه نحو دول الخليج العربي بالانطلاق من العراق الذي تسيطر عليه قوى سياسية وأمنية موالية لإيران.

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

مقاطعة إيران

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء ب«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

مركز الخليج للدراسات الإيرانية
Alkhaleej Center for Iranian Studies

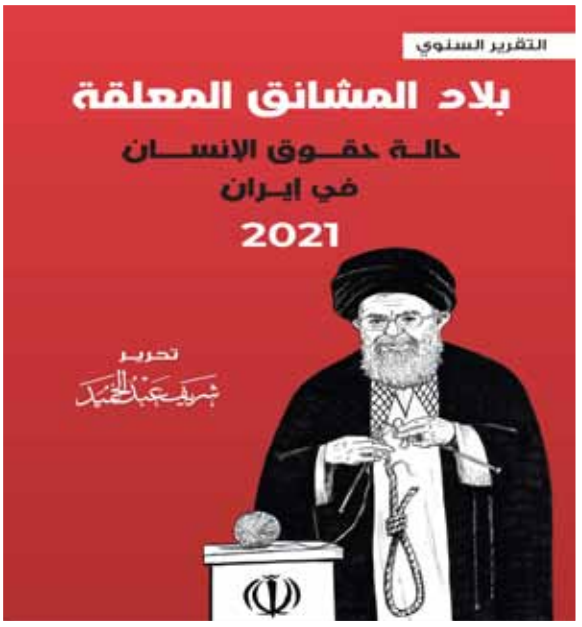

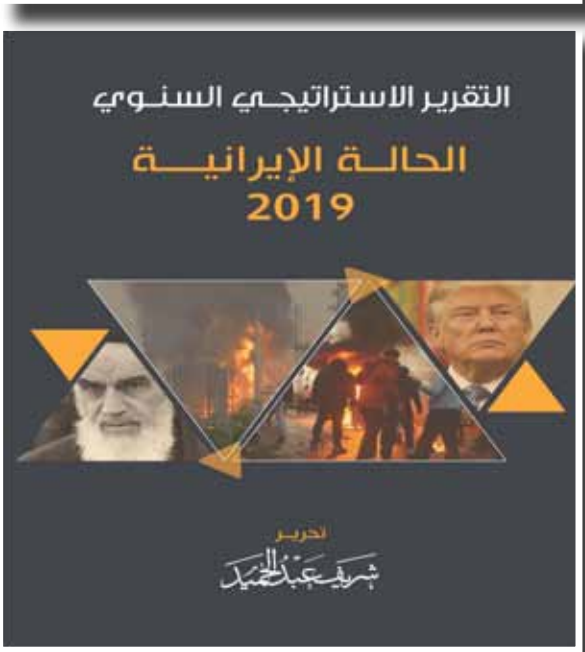

alkhalejnet@gmail.com

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

لا جدال أن كل من يشتري منتجًا إيرانيًا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيداً من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدًا وغُلوًا وعدوانًا.

وبناءً على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن أن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علّنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».